

وجوه حجازية



أنابوليس: الخذلان للسعودية

السعودية: الهوية والتعددية



هيئة القتل بالمنكر

فتاة القطيف ومملكة العار



آثار المدينة المنورة والنسيان

تطرف الوهابية: أين العلاج؟

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار



لجنة المناصحة تسرح
المتطرفين، وخلاياهم
تتكاثر، واعتقالات جديدة

الوهابية وإحياء سنة الإغتيالات!



معاينة الضحية



الهوية السعودية والوحدة الوطنية

١	دولة الآمال
٢	خذلان أميركي للسعودية والمعتدلين
٤	السعودية وأنابوليس: شرعنة الدولة اليهودية
٦	إثارات الوهابية: متى يسترخي المجتمع
٨	الوهابية وإحياء (سنة الإغتيالات)
١٠	الحج.. تحديات وفرص
١١	أزمة الهوية في السعودية: المواطنة في مجتمع تعددي
١٤	لجنة المناصحة تسرح المتطرفين، وخلاياهم تتكاثر
١٧	خلايا إرهابية جديدة: خلفيات المنجز الأمني الإستعراضي
١٩	تطرف الوهابية: وبقيت المعالجة الفكرية
٢٠	معاقة الضحية
٢١	هيئة القتل بالمنكر
٢٢	جريمة هيئة القتل تهرّ مكة
٢٤	المقاتلون الأجانب في العراق ينتمون لحلفاء أميركا
٢٦	فتاة القطيف ومملكة العار
٣٠	آثار المدينة المنورة: حتى لا يطوي بقيتها النسيان
٣٦	الهوية السعودية والوحدة الوطنية
٣٨	هيومن رايتس: وزارة العدل تستهدف ضحية الإغتصاب
٣٩	وجوه حجازية
٤٠	أردية الطهر والعفاف الوهابية

دولة الآمال

كل عين:

ميزانية آمال، إذاً، ومن حق الشعب الذي كدح وشقى في توفيرها أن يأمل، وما يأمله سوى جزء من حقه المشروع، وله أن يتساءل عن دور هذه الميزانية في تصحيح الأوضاع الاقتصادية الخانقة، فهل ستكون الميزانية رافعة لآمال الشعب، أو خافضة لها، وله أن يضع المعطيات والأرقام أمام مهندسي الميزانية وأصحاب القرار في توزيعها. فنحن نندر أن ثمة تداعيات إقتصادية وإجتماعية خطيرة بفعل العجزات السابقة في موازنات الدولة منذ ١٩٨٢ وحتى ٢٠٠٣، ولكن تبدل الحال بعد ذلك، وبدأ الأخضر يكسو الميزانية، والفاوض يكملها، ومن حق الناس أن تطالب بما خسرت به بفعل السياسات الاستثنائية التي رسمتها الدولة طيلة العقدين الماضيين، حتى تجففت منابع المالية في الداخل والخارج.

الفقراء الذي يعيشون تحت خط الفقر والذين حصر الدكتور راشد الباز في دراسته عام ٢٠٠٥ نسبهم بـ ٦٠ بالمئة، مع الحفاظ على حق المعترضين عليها، من حقيهم أن يتساءلوا عن مصيرهم، وماهي الحلول التي أعنتها الدولة لحل مشكلتهم، ومن حق آخرين تصل نسبتهم إلى ٦٥ بالمئة عن إمكانية توفير الدولة لقروض عقارية من أجل تملك مسكن نهائي بدلاً من العيش في بيوت مستأجرة. ومن حق ٥١ بالمئة من الأسر السعودية أن تتساءل عن فرص الحصول على دخل ثابت بما يكفل عيشاً مستقرًا، ومن حق الشعب جميعاً أن يتساءل هل الأمن السياسي أولى من الأمن الاجتماعي حتى تخصص الدولة ٤٠ مليار ريال سنة ٢٠٠٤ ويزداد تبعاً في السنوات اللاحقة، بحجة مكافحة الإرهاب، فيما لم تنفق الدولة عشر المبلغ على محاربة الفقر والبطالة التي شكلت نسبة ٢٠ بالمئة على أقل تقدير، ويتصريح وزير العمل والشؤون الإجتماعية من أن هناك ٣.٢ مليون سعودي يبحث عن وظائف.

ومن حق الطبقة الوسطى أن تتساءل عن خيارات الدولة في ترميم بنيتها المتآكلة، بسبب عجزها عن الوفاء بالمستلزمات الأساسية للحياة، حتى صار قسم منها جزء من الطبقات الدنيا الفقيرة، بما يعتبر مؤشراً خطيراً على إمكانية التحول إلى نظام رأسمالي صرف تتشقق الطبقات فيه وتضمحل لتصبح طبقتين: فقراء وأغنياء.

ويكبر السؤال عن نظرية الدولة في معالجة مشكلة الفقر، وعن مصير (الصندوق الخيري لمكافحة الفقر)، ومؤسسة الملك عبد الله للإسكان التتموي، ومشروع تأهيل الفقراء..

بعد ذلك كله، فإن أول حلم جدد في موازنة هذا العام طالت موظفي الدولة الذين كانوا يؤمنون أنفسهم بزيادة الرواتب، حيث لم يبشر (أبو متعب) الحالمين بأمر ملكي يتزامن مع صدور الموازنة بزيادة الرواتب، فيما تصاصر الأمل إلى حد انتظار فوج على غرار دعم الأرز والطبيب. في الإمارات زادت الرواتب بنسبة ٧٠ بالمئة، وينسب أخرى متفاوتة في دول الخليج للباقية من أجل مواجهة غلاء الأسعار، ومواكبة التضخم، وفي بلادنا نواجه كل ذلك بالمزيد من الآمال، وعلى عيئك يا هاد (أبو متعب).

ليس كل ما يتمناه المرء في هذه الدولة يدركه، بل غالباً ما يقع خلافه، مع أن في نموذج الدولة الربعية تصبح الآمال كلها معلقة عليها، فهي طلبت ذلك وارتضت به بدلاً عن التنازل عن جزء من السلطة، ولكنه ليس بالضرورة بديلاً ناجحاً ولا حتى مريحاً بالنسبة للدولة، فقد يضع الرعية أعباءً إضافية بما في ذلك الآمال المبالغ فيها على الدولة، والتي لا تتحقق إلا بعمل إعجازي.

يأمل كثيرون، مثلاً، في أن يجدوا في (أبو متعب) صورة أخرى ولو مصغرة للصحابي البطل خالد بن الوليد في قيادة حرب تحرير فلسطين، وإحياء صلاة الخليفة عمر في المسجد الأقصى، لكنه أمل ينقصه كثير من الواقعية والجدارة، والجهوزية، والكفاءة وأشياء أخرى مرتبطة بمتطلبات القيادة التاريخية. ويأمل كثيرون في أن تكون الدولة السعودية نموذجاً فريداً في تطبيق القانون، وإشاعة الأمن، وتحقيق العدل والمساواة والرفاه، ولكنه أمل يدهش سلوك الأمراء في تعطيل القانون بل وخرقه، وتخفيف كل من يفتح فمه إلا عند حكيم الأنسان (كما يقول غوار في مسرحية ضيعة تشرين)، والاكتمان غير المشروع من قبل الأمراء عبر مخصصات مالية عالية للكبار من أفراد العائلة المالكة، ومصادرة الممتلكات العامة من أراض وعقارات، والإحتكام لقانون القوة والغلبة بدلاً من قوة القانون، وتشريع أحكام ما أنزلت على نبي أو رسول في الحدود.. ويأمل كثيرون في أن تمتعت العائلة المالكة رقبتهما من ربة تحالفات مجففة مع الغرب الذي جعل من بلادنا بئراً نفطياً مفتوحاً يتدفق على مصانعه ومطاراته وسفنه وعرباته، فيما تحرم البلاد من مجرد السعي لتحويل النفط إلى جزء جوهري من نشاط صناعي متنوع، الخفيف منه والثقيل، على الأقل من أجل توليد فكرة الاستقلال التي ماتت منذ عقود، وأصبحت حلمًا وربما تحولت إلى مبعث سخرية لدى كثيرين، بفعل هيمنة ذهنية الإستهلاك التي باتت خياراً مريحاً في دول تستطيب العيش على دعم الخارج، الذي تقوم العلاقة البينية معه على تحويل الحماية الخارجية إلى سلعة تشتري، في مقابل النفط.

يأمل كثيرون، والآمال لا تنقطع لدى الحالمين، أن تكون دولة (أبو متعب) مصدر آمال الفقراء والبديل الإنقاذي لمجتمع الحرمان والبطالة. ومن المصادقات غير النادرة، أننا نتحدث عن أوضاع الفقراء في بلد الفاوض النفطي الخيالي وننتكز فورة الملك (أبو متعب) التي نشرنا نبأ عنها في العدد السابق فلم تتجاوز الـ ٢٠ مليار دولاراً فقط لاغير.

سيقول لك المشبكون بالحم، دعك من كل ذلك، واعقد رايتك بناصية أمل جديد، بعد صدور ميزانية العام ٢٠٠٨ وهي أكبر موازنة مالية في تاريخ هذه الدولة، أي بواقع ٤٥٠ مليار ريال للإيرادات و٤١٠ مليارات ريال للإنفاق العام، وبفاوض قدره ٤٠ مليار ريال، والله أعلم حيث يكون فاوض عبادته! للتذكير فقط لا غير، أن ميزانية العام الماضي ٢٠٠٧، بلغ فيها الفاوض ١٧٨.٥ مليار ريال، فهل من مجيب عن سؤال عبد فقير حول الصراط الذي سار عليه الفاوض أم كان من نصيب طوفان الجشع الذي يخفي أثر

صورة سياسية جديدة تتشكل في المنطقة

الخدلان الأميركي للسعودية والمعتدلين

محمد السباعي

هامش الحرية السياسية للسعودية بعد أحداث ١١/٩ انخفض بشدة، بحيث ان السعودية ظهرت وكأنها تريد أن ترضي الحكومة الأميركية بأية قرار تتخذه، وكانت مستعدة لتقديم التنازل تلو الآخر في كل القضايا السياسية المطروحة على الساحة الإقليمية، من العراق الى إيران الى أفغانستان الى لبنان وفلسطين، فضلاً عن القرارات النقطية في الأوبك فيما يتعلق بارتفاع وانخفاض أسعار النفط. في تلك الفترة قادت أميركا حرب احتلالها لأفغانستان من إحدى قواعدها في السعودية، وساهمت الأخيرة في حرب احتلال العراق وهي حرب لم تكن السعودية في الأصل راغبة فيها، وقدمت قواعدها في الشمال لاحتلال قواعد عراقية (اتش ١ و٢)، وتطابقت سياسات السعودية وأميركا بشأن الملف النووي الإيراني، وتقبلت السعودية كل المزاعم الأميركية عن السلاح النووي، كما وقفت السعودية مع أميركا وإسرائيل في الحرب على لبنان وحزب الله بشكل صارخ كما هو معلوم، وتبنت فيما بعد اشغال الفصيل المذهبي الى أقصى غاياته، هذا فضلاً عن الحرب الإعلامية وغيرها. وفي الموضوع الفلسطيني قدمت السعودية مبادرتها العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل (مبادرة الملك عبدالله) والتي أعيد إقرارها مرة أخرى. زد على ذلك، الموقف السعودي من سوريا ومحاصرتها ومحاولة إسقاط نظامها، وكذلك دعم محمد دحلان لاسقاط حكومة حماس ومحاصرة غزة.

ولكن ماذا قبضت السعودية من ثمن، غير بقاء آل سعود في السلطة؟ خسرت السعودية سمعتها العربية والإسلامية الى أبعد الحدود. ولكن هذا لا يهم كثيراً عند آل سعود لولا انسحاب ذلك على تدني شرعية النظام داخلياً، وهو أخطر من أية خسائر خارجية. أثناء انعقاد مؤتمر أتاربوليس قال سعود الفيصل بأن أميركا وعدت السعودية بأن تنجح المؤتمر! فبعد أن سلم كل أوراقه وأوراق العرب (المعتدلين) لأميركا، توقع أن حليفه ستحفظ له ولرفاقه على الأقل ماء الوجه. إن سعود الفيصل يكرر تجربة جدّه (الملك عبدالعزيز) الذي قضى على الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩ اعتماداً على (حسن نوايا صديقنا الحكومة البريطانية)؛ عاد القوم ملطخين بالسواول، وحتى مبادرة السعودية التطبيعية الفاضحة، لم تقبل بها إسرائيل كما شهد بذلك خطاب أولمرت وتصريحاته فيما بعد. وما أوجع السعوديين ليس أن أميركا وقفت مع إسرائيل حيث امر بوش في خطابه على (دولة يهودية) بل أن الحليفة الأميركية لم تحفظ للمعتدلين العرب وفي مقدمهم آل سعود (ماء وجه) يعودون به الى شعوبهم. انتهى المؤتمر الى الفشل، وزاد تصلف إسرائيل وزيدت رغبة الإسطيطان، وأخذ الإسرائيليون الاعتراف من العرب ولم يقدموا شيئاً واحداً. لكن الخسارة السعودية - كما هي خسارة عرب الاعتدال - كبيرة فسرعان ما تراجعت أميركا في لبنان بشكل واضح وتخلت بقدر غير قليل عن حلفائها (١٤ آذار) وهم حلفاء السعودية، لتحقق المعارضة هناك (نصف نصر) حتى الآن.

الغربي في المنطقة، وجد السعوديون أنفسهم يعودون الى بعض مواقفهم الأثرية القديمة كحلفاء استراتيجيين لأميركا في مكافحة الإرهاب بالطريقة الأميركية، وتشاء الأقدار أن تمنح آل سعود المزيد من السلطة في مواجهة الضغوط الخارجية ودعوات الإصلاح الداخلي، وذلك حين أخذت أسعار النفط طريقها الى الارتفاع الصاروخي.

عودة يسود الوجه!

أعطى آل سعود أميركا كل ما يمكنهم أن يعطوها إياه، وقد تبنوا أجندة الولايات المتحدة الإقليمية بشكل شبه كامل في كل الملفات الإقليمية. لن تجد ملفاً واحداً اختلف السعوديون مع الأميركيين بشأنه حتى الملف الفلسطيني الذي حاولت السعودية لعقود أن تمسكه من الوسط، وحتى ذلك الهامش الصغير من الحرية المستقلة النسبية عن سياسة أميركا بهذا الشأن فرطت السعودية به، ووقفت ضد حماس وضد حقوق سوريا، بالرغم من أنها تنازلت عن قضايا ليست من شأنها ودون الرجوع الى المعتنقين بالأمر فيها.

كان من الطبيعي أن تتوتر العلاقات الإيرانية السعودية، وأن تتوتر العلاقات السعودية السورية، وأن تتوتر العلاقات مع حكومة حماس المنتخبة، وأن تتوتر مع قوى الأكثرية الشعبية في لبنان (المسيحية والشيعية)، وأن تعدل بعضاً من تشدها بشأن الملف العراقي، بالرغم من أن رئاسة الاستخبارات السعودية تلعب في داخل العراق دوراً تخريبياً عظيماً بالتعاون مع أياد علوي، رئيس الوزراء العراقي الأسبق.

كل هذه السياسات السعودية ما كانت لتحدث بهذا الحجم من الإنحياز الأعمى لأميركا وسياساتها لولا شعور السعودية بضغوط أثار أحداث ١١/٩ عليها، ومحاولتها المستميتة إرضاء الولايات المتحدة بأي شكل كان. ولما كان على السعودية أن تتنازل لترضي (الإله الأميركي) فإنها وجدت من السهل عليها أن تتنازل عن قضايا لا علاقة لها بها بصورة مباشرة، أي أنه تنازل على حساب دول وشعوب أخرى، أي حصر التنازل في موضوع السياسة الخارجية بشكل كبير. وإذا كان هناك من تنازل سعودي محلي فليكن في الجانب الاقتصادي، وشيء من سياسات التجميل للضغط على حليفها الوهابي فيما يتعلق بتعديلات غير جوهرية على مسلكه، رغم أن هذا الحليف وفكره هما المتهمان الأساسيان بأحداث سبتمبر.

لهذا لم تقدم السعودية شيئاً في موضوع الإصلاحات السياسية الداخلية بالرغم من أن الستين الأولتين بعد أحداث ١١/٩ شهدت ضغطاً أميركياً (٢٠٠١-٢٠٠٣) بغرض فك الارتباط بين الوهابية وآل سعود، وتعديل المناهج، وإصلاح النظامين القضائي والسياسي وغير ذلك. كانت السعودية مستعدة لكل التنازلات إلا أن تخفف العائلة المالكة وحليفها التجديدي/ الوهابي من قبضتها على زمام السلطة، فيقبلوا بمشاركة شعبية، أو يشركوا القطاع الأوسع من المواطنين السعوديين في صناعة القرار.

بمجرد أن اطمنتت السعودية الى معاناة الأميركيين في مستقدهم العراقي، وهي معاناة ساهمت السعودية نفسها عبر تمويل العنف الوهابي، وبمجرد أن تراجعت دعوات الإصلاح السياسي

وتتألق أحجار الدومينو التي السقوط. وإذا بإيران تخرج منتصرة سياسيا على الولايات المتحدة بشأن ملفها النووي وليفرض موضوع (السلاح النووي) الذي طبل له السعوديون والأميريكيون. وليكتشف السعوديون أن ثمة اتفاقاً ضمناً بين واشنطن وطهران جاء على حساب محور الرياض والقاهرة وعمان. اتفاقاً قد يمتد ليشمل أمن الخليج والعراق والملف النووي ولبنان.



الرايحان

وحتى سوريا التي عمل السعوديون على اسقاط نظام الحكم فيها، تخلي الأميركيون عنه. بل تخلوا حتى عن حصار سوريا. وكان السعوديون - حسب الصحافة الإسرائيلية - قد طلبوا تعهداً من أميركا بأن لا تحضر سوريا مؤتمر أنابوليس، ولكن ما هي سوريا عادت كلاعب إقليمي بعد أن تكسر الحصار السياسي من حولها.

بعض المعتدلين (ملك الأردن مثلاً) والى حد ما مبارك) بادروا لترتيب أوضاعهم في ظل التراجع الأمريكي الجديد، لكن آل سعود وحدهم لا يزالون



الخاسران

غير قادرين على تغيير خطابهم بالسرعة المطلوبة. فما عساهم يقولون الآن لسوريا؟ التي يحتمل بشكل كبير أن يبرنها تحقيق براميتز من مقتل الحريري، ويلصق التهمة بالسعودية نفسها، حيث أن كل الدلائل تشير الى أن من قتل الحريري مواطن سلفي وهابي سعودي، وهو ما أشار اليه بصورة من الصور تقرير براميتز السابق. إذا ما تمت تبرئة سوريا، ولو على النصف، وإذا ما استعادت بعض دورها في لبنان، وإذا ما انتصر جناح المعارضة في لبنان، وفشل عباس في فلسطين، وأمنت إيران أية هجمة

عسكرية عليها، بل قد تجري صفقة أميركية إيرانية، وإذا ما استقر الوضع في العراق.. إذا حدث كل هذا، ماذا تكون السعودية قد حققت من لهاثها وراء المشروع الأميركي؟!

إنه الخسارة والخذلان وسواد الوجه كما يقال! قلنا مراراً في هذه المجلة، أن السياسة الخارجية السعودية قد التحمت بالسياسة الخارجية الأميركية، وأن أي نجاح تحققة الأخيرة يتعكس على السعودية نفسها. لكن إذا كان المشروع الأميركي إلى أقول، فمن الطبيعي أن تأفل أدواته وملحقاته وتوايحه في المنطقة، سعودية كانت أم خليجية أم مصرية أم أردنية.

ولأن هامش الحرية للسياسة السعودية قد انخفض بعيد أحداث ١١/٩، فإن قدرة السعودية على استعادة ذلك الهامش من الحرية يحتاج إلى وقت، كما أنها بحاجة إلى وقت أطول لتجربتها على بناء سياسة مستقلة تنبع من مصالحها الخاصة لا من مصالح الأميركيين.

وبعد الانحدار الأميركي والصدمة التي سببها بيان المخابرات الأميركية بشأن الملف النووي الإيراني، وكذلك تراجع قوى ١٤ آذار في لبنان، واعتراف السلطة الفلسطينية وأقطابها بفشل أنابوليس، يمكن أن نتوقع خريطة وصورة جديديتين للصفحة، ستكون بعض معالمها التالي:

١/ تراجع سياسة التشدد الخليجية تجاه إيران، وهو تشدد أميركي في الأساس، فإذا تراجع الأصل تراجع الفروع. ستلقى خفوضاً (رسمياً) في الصوت الخليجي ولغة معتدلة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وبالتمدد السياسي الإيراني خاصة في العراق، إذ من المتوقع أن يحل الملف اللبناني لكن سيبقى الإعلام السعودي والدائر في فلك السعودية يشحن الأجواء حول الخطر الإيراني. سيصبح العلاقات السعودية الإيرانية بعض الدفاء، وكذلك الخليجية الإيرانية، وقد تجري في حال هذات علاقات الصراع الإيراني الأميركي إلى تفاهم أولي بشأن منظومة أمن الخليج، وزيادة في التعاون الإقتصادي بين ضفتي الخليج، وهو أمر أسرع إليه البحرين. وستخسر مصر بعض نفوذها في الخليج، وهو نفوذ قائم في الأساس على (تضخيم) الخطر الإيراني بغية إبراز دول الخليج - الإمارات بوجه خاص.

٢/ قد تشهد في المرحلة القادمة تحسناً في العلاقات المصرية الإيرانية، حيث لا تزال مصر مترددة في إعادة العلاقات مع إيران، وكذلك تحسناً في العلاقات المصرية السورية، وكذلك السعودية السورية. أي أن هدف عزل سوريا، أو إسقاط النظام فيها لم يعد ممكناً.

٣/ ستشهد المرحلة المقبلة جموداً في الملف الفلسطيني، حيث ثبت المرة تلو الأخرى أن إسرائيل ليست مهتمة لقيام سلام (عادل!) وأنها دولة لا يمكن لها أن تبقى أو تتماسك داخلياً دونما وجود خطر خارجي/ عربي يُفَنِّع فيه. بعد مؤتمر أنابوليس لن يقدم العرب مشاريع سلام، وبالتالي سيكون الأمر رهناً بإسرائيل، التي لم تعدت تقديم مشاريع سلمية، خاصة في آخر ولاية بوش. أيضاً ستشهد تراجعاً من

فتح، أي من محمود عباس، وسيكون هناك التقاء لحلحلة الأزمة بين حماس وعباس (دون شروط مسبقة) يجري خلالها تنظيم الوضع الفلسطيني بانتظار الاستحقاقات القادمة إن كانت هناك استحقاقات.

٤/ سيشهد العراق وضعاً مستقراً بسبب الترتيبات الأميركية/ السورية/ الإيرانية، وستبدأ واشنطن في الفترة الوجيزة القادمة بسحب بعض قواتها، وستسارع الإنسحاب تمهيداً للانتخابات الأميركية القادمة، وحين يأتي الديمقراطيون إلى البيت الأبيض، ستزيد وتيرة الإنسحابات. وقد نشهد في العراق تفاهماً بين القوى السياسية بعد أن عضت جراح الحرب الأهلية جميع الأطراف، وستشهد انتفاحاً عريضاً على العراق وعودة الدبلوماسيين العرب وفتح السفارات العربية في مدة أشهر قليلة قادمة.

٥/ من المرجح أن تتم حلحلة الملف الإيراني النووي من خلال قبول الغرب وأميركا بالتخصيب الإيراني مع وضع اشتراطات مشددة ومراقبة مكثفة على إيران حتى لا يتحرف برنامجها عن طابعه السلمي. مقابل ذلك ستسود لغة معتدلة الوصف السياسي الإيراني، وسيعترف لإيران ببعض ما تطالب به من دور في المنطقة، وستبقى اللبئات الأساسية لعودة العلاقات الأميركية الإيرانية.

٦/ في المحصلة النهائية، قد تبدأ المنطقة بعض الوقت ولكن على حساب النفوذ المصري والسعودي، ولصالح النفوذ الإيراني، ولصالح استعادة العراق لعافيته، ولصالح استعادة سوريا لبعض دورها في المنطقة. سيكون لبنان في وضع سياسي مستقر في المرحلة القادمة، ولن يشهد تدخلات سورية أو إيرانية أو سعودية أو أميركية/ غربية أو غيرها بشكل يخل بالتوازنات الداخلية. أيضاً ستكون إسرائيل واحدة من الخاسرين الكبار في المرحلة القادمة، فهي لن تحصل على السلام لا مع الحرب ولا مع الفلسطينيين، ولن تتخلص من مشكلة وجود حرية في خاضعتها جنوب لبنان (حزب الله) وإن تستطيع أن تقلل أظافر القوة العسكرية الإيرانية، كما أنها - وإن كانت بحاجة إلى بعض الوقت لهضم هزيمتها في ٢٠٠٦ - فإنها لن تكون قادرة على شن حرب على أحد، لا على سوريا ولا لبنان ولا غيرها (إيران). وإذا ما استمر الوضع مستقراً لبضع سنوات، ستجد إسرائيل نفسها تخسر في موازين القوى الديمغرافية والعسكرية.

السعودية ستخسر المزيد من نفوذها بين دول الخليج، وستخسر بعودة سوريا أو استعادتها كما يقال للصف العربي، لأن المنهج السوري سيفرض نفسه على السعودية فيما يتعلق بموضوعه السلام، ما يبدو أن سوريا ستضحي بعلاقاتها مع إيران، مهما كان الأمر. أيضاً قد تريح السعودية بعضاً من النفوذ في حال استقر الوضع في العراق أكثر من دورها التخريبي الآن، وهذا مرهون بحكمة السعودية في إدارة الملف العراقي في المستقبل.

هذه مجرد تصورات وتوقعات للمرحلة القادمة إزاء الإنتكاسة الأميركية الجديدة ومعها إنتكاسة قوى الاعتدال وفي مقدمها السعودية.

السعودية وأنابوليس

شرعنة (الدولة اليهودية)

عبد الوهاب فقي

الأردن، وتونس وإلى حد ما مصر رغم ترددها في أن تكون في مقدمة الدول، ولكن السعودية واجهت ممانعة صلبة من دول وقوى ممانعة عربية وإسلامية، ما جعل مبادرة السلام العربية التي أعيد طرحها في الرياض في مارس الماضي أمام محك مصداقية دينية وسياسية، فالسعودية التي سعت إلى تقديم نفسها كمدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني في مقابل الدعم الإيراني لحركات المقاومة الفلسطينية، فإنها باتت الطرف الأكثر إستعداداً للتخلي عن تلك الحقوق في مقابل أطراف عربية مثل سوريا.

لم تنجح السعودية في الحصول على إجماع عربي لتسويق مبادرتها للأميركيين والإسرائيليين وللغرب عموماً، وراحت تمارس دور الراعي للفلسطينيين عبر الاحتفاء بقيادات فتح وحماس والجهاد، سواء عبر دعوتهم لزيارة الأماكن المقدسة، أو استضافتهم لعقد إتفاقات سياسية على أراضيها، كما جرى في اتفاق مكة، الذي لم يصمد طويلاً بفعل تعنت أطراف فتحاوية يمثلها رئيس مجلس الأمن القومي الفلسطيني السابق محمد دحلان، وتخطى بدعم الأمير بندر بن سلطان.

الحضور السعودي في

أنابوليس شرعنة مشروع بوش -

أولمرت حول الدولة اليهودية

يتوج دور الأمير بندر في

تسويق التطبيع مقابل السلام

على أية حال، أخفقت السعودية في الحصول على مظلة عربية رسمية لمباركة مبادرتها في السلام، وتركت الباب مفتوحاً أمام ترتيبات سرية تشتمل على تكثيف الضغوطات على الأطراف الممانعة كيما ترزع لمنطق الواقعية السياسية بالمفهوم الأميركي.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الدور السعودي يعني رسم خط فاصل بين متطرفين سياسيين للحكومة السعودية. أولاً، كون السعودية

أنابوليس بكل موضوعاته وأهدافه كان رفضاً ضمنياً لمبادرة السلام السعودية التي أعلن عنها أول مرة في بيروت سنة ٢٠٠٢، وأعيد طرحها معذلة في قمة الرياض في مارس الماضي. وبالرغم من أن إيهود أولمرت أتى في كلمته أمام الوفود العربية المشاركة في المؤتمر على المبادرة، ولكن كلمتي بوش وأولمرت تجاوزتا بنود المبادرة السعودية، وتحوّلت الوفود العربية إلى مجرد شهود على إعلان إسرائيل دولة للشعب اليهودي، بما تحمل من دلالات بالغة الخطورة من بينها إلغاء حق العودة للشعب الفلسطيني. فهذه الدولة اليهودية تحظى بشرعية من خلال حضور العرب، الذي تمّ بحسب وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل على قاعدة الإجماع، الذي تم توظيفه في المؤتمر لصالح إتفاق ثنائي أميركي - إسرائيلي على إعلان إسرائيل دولة لليهود.

وصف الحضور السعودي بأنه شرعنة لمشروع بوش - أولمرت بالخطر إلى الدور الذي لعبته السعودية عبر ممثلها المثير للجدل، الأمير بندر بن سلطان طيلة سنة ٢٠٠٧ من أجل الإتفاق مع المسؤولين الإسرائيليين على إخراج مناسب ومقبول لتسوية عربية - إسرائيلية تقوم على التطبيع مقابل السلام، وإلغاء حقوق ثابتة للشعب الفلسطيني مثل حق العودة، وهو ما أفاد منه أولمرت في أنابوليس وكذلك وزيرة خارجيته تسبيغ ليفتي التي وضعت شرط السماح بقيام الدولة الفلسطينية في حدودها الحالية بإسقاط حق العودة (والغريب أن قناة العربية إختارت هذا اليوم لنشر تصريحات ليفتي في برنامج تطبيعي بامتياز)، بل أن أولمرت صرح بأن الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم فستكون الضفة الغربية وقطاع غزة هي المكان النهائي الذي سيحتضنهم، بما يخفي مشروعا آخر يتم تحضيره منذ سنوات، أي مشروع التوطين الذي كشفت معلومات خلال العام الماضي بأن هناك دولاً خليجية مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر على استعداد لتمويل المشروع وتقديم تعويضات سخية لفلسطيني الشتات من أجل إقفال ملف حق العودة، بل لا يستبعد أن يتم إخراج مليون وربع المليون فلسطيني داخل حدود ٤٨ إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من أن مؤتمر أنابوليس حمل معه فتلة قبل ولادته، فكان بمثابة حمل كاذب، فلم يحدث ما كان يأمله المسلمون من عرب وإسرائيليين وأميركيين، فلم يحقق أكثر من قفزة في المجهول، إن لم يكن إستطابة الاستسلام على حساب

جواب ذلك ينقسم إلى شقين، الأول ما قامت به السعودية منذ سبتمبر ٢٠٠٦ وحتى انعقاد مؤتمر أنابوليس في نوفمبر الماضي، حيث بذلت الدبلوماسية السعودية التي أدارها رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان جهوداً مكثفة لجهة تسويق مبادرة سلام سعودية معذلة بعد أن رفض الجانب الإسرائيلي صيغتها الأولى، بعد أن فرض الأخير شروطه الثابتة، وهي اعتراف عربي رسمي بالدولة العبرية، واعتبار القدس عاصمة لها، وتخلي الفلسطينيين عن حق العودة مقابل تعويض عربي لهم كجزء من مشروع توطين في الدول التي تضم مخيمات فلسطينية مثل سوريا والأردن ولبنان.

عولت السعودية كثيراً على قدرتها الدبلوماسية وإمكاناتها المالية في إقناع الدول العربية الأساسية، وقد نجحت بالفعل في إقناع بعضها مثل

جزءاً من معسكر ما يعرف بالمعتدلين العرب الذين يشكلون حلفاً ضد ما يصفه الرئيس بوش بالأشرار. وهذا التحالف يصنف إيران، سوريا، حماس، وحزب الله بوصفها مصدر تهديد تماماً كما هي القاعدة. ثانياً، كون السعودية جزءاً من العالمين العربي والإسلامي، فإنها تلحزم بالمصالح المشتركة مع الدول المجاورة وعلى أفق واسع الدول المتضوية في هذين العالمين.

وقد لحظنا في أعقاب هجمات الحادي عشر من



توفير عناصر نجاح أنابوليس إعتقاداً منها بأنها تهدي الرئيس بوش منجزاً سياسياً ظل يسعى للحصول عليه، من أجل وقف غريزته الحربية. وربما يفشّر ذلك، مضى بوش وأولمرت إلى رفع سقف تطلعاتها السياسية من خلال إعلان إسرائيل دولة خاصة بالشعب اليهودي.

بين هذه التجاذبات السياسية والتطلعات الصامدة لدى الإسرائيليين بدعم أميركي، شعرت السعودية بأنها أمام موقف شديد الحرجة، إذ أنها تدفع ثمناً باهظاً للغاية من أجل تجنب المنطقة كارثة عسكرية، خصوصاً وأن النتائج لن تكون بالضرورة لصالح الأميركيين، وهو ما نبّه إليه الأمير سعود الفيصل في مقابلة مع مجلة (تايم) الأمريكية عشية انعقاد مؤتمر أنابوليس، حين قال عن تداعيات فشل المؤتمر بأن (النزاع المقبل سيكون بالغ الخطورة وقد رأينا مؤشرات على ذلك (من قبل)، ويتعين على إسرائيل بصفة خاصة أن تقلق من هذا فقد ظهرت بعض

نقاط الضعف لديها في مغامرة لبنان (الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦) وهي ليست غائبة عن أذهان الجميع). إذن الخوف السعودي ليس فقط من مجرد اندلاع الحرب، بل من نتائجها غير المضمونة أيضاً، على غرار نتائج حرب لبنان التي راهنت السعودية على خسارة حزب الله فيها، فجات النتيجة صامدة، بتحقيق الأخير إنجازاً عسكرياً باهراً.

إنه الخوف السعودي من إنجاز عسكري مماثل تحققه إيران في المنطقة وتدفع ثمنه السعودية والمنطقة عموماً. ولأنك أن الهواjis السعودية تتجاوز ذلك بكثير، وتصل إلى حد توقع زعزعة نظامها وربما زواله في حال تعرّضت المنطقة إلى هزة عنيفة بحجم الحرب على العراق، إذ مازال ملف تقسيم السعودية على اللف الأميركي، وقد كشفت عن عنوانه الوزيرة رايس في الأيام الأولى في حرب تموز ٢٠٠٦، حين تحدّثت عن شرق أوسط جديد، ثم نشرت خارطته فيما بعد مواقع عسكرية أميركية.

لم تحقق السعودية إختراقاً على المستويين الفلسطيني والعربي، وربما زهدت في ذلك بعد سلسلة إخفاقات في قضايا كانت تراهن عليها مثل فلسطين ولبنان والعراق، بالرغم من أنها مازالت تحاول وفي أحيان كثيرة بصورة متفرقة، إلا أن رهايتها دائماً يستند على الخواصر الأضعف، وهو سبب كافٍ لأن يهبها الفشل ويهب غيرها نجاحاً مع مرتبة الشرف.

وفيما تتخلى السعودية عن تحقيق إنجازات سياسية لافتة، فإن دورها يقتصر على (دفع الضرر) الوشيك أو المحتمل، فيما تسلم غيرها زمام المبادرة سواء في لبنان (يديرها الفرنسيون نيابة عن الأميركيين)، أو فلسطين (وخصوصاً بعد أنابوليس والإتفاق على مفاوضات ثنائية

فلسطينية إسرائيلية)، وفي العراق (حيث تبلغ الغاية السعودية مستوى الحد من النفوذ الإيراني)، أما أفغانستان فقد باتت في عهدة النאת.

السعودية، وعلى لسان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، كانت تخشى الفشل، لما يسفر عنه من نتائج كارثية، ليس على المستوى الإقليمي بل وعلى المستوى المحلي أيضاً، وهي رسالة غير مباشرة للولايات المتحدة من أجل ممارسة دور مؤثر في عملية السلام، للحلولة دون تجدد مبررات الراديكالية الدينية. ماخشي منه الفيصل قد غرس بذرة الراديكالية، فأنابوليس لم تكن سوى شكلاً آخر من معاهدة فرساي المحرّضة على حروب مستقبلية. وجهة نظر فلسطينية حول مشاركة السعودية في مؤتمر أنابوليس تقوم على استهجان المشاركة، ويقول عنان العجاوي: أن التطبيع السعودي مع الصهاينة ويعكس الجميع يأتي كهيئة مجانية تمتع لإسرائيل وبدون أي مقابل تضيقه هذه الخطوة الإنبساطية لصالح القضية الفلسطينية). ويرى بأن التحالف الأميركي - السعودي - الإسرائيلي موجه ضد سوريا من أجل الضغط عليها لترك تحالفها الاستراتيجي مع إيران، وحماس وحزب الله. فالمصلحة السعودية تقوم، حسب الكاتب، على إبعاد وتنحية سوريا بديها قلق النظام السعودي من موقف شعبه في حالة استهداف سوريا.

في نهاية المطاف فإن السعودية بدأت علناً لعبة التطبيع مع إسرائيل أكدتها لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين بما ينفي التزامها بمبادرة عدم التطبيع حتى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية لعام ١٩٧٠. فحضورهم هذا المؤتمر المخيب للأمال هو بمثابة تنصل من تلك المبادرة

قدّمت السعودية نفسها كمدافع

عن الحقوق الفلسطينية

لقطع الطريق على إيران

فباتت الطرف الأكثر استعداداً

للتخلي عن تلك الحقوق

المرفوضه إسرائيلياً والإنسياق خلف المشروع الأميركي - الاسرائيلي.

الوفد السعودي المشارك في أنابوليس، جاء محملاً بالشيكات وال(كاش) لسد أية ثغرات خلافاً تعيق أطراف النزاع وإغراق كل من هو على استعداد للانضواء في مشروع السلام بصيغته الأنابوليسية، فالفاوض المالي لدى السعودية والبالغ ٢٠٠ مليار دولار، قابل للتوظيف في مشاريع (التوطين) الفلسطينية، والتخريب في العراق، (والتأمر) في لبنان، فديبلوماسية المال تعود مجدداً في دولة تعجز عن توظيف غيره لتحقيق منجزات غير مأمونة.

إثارات لا تهدأ مصدرها (الوهابية)

متى يسترخي المجتمع؟

محمد فالالي

بقتل رفيق الحريري، وما أعلنه المحقق الدولي براميتز من إشارات تدل على أن القاتل جاء على الأرجح من بلد صحراوي (السعودية). ومن القضايا ذات الصلة الدينية ولها صدى داخلي وخارجي موضوع تغيير المناهج الدينية التي سببت مشاكل داخلية كونها تكفر أكثر سكان المملكة أنفسهم، فضلاً عن تكفيرها من هم خارجها، وأنها تدعو إلى التشدد والتقاطع والتنايد والقتل واستخدام العنف، تلك المناهج متهمة داخلياً وخارجياً بتفريخ العنف والتطرف وتصديرهما فكراً وبشراً.

ومن القضايا موضوع الحريات الدينية في المملكة، وهي حريات لم يتمتع بها المواطن غير الوهابي فكيف يتمتع بها غير المسلم الأجنبي! وهو ما ظل يثار دائماً في الغرب من امتهان كرامة العمال الأجانب (٧ مليون) كثير منهم ينتمون إلى المسيحية ولا يسمح لهم حتى بالإجتماع.. وهو موضوع يثار دائماً في تقارير المنظمات الحقوقية، فضلاً عما يثار من اضطهاد الصوفية والشيعية والإسماعيلية والزيدية وغيرها. وقد أثير الموضوع في زيارة الملك عبدالله للباها، كما أثير مؤخراً في تقرير الحريات الدينية الأميركي السنوي، وشمل نحو عشرة آلاف كلمة، ركزت على هذه المواضيع بالتفصيل. ومن القضايا التي لها صلة بالمؤسسة الدينية وغيرها ما يثار دائماً من تعرض الحجاج المسلمين من شبه القارة الهندية ومصر والعراق والشام وإيران وغيرها إلى مضايقات شديدة، بحيث يعود كل هؤلاء الحجاج ليرسموا صورة سيئة عن الوهابية والبلد الذي يحتضنها.

وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي زودت بأدوات التوحش والإعتداء، لاتزال تفجر في كل أسبوع تقريباً قضية من القضايا التي تهز الرأي العام، فهذا

تكاد تكون كل الإثارات التي تنفجر محلياً وتكون متداولة لدى الرأي العام المحلي السعودي، وكل الإثارات الإعلامية والسياسية الخارجية، ذات صلة بالمؤسسة الدينية الرسمية أو بجهة حكومية لها علاقة بالموضوع الديني، الأمر الذي يعكس حقيقة أن (المؤسسة الدينية) الرسمية و (الفكر الديني) المتبني رسمياً - أي الوهابية، ومشاغبو ذلك التيار، هم مثار جدل داخلي، وثمار توتير للوضع المحلي، كما أنهم في ذات الوقت يلعبون - اليوم - دور المهيّج الخارجي على الحكم السعودي، بأفعالهم وتصرفاتهم وأخطائهم المتكررة.

المملكة:

ومن النماذج المثيرة، الفتاوى التي يتحفظ بها رموز الوهابية بين الفينة والأخرى، إما بتكفير مواطن، أو مجموعة مواطنين، إما لأنه ليبرالي، أو علماني، أو حداثي، أو صوفي، أو شيعي رافضي، أو لأي سبب آخر. وأحياناً يتعدى الأمر إلى تكفير آخرين خارج الحدود: الزيدي والأباضي، بل ويحمل الأمر شكلاً آخر أخطر، حين يفتي (ابن جبرين مثلاً) بجواز تدمير المقامات المقدسة للشيعية في العراق، وهي التي أشعلت. في حادثة سامراء. لهيب الحرب الأهلية بين العراقيين، لم يخرجوا من أتونها حتى اليوم، حيث القتل على الهوية. لقد احتج العراقيون على تلك الفتاوى وفتاوى غيرها، مثل جواز قتل القيادات وضرورة مجاهدة الأكثرية هناك. ومثل تلك الفتاوى، وما يقوم به السفليون (ومن ورائهم الحكومة) من تمويل وبعث أبناء الوهابية النجدية إلى العراق وأفغانستان (مجدد الآن) سبب استياء لدى حلفاء آل سعود في واشنطن وفي أكثر من عاصمة عربية.

ومن الموضوعات الدينية التي تثار في الداخل أو الخارج ولها صلة بالتيار الديني، قضية نهر البارد ومشاركة السعوديين الوهابيين فيها، وهي قضية حديثة كما نعلم، إضافة إلى ما طرأ من اعترافات نشرتها الصحافة اللبنانية من اعترافات سعوديين

ما هي الموضوعات المثيرة التي تسبب الجدل والهياج والإنشقاق والعداوة المجتمعية داخلياً، وما هي المواضيع التي تثير الخارج والتي ترتبط بتلك الموضوعات حيناً وتستكمل حلقات الجدل الداخلي حيناً آخر؟ خلال الفترة الوجيزة الماضية، أثرت قضية فتاة القطيف، وهي قضية لها علاقة بفساد القضاء السعودي، وهو فساد لا ينكره المسؤولون السياسيون، ومظاهره واضحة المعالم، والقضايا التي تثار كثيرة. وهذه ليست القضية الأولى، وهناك عشرات القضايا مرت بنا خلال الحقبة الماضية لها علاقة بهذا القضاء وعدم كفاءته وانحيازه وتعصبه، وأحكامه التي تجعل اللبيب حيراناً. نذكر هنا بقضايا تطليق فتاتين من زوجيهما بدون طلب منهما، وبدون رضاهما، بحجة أن زوج إحداهما اسماعيلي المذهب، أي أنه غير مكافئ لزوجته في المذهب، في حين جرى تطليق زوج الثانية بحجة أنه غير مكافئ لها في النسب، باعتباره ينتمي إلى قبيلة (أدني)! هذا مثال يسيطر عن القضاء السعودي، بحيث أن قصة خرجت عن إطارها المحلي، ما أزعج المسؤولين السعوديين، والوهابيين المتطرفين، واعتبروا ذلك (مؤامرة) على (الدين الوهابي الصحيح). وكان يجب أن يصلحوا القضاء، لا أن يتعصبوا لقضائهم الذين هم (كلهم) وهابيون، و(غالبيتهم) الساقطة) من نجد، التي لا تشكل ربع سكان

مجاججات سعودية لا تصدق

تستطيع السلطة السياسية الدفاع عن نفسها ومحاجة الغربي والعربي بشأن الخطوات التي تتخذها.

إذا قيل لآل سعود بأنكم تنتهكون حقوق الإنسان، قالوا (نحن نطبق الشريعة) ونطبق القانون على الصغير والكبير. يقال هذا للعربي، أما للغربي فيقولون: كلا، نحن لدينا هيئة للدفاع عن حقوق الإنسان.

وإذا قيل لهم بأنكم تتعاملون بالتمييز مع مواطنكم، قالوا: كلا، نظامنا الأساسي لا يجيز ذلك؛ (وكانهم يطبقون ما في نظامهم ذاك)!

وإذا قيل لهم بأنكم تضطهدون المرأة، قالوا: الشريعة تحرم المرأة (وكانهم ممثلين عن الدين ويطبقون تعاليمه). أما للغرب فيقولون: إن المجتمع السعودي متخلف ونحن لا نريد إجباره بالسماح للمرأة بأن تقود السيارة، وأن تسافر لوحدها، وأن تدخل إبتها أو حتى نفسها للمستشفى!

وإذا قيل لهم بأن قضاءكم فاسد، قالوا: ليس صحيحاً، والأخطاء موجودة في كل قضاء في الدنيا.

وإذا قيل لهم لماذا لا ينتخب الشعب ممثليه، وما إذا كان الشعب سينتخب في المستقبل قالوا كما قال الأمير سلطان من قبل وبالنص: (لا). لأنه لو تم انتخاب مجلس الشورى لطلع هناك أناس لا يقرأون ولا يكتبون لكن وراءهم زعماء ووراءهم شعوب تؤيدهم بدون أي نقاش، وكان آل سعود فطاحلة في العلم والفهم، فهم جهلة لا يستطيع بعضهم - مثل الملك - حتى من قراءة جملة صحيحة.

وإذا قيل لهم أنكم مفسدون مرتشون، أشاروا بصورة مثلية بأنهم (يملكون) البلد، ولا يُنَازَع المالك فيما يمتلك، ولا يُسأل في كيفية التصرف، وما يعتبر رشوة عند الغير هو عند آل سعود (حق شرعي)!

وإذا قيل لهم لماذا تتركون خليفتكم الديني الأقليوي يبعث في البلاد اضطهاداً وفساداً، لم يقولوا المعتاد: نحن دولة إسلامية، بل هم يقولون الآن وبالفم المليان (نحن دولة سلفية) أي دولة وهابية، مع أن الوهابية لا تمثل إلا أقلية لا تزيد عن ربع السكان.

في كل الأحوال يستطيع آل سعود أن يقولوا ما يشاؤون، ولنا ومواطنينا وللعالم أن تصدقهم أو تكذبهم. لكن هناك نقطة ضعف سعوديين أمام الرأي العام الدولي والإقليمي، وهي أن مبررات السعودية في الاستبداد والفساد وغيرها قد لا يتم الجدل بشأنها، ولكن الجدل الذي لا يستطيع آل سعود التجاوب فيه يكون حين يتعلق الأمر بـ (حقوق المرأة) و (اضطهاد الأقليات). ومن حسن حظ آل سعود أو سوءه أن البلد تغطيها أقلية مذهبية ومناطقية، ولا توجد أقلية عدية.

الوهابيون يبرؤون أنفسهم، ومناهجهم، وشخصياتهم، ولكن دونما أثر، ففي كل يوم يأتي لنا الدليل تلو الآخر على عمق المشكلة الديني/ الوهابي وأتارها المدمرة في استدعاء العداوات الخارجية كما الداخلية.

ولعلنا نضيف إلى الأمثلة، الفتاوى التي أثارَت الرأي العام المحلي، والمتعلقة بتكفير الأفراد، وتهديدهم بالقتل وبينهم كتاب ومفكرين وأساتذة جامعات وغيرهم.. فضلاً عن نظراتهم من خارج الوطن، وإضفاء صفة (الشرعية) على أهداف التعرض لأولئك.

المهم مما ذكر آنفاً، هو تأكيد بعض الحقائق..

أولاً - أن الدين بنسخته الوهابية عامل تمزيق للمجتمع السعودي، إما على أساس طائفي، أو على أساس مناطقي، أو على أساس فكري وسياسي.

ثانياً - إن الوهابية عامل استدعاء للتدخل الخارجي بسبب عدوانها على الآخر، ليس الداخلي فحسب، بل

والخارجي أيضاً، ويكون ذلك الاعتداء إما على شكل القيام بعمليات عسكرية، أو على شكل تمويل جماعات عنف، أو على شكل ترويج أفكار الكراهية والتحريض على العنف والقتل.

ثالثاً - إن الوهابية أداة بيد الحكم السعودي يستخدمها في معاركه الداخلية والخارجية. والوهابية لذلك لم تجعل المجتمع مسترخياً أبداً، ويبدو أن سلطان الدولة (آل سعود) لا يريد للمجتمع أن يهدأ، ويريد به مجتمعاً منقسماً يحمي وحدة السلطة، لا يستطيع أن يحث الخطي باتجاه النضال من أجل الإصلاح السياسي والديني.

رابعاً - الوهابية قد تستطيع تفتيت المجتمع لتوحيد السلطة، ولكنها تساهم من جانب آخر، في تفتيت الدولة والتشجيع على تقسيمها، وهي بهذا تشكل الوسيلة المثلى لإعادة نجد إلى حجمها الطبيعي، وعودة الحجاز كدولة مستقلة، كما المناطق الأخرى في الأحساء والقطيف ونجران وعسير وجازان.

اعتدي عليه ضرباً، وذاك اقتحم بيته، وثالث أهينت زوجته في سيارته، ورابع أخذ إلى مراكز الهيئة وتم تعذيبه وقتله (انظر الموضوع المتعلق بالموضوع في هذا العدد) إلى حد أخرج فئات من المواطنين عن حدود الرد العادي، حيث بدأت الإنعكاسات تتكشف من أن بعض رجال الهيئة تم قتلهم أو التعرض لهم بالإعتداء، كما أن بعضهم وجهوا بالضرب إما دفاعاً عن النفس أو تنقيساً عن قهر مزمّن. ووصل تعدي رجال الهيئة حتى على الدبلوماسيين الأجانب، وعلى الزائرين والحجاج، وعلى غيرهم ممن للهيئة والتهيار الوهابي عامة تجاههم ضعيفة، بحيث بدا وكأن هناك تصفية حسابات شخصية أو على قاعدة طائفية مذهبية أو حتى مناطقية وعرقية (الذي قتل في مايو الماضي على يد رجال الهيئة أسود البشرة، وكان المهاجمون من رجال الهيئة يصومونه وإخوانه بالعبيد!).



قضايا العنف والإرهاب في الخارج، كلها لصيقة بالتأثير الديني السعودي، وكلها لصيقة بالفكر الوهابي، الأمر الذي يسبب توتيراً في العلاقات مع عدد من الدول: تونس، موريتانيا، المغرب، سلطنة عمان، العراق، سوريا، لبنان فضلاً عن روسيا، وأميركا وبريطانيا، وغيرها. منذ ١١/٩ انفتح العالم على الفكر الذي قاد للعنف والقتل، فكان أن وجدت جذوره في الداخل السعودي، وثار جدل داخلي احتضنته بعض الصحف السعودية مؤكدة على أن السعودية أضحت مفرخة للإرهاب، فقام

الوهابية وإحياء (سنة الإغتيالات)!

فريد أيهم

مجراه في التطبيق العملي.
فهل جاء التحول العنفي متأخراً وفي مرحلة
يأس بسبب ضعفهم، ذلك الضعف الذي قد يكون
سبباً في عدم قدرتهم على تنفيذ مخططهم وإن
كان مستحقاً للإسراع فيه؟!

أم أن الحكومة السعودية تبالغ في مزاعمها
واتهاماتها بغية تحقيق اصطفاً سلفي داخلي
معه بالدرجة الأولى في مواجهة (بقايا القاعدة)

السعوديين؟

ومع أن الوهابية لا يمكن إلا أن تنتج بفكرها
المتشدد نماذج القاعدة على مرّ السنين، كما كان
الحال بالإخوان الأوائل وحركة جهيمان في
السبعينيات الماضية، والجماعات التي تفرّخت
بعد حرب الكويت، فإن أهدأ لا يستطيع القطع
بالضرورة أن (سنة الإغتيالات) التي يتحدث عنها
بعض كتاب الصحف السعودية المقربين من
النظام دقيقة وصحيحة.



فقد كتب عبدالله بن بجاد العتيبي مقالاً
تعقيبياً على ما أعلنته وزارة الداخلية في بيان
لها من اعتقال ٢٠٨ أشخاص وأن أهداف بعضهم
على الأقل كانت تنحصر في القيام باغتيالات
التي لم نَر منها حتى الآن شيئاً. عنون العتيبي
مقاله في جريدة الرياض (٢٠٠٧/١٢/٣) بـ
(القاعدة وسنة الإغتيالات) قال فيه ما يفهم منه
أن القاعدة لا تزال تريض على ترسانة من وسائل
القتل بينها الإغتيالات: (بقي تحت رماذ الإرهاب
جمر لم يقد بعد، ونار لم تلتهم بعد، وظلّ في
جعبة الإرهابيين من خط التخریب الجهنميّة ما

بالقياس الى ما يقوم به التكفيريون الوهابيون في العراق وأفغانستان وغيرها،
فإن ما جرى في السعودية من عنف كان دون ذلك، لا من حيث الشمولية والحجم
فحسب، بل من حيث نوعية العمليات العنفيه التي قام بها الوهابيون داخل المملكة.
حتى الآن، فإن كل ما قام به العنفيون لا يتعدى تفجير أنفسهم في عمليات انتحارية
تستهدف - حسب زعمهم - الأجانب بدرجة أساس، إضافة الى التعرض الى بعض رجال
الأمن، واختطاف بعض الأجانب وقطع رؤوس بعضهم كما حدث لأحدهم.

هذا ما يفسر أن أتباع القاعدة ومحاظبيها لم
يتعرضوا العشرات الألاف من الشخصيات
والأهداف، وفي مقدمتهم عشرين ألفاً من الأمراء
والأميرات السعوديات، كما لم يتعرضوا للوزراء
والمسؤولين في درجات أدنى. في حين أنهم في
العراق يقتلون عامل البلدية وعامل الكهرباء
وشرطي المرور ويفجرون الأسواق بمن فيها،
معتبرين كل العراقيين هدفاً مفتوحاً كما هو
الحال اليوم، حتى السنة العرب الذين وفرتهم - في
بداية الأمر - أداة العنف
القاعدية ذات المنشأ
والتمويل البشري والمالي
السعودي، عادت اليهم
بصور لجان العنف تقررهم
قراً.

هذا لم يحدث في
السعودية.

ففي السعودية هناك
سلطة (سلفية وهابية) لم ترّ
من صالحها القيام بهكذا
أعمال، لأنها تخل بسلطان
الوهابية النجديّة في
المحصلة النهائية، سواء كان
اغتيال او تفجير مصالح أو
حتى قتل مخالفين في المذهب، وهم أكثرية
السكان.

التطورات التي حدثت بعدئذٍ أوضحت أن هذه
المسألة لم تكن سوى تكتيكاً، فاجلاً أم آجلاً
سيحصل العنفيون نحو إحياء ما عرف في
التسعينيات بـ (إحياء سنة الإغتيالات)؛ وتقتصد
بعض المسؤولين بالقتل، ومهاجمة منشآت
حيوية للدولة/ المنشآت النفطية مثلاً. وقد أعلنت
الحكومة - وإن كانت طرفاً غير محايد - بأن
العنفيين يستهدفون المنشآت والقيام باغتيالات.
لكن لحد الآن لم نَر شيئاً من تلك السياسة قد أخذ

الإغتيالات لم تمارس على نحو واسع أو
ضمن استراتيجية واضحة، ورغم أن بضعة أفراد
من قوى الأمن تعرضوا لاعتداءات اغتيال، إلا أن
دوافعها كان على الأرجح انتقامياً بسبب
ممارسات تعذيب وإهانة تعرض لها بعض
المتشددون في السجون والمعتقلات، فتم الإنتقام
منهم.
الآن الحكومة ممثلة في وزارة داخليتها
تتحدث عن قوائم اغتيالات، وعن اعتقالات لخلايا
وضعت نصب عينها اغتيال مسؤولين (أمراء
وزراء ومشايخ كبار) وربما صحفيين وكتاب.
الاعلانين الأخيرين لوزارة الداخلية والذين تحدثا
عن اعتقال مجموعات كثيرة، ذكرا أن الإغتيال
جزء من مخطط بعضهم على الأقل، فما هي
الحقيقة؟

يبدو أن التيار السلفي العنفي/ الوهابي، لم
يكن يسعى في البداية الى مهاجمة أهداف محلية،
إما تكتيكاً، أو لعدم وجود إجماع حول أعمال
العنف جميعاً، وتصور أن ما تحقق الإجماع
بشأنه أو ما يمكن تحصيل الإجماع بشأنه في
المحيط السلفي هو مهاجمة الأجانب تحت شعار
(أخرجوا المشركين من جزيرة العرب). هذا الشعار
يمنح بن لادن وجماعته من المشايخ والشباب
السلفي الشرعية في عملهم، ويضعف حجة
المعارضين لنشاطاتهم. لم يكن هناك في البيت
السلفي الوهابي إجماع حول (عدم شرعية حكم
آل سعود) ولم يكن بالإمكان حينها (اغتيال
المسؤولين والأمراء) باعتبارهم قيادات شرعية
للجزء الأكبر من الوهابيين، وبالتالي خشي البن
لادنيون أن يحسروا المحيط الذي يعملون ضمن
إطاره، حتى وإن كان موقفهم من آل سعود و
(تكتيرهم) مسألة معروفة، لكن التفرص للمنشآت
المحلية ولآل سعود بالضرر فضلاً عن المخالف
في الرؤية من بين المشايخ الوهابيين كانت
مسألة غير مقبولة من التيار الوهابي العام.

لا يخطر ببال عاقل ولا يجول في خلد جاهل!، وأشار في المقال إلى بيان وزارة الداخلية وأن هناك بين المعتقلين فريق للإغتيالات يتكون من ٢٢ عنصراً، واعتبر أن الاعتقالات تخفي بأن القاعدة في السعودية: (ورغم الضربات الموجعة التي تعرضت لها، ورغم التضعضع والضعف والارتباك الذي حصل لها، تعيد إثبات أنها قادرة على التجدد والتلون والتأقلم مع أسوأ الأوضاع لتدمير رسالتها التخريبية وتنفيذ مخططاتها السوداء). وقال: (الزنا لم نضع أيدينا على موضع الداء الحقيقي المنتج لمثل هذه الظاهرة، لا زلنا نلامس سطح الظاهرة - عمقها، نجمل الجراح بدل أن نفتحها ونعالجها).

وأخيراً أوضح بأن بيان الداخلية يطرح (مسألة إحياء ما يسميه منظرو حركات العنف الديني سمة الإغتيالات، وأن هذه السمة المشروعة أصبحت غاية وهدفاً لدى القاعدة اليوم). وأن المستهدف من تلك الإغتيالات حسب بيان الداخلية (الشخصيات العامة) وهو ما يعني المسؤولين الكبار من أمراء ووزراء، سبق للشرق الأوسط في ٢٠٠٧/١١/٣٠، أن نشرت على لسان مصدر أممي سعودي بأن من بين المستهدفين رجال دين من الصف الأول، إضافة إلى دعاة ومشايخ لا يظهرون في وسائل الإعلام، وإن كان الجميع يتفق على محاربة القاعدة. وكان ابن لادن في خطاب بثته الجزيرة في مايو ٢٠٠٦ قد حرض على قتل بعض المثقفين السعوديين.

الشيء المهم الذي لم يذكره كتاب الصف الحكومي، هو أن (سمة الإغتيالات) قائمة على تنظير محلي يستند إلى رؤى وفتاوى وأفكار المدرسة الوهابية، وإن بقاء تلك الأفكار هي التي تجعل تلك (السمة) تستل في الزمان والمكان المناسب لها. بدلتها على ذلك أن القاعدة لم تختزع تلك السمة، بل ظهرت في وقت (الصحو) حين كان مشايخها (الذين يقفون اليوم إلى جانب الحكومة) معارضين للسلطة، ما يعني أن الأزمة هي فكرية قبل أن تكون سياسية، وأن من لم يؤمن بها اليوم كان قد آمن بها من قبل ودعا إليها، والعكس صحيح.

الإغتيالات سمة نبوية ماضية!

فحسب علمنا، فإن منشوراً أولياً صدر في مايو ١٩٩٢م، يحمل عنوان: (الإغتيالات سمة نبوية ماضية)، ووزع في تلك الفترة بين السلفيين في المنطقة الوسطى بكثافة كبيرة، ووصل إلى مناطق أخرى لا تحتل المذهب الوهابي، الأمر الذي أفرز المسؤولين الأمنيين والسياسيين السعوديين. لقد لقي المنشور اهتماماً بالغاً فيه رغم بساطة تعبيراته وصغر حجمه، وذلك لأنه يحمل رسالة إنذار للعائلة المالكة. ورغم أن

المنشور خرج من رحم الفكر السلفي ويعكس تفكير الجماعات السلفية في المملكة، إلا أنه حينها لم يكن مؤثراً قريباً على القيام بأعمال اغتيال، لأنه وبعد أكثر من عقد ونصف من اصدار المنشور لم تقع حادثة اغتيال واحدة. وربما كان قادة الصحوة الوهابية في التسعينيات وفي مقدمهم الشيخ سلمان العودة والحوالي وناصر العمر، أرادوا فتح بوابة التهديد بالعنف دون استخدامه، وقد دأب العودة وغيره على القول بأنهم يتوقعون ظهور فرق وجماعات سلفية تتبنى العنف ليس ضد السلطة فحسب بل ضد المجتمع نفسه، على غرار تنظيم التكفير والهجرة الذي ظهر في مصر في السبعينيات الميلادية.

المنشور آنف الذكر يُوْشِرُ إلى اتجاه البلاد نحو العنف بعد انخلاق مسالك التغيير، وإن كان ظهوره - إن بدأ - فلن يأخذ زخماً كبيراً في فترة وجيزة. لم يكن هدوء الأوضاع الأمنية في التسعينيات الميلادية والذي توج باعتقال السلطة لرموز سلفية كبيرة لبضع سنوات مؤثر نهاية للصراع، إذ بدأت التفجيرات في عام ١٩٩٥ فصاعداً، وتفاقت بعد أحداث ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن. منشور مايو ١٩٩٢، أراد حينها، كما يريد الوهابيون الجدد الآن، إحياء سمة الإغتيالات التي اعتبرها المنشور: (سمة مفقودة ومنذرة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم، ألا وهي سمة الإغتيالات، وهي سمة ماضية إلى قيام الساعة) وقد وجه المنشور تهديداً

ووعيداً للعائلة المالكة ووزراء الدولة فقال: (نداء وتحذير وإشفاق إلى جميع أمراء مدن المملكة، وبالأخص من يمارسون إيذاء الصالحين والأميرين بالمعروف والنهي عن المنكر، بإصدار التعاميم السرية التي تحارب الدعاة. وإلى بعض الوزراء الذين يتبنون هذه التعاميم، وإلى كل من يحارب هذا الدين في جهاز المباحث. وكل من يشارك في هذا العدوان ضد الدين وأهله).

ويحدد المنشور الجهات التي يمكن أن تشملها (سمة الإغتيالات) وهي حسب ما ورد فيه: (من يصدرن التعاميم السرية ويأمرن بالإعتقالات ومداومة منازل الصالحين، وإيقاف العلماء والدعاة من منابهم عن قول كلمة الحق، وفي المقابل يناصرون الباطل وأهله من خلف الكوريس، والمظاهرة النسائية شاهد على ذلك!) كما يحدد المنشور من جانب آخر تاريخ البدء بتنفيذ تلك (السمة) بالقول: (إن تأخر إخواننا داخل المعتقلات وإذناهم هي بداية لإحياء هذه

السمة المفقودة. سمة الإغتيالات، وستشاهدونها قريباً. ونسال الله ألا يكون ذلك).

كان ينظر إلى هكذا منشورات، غير المذكية بأسماء، بأنها مجرد تهديد يستهدف تخفيف الضغط عن قيادات الجماعات السلفية وإنذار (الأعداء) ووضع فرامل توقفهم. هو هنا يبدو وكأنه وسيلة دفاعية، وكان ما يجري اليوم من ترويع الحديث عن تلك السمة يستهدف أيضاً الضغط على الحكومة بأن لا تنساق في ممارساتها الأمنية القمعية ضد الجماعات القاعدية. لكن من المرجح، بعد أن خرجت القاعدة عن الطوق. أن تكون تلك التهديدات أصلية وليس مجرد تكتيك، فالنظرة للنظام السعودي والمشايخ من يدعم آل سعود عامة، تغيرت من التسعينيات الماضية إلى الآن. هناك وضوح أكثر في الرؤية تجاه شرعية النظام ومن يعمل معه، وهناك انشقاق كبير بين رموز المؤسسة الدينية وقاعدتها الجماهيرية السابقة لصالح قيادات أخرى لا تدب بالولاء للحكم السعودي ولا ترى



فيه أية شرعية.

ومجمل القول إن التهديد بالإغتيالات صار تحصيل حاصل. فمن قام بالتفجيرات عبر المفخاخ لم يترك شيئاً من الحرمات الآن، وهو الآن يستعد واسع لاستخدام الإغتيالات كوسيلة من وسائل الصراع السياسي بين التيار الوهابي المتشدد وآل سعود. وكيف لا يكون ذلك، والوهابيون المحليون ينظرون إلى ما يفعله إخوانهم في الوطن والمعتقد في بلدان مجاورة؟ لكن هناك فرص كبيرة للاستئناس، ومبررات شرعية قائمة على تفسيرات وهابية، وهناك مكروبات نفسية سببتها الآلة الأمنية السعودية، وسببها انفضاح آل سعود سياسياً ومسلحياً. كما أن ضغط الأوضاع الداخلية في غياب الإغتيالات الفكري والسياسي، قد يجبر القاعديين على تغيير سلوكهم والبدء بسمة الإغتيالات. كما يقولون - باعتبارها الوسيلة الأرخص والأسهل في المواجهة.

الحج .. تحديات وفرص

يحيى مفتي

نشاطات المشتبه بانتماثلهم لجماعات إرهابية خلال موسم الحج.

ذلك كله يعني بأنه بالإضافة إلى النظرة للحج بوصفها فرصة سانحة للقيام بهجمات، وعمليات مسلحة، فإن الحشود البشرية الكبيرة تعتبر مناخاً مثالياً للقيام بنشاطات متنوعة، ولكن قد يسهم بعضها في تأجيج أعمال عسكرية وعنفية في الخارج.

بالنسبة للقاعدة مثلاً، فإن موسم الحج هو فرصة لممثليها من كل المناطق والجماعات للقاء مع فرصة ضمنية للوقوع في جبهات الرقابة الأمنية، وخصوصاً بالنسبة لأولئك الذين تعلموا على تقنيات الرقابة وأساليبها لدى الأجهزة الأمنية السعودية. وقد ذكر بعض مدوني سيرة أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة، أن عائلة الأخير كانت تستضيف المئات من الحجاج في بيوتها خلال الموسم، وفي تلك الأجواء تبرعت

بجدر الإلتفات أيضاً إلى ضحايا الإرغام بسبب الفوضى الإدارية في تنظيم سير قوافل الحجاج، أوضحهايا المواكب الملكية بسبب إغلاق بعض الشوارع وتزاحم الحجاج في مناطق ضيقة، واشتعال الحرائق التي تسبب اختناقات مميتة.

وبالرغم من تركيز الحكومة على البعد العسكري في ترتيباتها الأمنية، فإن موسم الحج يمثل مناسبة للقيام بحملة علاقات عامة واسعة بين مختلف القوى السياسية والإجتماعية سواء بالنسبة للقاعدة أو الجماعات الجهادية التي تخطط لاستغلال موسم الحج للقيام بأعمال عنفية، فالحج، مهما يكن، يوفر فرصاً غير مسبوقة لأولئك الذين يقومون بطائفة من النشاطات غير العنيفة أيضاً.

وبالرغم من توسل الأجهزة الأمنية بشبكة مراقبة بالغة التعقيد لمتابعة تحركات الحجاج، وخصوصاً المصنفين في خانة المشتبه بهم، أو

بخلاف الأجواء المشحونة قبيل حلول موسم الحج العام الماضي، على خلفية تداعيات نتائج حرب تموز ٢٠٠٦ وخسارة الزهراء السعودي على انكسار المقاومة اللبنانية، واندلاع الأزمة السياسية اللبنانية والتجيش المذهبي المصاحب لها الذي مّد ذبوله إلى المنطقة، ثم تصاعد نبرته بإعدام رئيس النظام العراقي السابق صدام حسين في أول أيام عيد الأضحي، فإن أجواء موسم الحج لهذا العام تبدو هادئة إلى حد كبير، بالرغم من وجود انغلاقات سياسية في لبنان والعراق وفلسطين والمنطقة، فقد تراجعت موجة العنف الطائفي بصورة ملحوظة في العراق، وضغفت إحتلالات الإنفلات الأمني في لبنان فيما تجددت فرص التوافق بين الموالاة والمعارضة، وأخيراً تراجعت لهجة الحرب بين إيران والولايات المتحدة وانتعاش الأمل بحصول تفاهات سياسية وأمنية بين إيران ودول الخليج، يخفف من غلواء الترشاق المذهبي.

المشهد السياسي الإقليمي لا بد أن يعكس نفسه على موسم الحج هذا العام، حيث يحتشد ما يقرب من مليوني حاج جاءوا من أرجاء العالم لأداء مناسك الحج في الفترة ما بين ١٨ - ٢٦ ديسمبر.

ولكن بسبب تاريخ العنف في هذا الموسم، والذي يعود في أقسى صوره إلى إنتفاضة جيهمان سنة ١٩٧٩ والتي استمرت عدة أيام سقط على إثرها عدد من القتلى وتهدمت خلالها أجزاء من منارة الحرم المكي بفعل تبادل إطلاق النار، ثم جاءت مجزرة الحجاج الإيرانيين سنة ١٩٨٧ لتصنع أجواء متوترة خلال المواسم اللاحقة، منها اعتقال عدد من الحجاج الكويتيين وإعدامهم في ظروف ملتبسة. ومع تفجر موجة العنف بطريقة غير مسبوقة في السعودية من العام ٢٠٠٣، أصبح هاجس الأمن مسيطراً على سياسات الحكومة، حيث استدعت الأخيرة فرقاً عسكرية مدربة في مواجهة أعمال العنف، بعد أن تمكنت من اعتقال أكثر من ٣٠٠ عنصراً مشتبهاً في ارتباطه بشبكة القاعدة.

ويقول المسؤولون السعوديون بأن الهدف من العملية هو تحذير الجماعات المسلحة التي تنوي إستغلال موسم الحج لتنفيذ عمليات عنف في ظل حشد مليوني كتيّف تصعب معه السيطرة على الوضع الأمني، وما يمكن أن تحدثه مواجهات مسلحة من أضرار بشرية فادحة. في هذا الصدد،



تطلعات الطفل الصغير أسامة بن لادن وكبرت معه في أفغانستان، ليصبح زعيماً لهم لاحقاً.

بالنسبة لحركة حماس الفلسطينية، التي خضعت لعزلة إسرائيلية شاملة، وحصار سياسي وإقتصادي عربي، فإن موسم الحج هو فرصة لكسر العزلة والتواصل مع مختلف الأطياف السياسية والفكرية في العالم العربي والإسلامي، وهي فرصة أيضاً لحشد الدعم المالي والمعنوي للقضية الفلسطينية.

على أية حال، فإن الحج الذي جعله الله منسكاً عظيماً وفرض على الناس التفرغ إليه حال الإستطاعة، فإن منافعه لا تحصى، على المستويات العبادية والروحية إلى جانب المنافع الإقتصادية، والسياسية والثقافية.

المحتمل إفادتها من موسم الحج لعقد لقاءات خاصة، أو تبادل معلومات أو حتى إحصال أسوال وتبرعات للمناطق المضطربة في العراق وأفغانستان، فإن المهمة لا تبدو نزيهة دائماً. فالحكومة السعودية تقوم بالعمل ذاته، حيث تقوم بعقد لقاءات مع قيادات حليفة لها في العراق وأفغانستان وباكستان ولبنان وفلسطين

من أجل التنسيق معها وتقديم التبرعات لها، فهي تفيد من مظلة الحج للقيام بعمل مزدوج، وتحقق أغراض لا تقدر عليها في غير هذا الموسم.

ومن المعروف، فإن الحجاج لحظة وصولهم إلى الديار المقدسة، يخضعون تحت الرقابة الأمنية، عبر السيطرة على خطة تحرك الحجاج، ومسارات تنقلهم، واحتجاز وثائق سفرهم، بالرغم من أن الحشد الكثيف من الحجاج خلال هذا الموسم يخطوي على صعوبات كبيرة تجعل الأجهزة الأمنية عاجزة عن مراقبة النشاطات للغالبية العظمى من الحجاج. يضاف إلى ذلك، فإن الطبيعة الدينية للموسم والمكان، يقضيان صعوبة عملاقة على أجهزة استخبارات ومؤسسات أمنية أجنبية من غير المسلمين بالعمل، أو مراقبة

أزمة الهوية في السعودية

المواطنة في مجتمع تعددي

هاشم عبد الستار

واجهت المواطنة دائماً إشكالية مركبة تتصل بتكوين المجتمعات التي يراد تحويلها بما يتناسب وطبيعة الدولة الوطنية، إذ لا يمكن لمواطنة أن تُنتج في مجتمعات تنوزعها خطوط إجتماعية وثقافية وانتماءات مذهبية ومناطقية متعددة بكل ما تخزنه من ثراث ثقافي، وذاكرة تاريخية، ومنظومة قيم وعادات ومساكن متنوعة. وينبغي الفات النظر ابتداءً إلى الدين كمكون رئيسي وتاريخي لنشأة الأمم الكبرى في التاريخ البشري، والذي أصبح منفرداً في سياق إشكالية الدولة الحديثة المؤسسة على مفاهيم ذات طبيعة علمانية، من بينها المواطنة كمبدأ أساسي لهوية وتشكيل المجتمعات الحديثة.

ثمة مقاربات جوهرية لتصحيح علاقة الدولة بالدين تصلح أساساً للتناظر حول ما يمكن أن تفسحه العلاقة في المجال لولادة مفهوم المواطنة كرابط أساسي في علاقة المجتمع بالسلطة لا على أساس ديني بل على أساس مدني، فيما يكون للدين مدخلة في شأن المجتمع وليس في وظيفة الدولة. وهناك من يرى بأن تصحيح العلاقة بين المجتمع والدولة يتطلب تمدن الأخيرة، وهذه المقاربة تستحضر وبصورة متكررة وفاعلة تجربة الكنيسة في أوروبا ونقيضها الموضوعي أي الدولة. فقد وجدت شعوب أوروبا أن الصراع بين الدين مثقلاً في الكنيسة والدولة لا يتم حسمه إلا بتبني خيار الدولة المدنية بمضمونها العلماني، وتحويل الدين إلى شأن فردي. ويمتد خيار العلمنة إلى كافة مجالات المجتمع بما في ذلك القوانين الخاصة بالزواج والارث والطلاق وغيرها، وبهذا تكون الدولة كمرجعية نهائية سياسية وقانونية الخيار الأمثل لأولاً تداعيات الفوارق داخل الجماعات سواء على قاعدة دينية، إثنية، أو ثقافية، فالدولة بما تفرضه من سطوة قهرية ونظام إداري وسلطة قانونية هي مرجعية عليها لمجمل مواطنيها بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية أو مقننيتهم العقيدة. يرى هؤلاء الباحثون بأن ثمة نجاحاً باهراً حققه هذا الخيار في عدد كبير من دول أوروبا معززاً باستجابة الجماعات المتضوية داخل حدود هذه الدولة لخيار العلمنة واحتساب الدين شأنًا قابلاً للتخفيض عند مستوى الممارسات الطقسية الفردية وغير

تصنيع هوية عليا في مقابل هويات فرعية. والهوية العليا كانت على الدوام المطالب الأقصى للدولة السعودية كيما تحقق ضمانات بقائها واستقرارها الداخلي وإجماع القاطنين داخل حدودها بأهمية السلطة السياسية فيها للحكم. والعقيدة المركزية في المواطنة تتمحور حول آلية إنتاج الهوية العليا لمجموع المواطنين، وما يمكن أن تضيفه هذه الهوية من قيمة عليا لمواطنين تحتويهم الانتشادات القبيلية والمناطقية والدينية/المذهبية بما يقلل الحاجة والرغبة إلى هوية عليا هي في الأساس تنشأ إستقرار الدولة ونظام الحكم في نهاية الأمر، ما لم تكن هذه الهوية قادرة على التعويض عن مكتسبات الهويات الفرعية. بالنسبة للسعودية، كانت النظرة العامة لدى المتضررين من سياسات الدولة القائمة على التمايز والتمييز، أن الدولة تمثل بالنسبة لكل هؤلاء أو للغالبية العظمى منهم طرفاً رئيسياً في فرض هذه السياسة ورعايتها إن لم يكن حمايتها. فالدولة بما هي أداة لتحقيق إجماع وطني لم تتحقق في السعودية، بل إن سلطة الهيمنة فيها تكاد تكون لصالح جماعة معينة وقاهرة لجماعات أخرى، فهي، أي السلطة، طرف في النزاع بل قد يقال إنها مدّولة له وأحد مصادره الرئيسية. ويصعب في حال كهذا، الحديث عن هوية وطنية عليا حيث سياسات الدولة لا تتجه إلى إنتاج هذه الهوية المنشودة، القائمة على أساس وجود ثقافة وطنية مخلقة لمبدأ المواطنة الذي يكون الأساس المشترك بين قاطني الدولة.

وينبعث الجدل دائماً بين علماء الاجتماع والسياسة حول إمكانية تحقيق المواطنة الكاملة في مجتمعات ذات طبائع تعددي، ناظرين إلى سياقات تاريخية محددة، كان فيها السعي الحديث من قبل دول عديدة لجهة وضع حد أو تقليص للفواصل والاختلاف بين مجتمعات يراد إصصالها إلى درجة الانصهار الداخلي كمقدمة لتحقيق الوحدة الداخلية والانسجام تعزيزاً لقواعد الاستقرار السياسي.. وقد حاول الباحثون وعلماء الأديان والإجتماع والسياسة رداً من الزمن التفتيش عن بدائل فاعلة تعين على تضيق الفوارق بين المجتمعات، فيما كانت الأخيرة تسير على عكس رغبة الدول، فقد كانت المجتمعات قادرة بدرجة كبيرة على إنتاج المزيد من الفوارق. وساد اعتقاد لزمان طويل بأن التحديث سيكون الوصفة السحرية التي ستقضي على الفوارق بين المجتمعات وستغير وجه الأخيرة وتحدث مسا عجزت الدول بأدواتها التقليدية عن تحقيقه، وستنقل المجتمعات إلى مرحلة تكون فيها وقد ألفت وراءها إرثها التاريخي وثقافتها الخاصة ومنظومة قيمها وعاداتها وبالتالي ستفقد هوية طالما أثقلت كاهلها لجهة هوية جديدة تربطها بالمستقبل وبحقائق العصر وثقافة السوق. وجاءت النتيجة صادمة لهذا الفريق من العلماء، فقد استعملت أدوات التحديث من أجل تعزيز الهوية الخاصة. هذه المقدمة تسعف في الدخول إلى موضوع المواطنة في مجتمع تعددي كالسعودية مثلاً حيث الرهان الدائم على

المتعارض مع سيرورة وسيرورة الدولة بمضونها العلماني.

خيار علمنة الدولة السعودية أو الدعوة إليها وردت في أكثر من موقع حواري سعودي على الإنترنت، كما تحدث عنها أكثر من مثقف سعودي بصورة ضمنية واعتبروها المعبر الآمن نحو وطن بلا توتر. وهذا الخيار من شأنه تفكيك العلاقة المعقدة بين الدولة والمؤسسة الدينية وثقل التحالف التاريخي بين الطرفين والذي فقد - حسب هذا الفريق - مبرر استمراره بعد قيام الدولة ووجود جماعات متعددة غير متصالحة مع المذهب الرسمي الذي يرى في هذه الجماعات أطرافاً خارجة عن الإسلام، ولكن بالتأكد ليست خارجة عن الدولة، ما يفرض على الأخيرة تخفيض العامل الديني في إدارة الدولة والانتقال إلى مرحلة تسود فيها القوانين المدنية الخاصة بالدولة كدولة وليس كمثلة لجماعة دينية محددة.

مقاربة أخرى، على خلاف المقاربة الأولى، تقرر سلفاً حق كل الجماعات الدينية في إجراء وتطبيق أحكامها الدينية وفق معتقداتها سواء كانت الأخيرة تنتمي إلى أديان متعددة أو داخل الدين الواحد. ويمثل إحترام الخصوصية الدينية للجماعات موضوعاً مبعداً وبصورة مستمرة كونه يمثل خياراً مقبولاً لجماعات دينية في كل أرجاء العالم.

فاحترام الخصوصية الدينية لكل جماعة داخل الدولة تلزم الأخيرة بالتنازل عن جزء من سلطاتها القانونية بوجه خاص لحساب الجماعات الدينية بدلاؤها كيما تطبق أحكامها في الزواجر والميراث والطلاق وغيرها. وبطبيعة الحال، فهناك من يقول باختلال المواطنة في حالات كهذه حيث تكون فيها الجماعات منقطعة عن السلطة القانونية الكلية للدولة. بيد أن المتحمسين للخيار الآخر يرون بأن إحترام الخصوصية الدينية للمواطنين تشكل حافزاً على تطوير مفهوم المواطنة متجاوزة الحدود الضيقة لمعنى المواطنة كما يرسمها الفريق الداعي إلى إضفاء سلطة شمولية ومطلقة على الدولة، وهذا الخيار بلا شك يتطلب فك الطبقة الحاكمة عن متعلقاتها الاجتماعية وانشاداتها الدينية والثقافية وتحويلها إلى مجرد جهاز إداري صرف لا صلة مباشرة له بالتنوع العقدي والإثني. وهذا الخيار إن صدق في مناطق معينة فإنه لا يصدق على مناطق

كثيرة بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط حيث السلطة السياسية هي جهاز تمثيلي لطبقة أو لجماعة دينية أو سياسية معينة.

ولا ريب أن دولة دينية مثل السعودية، كنموذج يتبنى وبصورة علنية الإسلام (بحسب تفسير الشيخ محمد بن عبد الوهاب) كمصدر تشريعي وأيديولوجية شرعية لدى الدولة، فإن إحترام الخصوصيات الدينية فضلاً عن خيار العلمنة الشاملة للدولة يبدو مستحيلاً كونه يتطلب إعادة بناء الأساس الأيديولوجي للدولة وربما استبدال مصادر مشروعيتها.

فالمواطنة في دولة دينية كهذه تصبح عرضة للتفسيرات المتضاربة والمتنوعة، وقد تحولت في أحيان كثيرة نقيضاً موضوعياً لمبدأ الدين، بالنظر إلى المكونات الرئيسية لمبدأ المواطنة بما يتطلبه من تحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والتمثيل السياسي المتكافئ، فيما تصبح التفسيرات الدينية الخارجة عن إطار التفسير الرسمي للدين متنافرة مع مبدأ المواطنة كما تراها الطبقة الحاكمة.

لا شك أن اختلال المواطنة يتعكس بصورة

إزاء الإحساس المتصاعد بالغبين

لدى الجماعات المغلوبة، يضعف

الإحساس بالوطن وربما

بالإحاجة إليه لاحقاً حين

يتجاوز الخطر حدّه المحتمل

مباشرة على درجة الولاء السياسي للدولة، وإذا ما تم فحص الولاء في تجارب الدولة الربية، حيث الولاء يقدر العطاء، فإن النتيجة النهائية تكون غالباً سلبية، إذ يكون الولاء بهذا التحديد قائماً على معادلة المصالح المتبادلة، وليس على قاعدة قناعات فكرية، مع ضرورة التذكير دائماً بأن الولاء الحقيقي ليس ذي طبيعة إقتصادية، وهو ما لاحظنا تجاربه الكارثية الأخيرة في رومانيا تشوشيسكو، وعراق صدام حسين، وربما ينطبق على كثير من الدول الربية ذات الطبيعة الشمولية، وقد قدّم لنا تاريخ الدول نتيجة إرشادية بأن تأسيس الولاء على قاعدة

تفعية يجعل الدولة عرضة لأي تصدع في القاعدة، وأن الولاء يضعف حين تكف الدولة أو تقصر عن ضمان منافع لمن وهبها ولأه مشروطاً، وأن من تعودوا على رهان المنافع في الولاءات يكونون على استعداد لنقل ولأهم لمن يضمن لهم منافع أكبر، بل قد يتحولوا إلى الأداة التي تطيح النظام الذي يعجز أو يحجم عن ضمان مصالح من يشترطها كجزء من التعامل مع الدولة. وحال كهذا يجعل الولاء ملووب الروح، فهو ولأه مصلحة، وخضوع لإضطرار، ومحبّة مصطنعة، وبالتالي فهو ليس بديلاً عن الولاء الحقيقي القائم على أساس جدارة الدولة عبر تطبيق القانون، وتحكيم المساواة بين المواطنين، وصوغ سياسات التنمية المتكافئة.

بالتأكيد هناك من بين الطبقة الحاكمة من يرى في التقليد القبلي القائم على التضامن المصلحي بين الأفراد وزعيم العشيرة، مرشداً وجهاً لتصنيع ولأه من نوع الولاءات القبلية، وقد يعود السبب في رسوخ هذه القناعة إلى كون الولاء المستمد من مفاهيم الدولة الحديثة، غير مدرك في التفكير السياسي لدى الطبقة الحاكمة. ولذلك، كتكتفي الأخيرة بمجرد الولاء الظاهري الذي يوفر استقرار السلطة وتماسكها، رغم أن هذا النوع من الولاء ينطوي على خلل خطير في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يزيد في تقسيم المجتمع على أساس القرب والبعد من المصالح وليس الوطن، الذي يكفل لأبنائه حقوقاً متكافئة ومصالح متوازنة.

وقد بات واضحاً أن غالبية السكان تشعر بأنها خضعت تحت تأثير سياسات ظالمة وغير وطنية، كون الدولة تتمسك بسياسات تمييز على أساس الانتماءات التقليدية القبلية والمناطيقية والدينية. وإزاء هذا الإحساس المتصاعد بالغبن، يضعف الإحساس بالوطن وربما في مرحلة ما بالحاجة إليه أيضاً، فيما يتزايد النزوع نحو ترسيخ الأطر التقليدية للانتماء، خصوصاً حين تتجاوز درجة الخطر الذي يواجه الجماعات المغبونة الخطوط الحمراء، بما يعيد بعث الهويات الفرعية ويحولها إلى أطارات انتماء نهائية، وقد تحصل في طياتها عناصر تدمير وحدة الدولة. وهنا يعاد طرح السؤال مجدداً، لماذا أخفق التحديث في تخفيض التأثيرات السياسية للهويات الفرعية، فضلاً عن إخمادها أي حتى كبثتها، لصالح تشييد بني هوية وطنية كلية. ولماذا، في الأصل، ترجع الجماعات المغلوبة إلى

الخلفية الثقافية والسياسية والدينية لإعادة الحياة لهوياتها الفرعية، وما هي مظهراتها وهل لذلك علاقة بإخفاق الدولة في إنتاج هوية من نسخها، وليس من سنخ الطبقة الحاكمة فيها، وبالتالي ماهي ردود الفعل المتوقعة من الجماعات القاطنة خارج تصنيف الحلفاء من وجهة نظر الدولة الريفية، أي الجماعات التي لم تحظ بقدر مقبول من ريع الدولة غير الوطنية، أو التي مسها الضرر من سياسات تمييز دفعها إلى شحن مخيالها القبلي والمناطقي والمذهبي، وتوظيفه في مشاريع غير وطنية كرد فعل على دولة غير وطنية؟

أنظمة الحكم العربية، والسعودية واحدة منها، تسكت بمفهوم غير وطني للوطنية، حيث أسبغت عليه طابعاً قنودياً بأشكال متنوعة: حزبية، طبقية، عائلية، وجعلت من المفهوم نفسه، أي الوطنية، أداة قمعية وقهرية وتهديدية، فيبأسس الوطنية تمت تصفية الخصوم المحليين، وبإسماها لجأت الدولة إلى سياسات قهرية من أجل إخضاع المجتمع، وبإسماها أيضاً تم تخويف الرعايا من الاعتراض على فساد وجبروت الطبقة الحاكمة، وقد لاحظنا كيف لجأت الأخيرة إلى تهمة العمالة، وتهديد الوحدة الوطنية، والاستعانة بقوى خارجية، وكلها تندرج في سياق مضادات الوطنية، ولذلك فقد تحولت الأخيرة إلى سلاح بيد الأنظمة الشمولية، بل كل ما زادت هذه الأنظمة طغياناً صعدت في التلويح بالوطنية كجزء من معركتها ضد خصومها المحليين بدرجة أساسية، لما للعمالة والخيانة والتواطؤ مع العدو من معان مخزية في التراث العربي الشرقي.

يحمل البعض مسؤولية غياب الثقافة الوطنية وخصوصاً تلك الثقافة المتعلقة بمفهوم المواطنة أو الوطن إلى الإنسان القاطن على تراب الدولة، وكأنه المسؤول عن إنتاج وتطوير الهوية الوطنية وليس الدولة نفسها المسؤولة عن تعميم تلك الثقافة الوطنية والمؤسسة على مبادئ عملائية في الوطنية منها اعتماد المساواة، وتكافؤ الغرض، وتقاسم الثروة بصورة عادلة، واحترام الخصوصيات الثقافية لكل جماعة، وترسيخ قيم الحرية والعدالة. وهذه لا يصنعها الأفراد وإنما الدولة، تماماً كما أنها المسؤولة عن تنجّر الهويات الفرعية والانتماءات الجزئية كرد فعل على إخفاق الدولة في سياساتها الوطنية، ومن المستغرب أن يخطأ البعض في

حسناً، إذالم تكن مشكلة مواطن بل مشكلة وطن فطرت الدولة في تسهيل ولائته، وتظافر جهد السياسي والديني على تأخير إن لم يكن إجهاض هذا الجنين. ولا يجب تحميل عامل الإستعمار من أجل توليد مشاعر جمعية تصلح لتنسيج هوية وطنية تقوم على المقاومة الجماعية للإستعمار، فهذا العامل ليس بالضرورة العصا السحرية الذي يبطل مفعول التمرقات الداخلية وينجب الهوية الوطنية، فتمة سياسات مطلوبة من الدولة إقتضاها من أجل تحقيق هذا المنجز الكبير، فليس الوطن ومتوالياته ينشق فجأة من أرض ليست مؤهلة بدرجة كافية لاستيعابها مجتمعياً. بل لا تكون للولاءات الفرعية اليد العليا في دولة يمارس فيها السياسي والديني دور الهامد لأسس الوطنية ويعتبرها رجعاً من عمل الشيطان بالمفهوم الديني وارتكاساً للسلطة المركزية من وجهة نظر العائلة المالكة.

كاتب آخر، توفيق السيف في مقالته (حول الهوية الجامعة والهويات الفرعية ومفهوم الوطن) بتاريخ ٢٩ نوفمبر، ينطلق من فرضية وجود هوية وطنية قائمة ويطلب بد (احتواء الهويات الفرعية، ومنها القبلية في الإطار الأوسع للهوية الوطنية)، وهي فرضية يمدّها بقدر كبير من الزخم الجدلي النظري في سياق العثور على مفصل مشترك لعلاقة بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية. ويفترض السيف بأن القرب هو نقطة إرتكاز مشترك في مسيرة بناء الوطن والهوية الوطنية، ويصنع تلك الفكرة بقدر مبالغ من الرومانسية بما نصح (أن مجموع المواطنين مالكون لمجموع البلد ملكية أصلية غير قابلة للنزع أو التنازل).

في المقابل، يمكن المجادلة على هذا النحو: إن مجرد دعوى الشراكة الترابية لا تحيل السكان إلى مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات كما يفترض السيف، فالأمر أشد تعقيداً من هذا التبسيط النظري. فهل مجرد القول بالشراكة الترابية يحيل السكان لمالكين، ولو كان الأمر يعالج بهذه البساطة لما تفجّرت النزاعات الدموية على نطاق واسع في بقاع عديدة من العالم، ولما تطلب الأمر أن محاكم دولية لتسوية المشاكل الحدودية، ولما اندلعت الإضطرابات الأمنية داخل وخارج تخوم بلدان العالم. فالإحساس بالشراكة الترابية لا يولد وطناً ولا يولد هوية، ما لم يكن متعاضداً مع عناصر أخرى ثقافية وإجتماعية وسياسية وأخلاقية وقانونية.

مجرد دعوى الشراكة الترابية

لا تحيل السكان الى مواطنين

متساوين في الحقوق

والواجبات، فالوطن أكبر من

تراب والهوية لا تصنعها ذراته

وعى وطني وليس نتيجة لفشل سياسات الدولة غير الوطنية. مع أن الكاتب العمري إستدرك لاحقاً من خلال تسليط الضوء على واحدة من جنبات مشكلة غياب الهوية الوطنية، حين ذكر (أن السعودية كبيل حديث النشأة لم يصل حتى الآن لا رسمياً ولا شعبياً لمفهوم محدد للوطن خارج الانتماء للأسرة الحاكمة. كما أن الخطاب الديني الرسمي لا يشجع أي مفاهيم دنيوية كالوطنية بل ويشجّب أفكاراً كالقومية في حين ينظر للهوية الإسلامية، ومن المعروف أن السياسة السعودية في مناهضتها للمشروع القومي الناصري طرحت مفهوم الهوية الإسلامية).

أين الغل؟

(لجنة المناصحة) تسرّح، وخلايا التطرّف تتكاثر

ناصر عنقاوي

نشرت صحيفة (الحياة) اللندنية في الخامس من ديسمبر خبراً مفاده أن وزارة الداخلية البريطانية تقدّمت بطلب إلى الحكومة السعودية للإستعانة بخبرات (لجنة المناصحة) التي تأسست سنة ٢٠٠٤، والتابعة لوزارة الداخلية السعودية بهدف إعادة تأهيل شبابها، وإقناعهم بعدم القيام بهجمات. ونقلت الصحيفة عن القنصل العام البريطاني في جدة قوله: أن وزارة الداخلية لدينا مهتمة بنشاط لجنة المناصحة، وقررت تصميم برنامج مشابه للتعامل مع الشباب المتعاطفين مع فكرة تنفيذ هجمات، عبر برنامج يحمل عنوان كيف نحمي الشباب. هذا الطلب جاء على خلفية إعلان لجنة المناصحة عن الإفرج عن ١٥٠٠ شخص ممن تبوّأوا (الفكر التكفيري الجهادي). وكان عضو لجنة المناصحة التابعة لوزارة الداخلية الشيخ محمد النجيمي قد صرّح لصحيفة (عكاظ) في العاشر من فبراير أن (دولاً كبيرة في مقدمتها بريطانيا واليابان أبدوا إعجابهم الشديد بفكرة لجنة المناصحة).

بالمعروف والنهي عن المنكر وظقيقتها، ومبدأ دولة الرفاهية التي تجعل الشهوات الدنيوية غايتها والتغريب وسيلتها). وقد نسج مشايخ آخرون مثل الشيخ سلمان العودة في سلسلة محاضرات منها (ويل للعرب من شرّ قد اقترّب)، والشيخ ناصر العمر الذي بقي متمسكاً بموقفه المتشدد حتى النهاية. في تلك السنوات التسعينية ولد شعار (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) الذي تبنته شبكة تنظيم القاعدة ورقعه أعضاءها شعاراً في غزواتهم الداخلية ضد الأجانب (الصليبيين كما يحلو للغة السلفية الجهادية أن تدعّوها)، وهناك أيضاً أي في التسعينيات، تشكّل خطاب السلفية الجهادية المتطرفة، حيث شكّلت (مذكّرة النصيحة) في تقييمها لندنية الدولة السعودية الأساس الأيديولوجي لتنظيمات جهادية لتلقي تحت عنوان (القاعدة).

لم يصدر عن أي من رؤاد الصحوة السلفية الجديدة مراجعات أو تراجعاً فكرياً، رغم أن الزي السياسي الجديد بات واضحاً في إقتراب كثير منهم من البلاط الذي هم أنفسهم حاربوه، ووصموا خصومهم السابقين بـ (علماء البلاط)، فقد تحوّلوا إلى بلاطيين بامتياز، ويديران الآن نشاطات (لجنة المناصحة) تحت عباءة وزار الداخلية التي طالما حذّر الصحويون من الوقوع في أفخاخها كما في محاضرة الشيخ العودة (أخي رجل الأمن). هي ذات الأفكار، إذاً، التي يكافح اليوم صانعوها الأصوليون عن إزالتها من أذهان أنصارهم الحاليين، الذين أبى كثير منهم التخلي عما كان قد أفتى بعضهم عمره من أجل تطبيقها. هؤلاء لم يصلهم خبر انسحاب مرشديهم الروحيين وقادتهم العقائديين من الساحة التي أشبعوها من

الحاكم والمحكوم والعالم والجاهل والصغير والكبير والذكر والأنثى على تفاوت فيما بينهم..)، منتهياً إلى خلاصة نصّها (لقد ظهر الكفر والإلحاد في صحفنا وفشا المنكر في نواديها ودُعِيَ إلى الزنا في إناعتنا وتلفزيوننا واستبحنا الزنا حتى أن بنوك دول الكفر لا تبعذ عن بيت الله الحرام إلا خطوات

**ليست (القاعدة) من رفعت
ابتداءً لواء (أخرجوا المشركين
من جزيرة العرب) بل أعضاء
من (لجنة المناصحة)، وهم
من نشروا الفكر التكفيري**

معدودات)، ليصل في نهاية المطاف للقول (أما التحاكم إلى الشرع - تلك الدعوى القديمة - فالحق أنه لم يبق للشرعية عندينا إلا ما يُسميه أصحاب المطاعوت الوضعي الأحوال الشخصية وبعض الحدود التي غرضها ضبط الأمن (ومنذ أشهر لم نسمع شيئاً منهم عن حد أقيم)، ومع ذلك وضعنا الأغلال الثقيلة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصعدنا الدعوة والموعظة بالقعود المحكمة، وهذا من استحكام الخذلان وشدة الهوان ومن يُؤنّ الله فما له من مكرم). ولذلك فرّق الشيخ الحوالي بين مبدئين متناقضين للدولة، وهما مصدر الأزمة: (مبدأ دولة العقيدة التي تجعل الجهاد غايتها والأمر

ما لم يقصص عنه طلب وزارة الداخلية البريطانية، أن من تستهدفه الأخيرة في برنامج الحماية هم من تشرّبوا أفكاراً في التطرّف من مصادر سلفية وهابية، وبالتالي فإن الإستعانة بلجنة المناصحة يعني البحث عن معالجة من سنخ المرض، إذ ليس من المنطقي أن تستعين وزارة الداخلية بعلماء من الأزهر أو الزيتونة أو حتى من الأستانة لمعالجة تطرّف ديني يدرك الجميع بأن مصادره وتبعه في نجد، وينتجها علماء يتحدرون من المدرسة السلفية الوهابية.

وعلى قاعدة (من كسرها فليجبرها)، فإن البريطانيين يدركون بأن علاجاً للتطرّف الديني في ديارهم لن يحقق نتائجه المأمولة ما لم يضطلع من صنّعه وصدّره بمهمة التعامل معه بخطة مضادة، تكون بمثابة إعلان براءة أعضاء من (لجنة المناصحة) عن أفكار كانوا هم من أنشأوها على الملأ، ويراد منهم الآن أن يقنعوا أنصارهم المتمسكين بالنسخة القديمة من تلك الأفكار، بأنها لم تعد صالحة للإستعمال الأدمي.

لجنة المناصحة التي تضم مشايخ سلفيين عرفوا سابقاً ومارأوا إلى حد ما بمشايخ الصحوة عقب نشاطات إحتجاجية غير مسبوقة منذ حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ لتحميم معتقدات شديدة التطرّف، تنظري على تكفير المجتمع والدولة، وتدعو لإعادة إحياء عقيدة الجهاد، كذلك التي حملها الشيخ سفر الحوالي. ففي كتابه (كشف الغمة عن علماء الصائرين سنة ١٩٩٩، أرجع الحوالي في (ص ٦١ ومابعدا) سبب أزمة الخليج إلى (..ما كسبت أيدينا واقتربنا من ذنوب وعصيان، وخروج عن شرع الله، ومجاهرة بما حرم الله، ومولاة أعداء الله، وتهان في حق الله، وتقصير في دعوة الله، اشترك في ذلك



عليه الدوائر، فلم يجد غير القبول بالمثلث المعيشي: الوظيفة، البيت، الزوجة، كخيار قهري يستدرج هؤلاء للذوبان في المجتمع. لا، ليس الأمر على هذا النحو، فبعض من يخرج من السجن يعود إلى صفوف المجموعات التي أخرج منها، وبعضهم يعود إلى حيث سوح الجهاد مفتوحة للقتل والقتال، وحيث لا سلطة عليهم سوى سلطة (أمير الجهاد) مجهول الهوية غالباً.

من حق أولئك الذين يتمسكون بالحاجة إلى إستراتيجية دينية شاملة، أن يتوجسوا خيفة من الأخطاء المغفول عنها من قبل (لجنة المناصحة)، إذ لا يمكن لشباب تربى على عقائد متطرفة في الولاء والبراء وتكفير الآخر لسنوات طويلة، ثم إذا بهم في زمن قياسي يكفرون بما آمنوا به، وترسب في قعر نغفائهم، وترجموه إلى أعمال ميدانية ودعوية، قلو صدقوا لقتل بعضهم بعضاً، لأنهم لا بد أن يكتشفوا طمع الدخيلة التي ذاقوها طيلة سنوات ماضية.

ثم أليس مستغرباً أن يتوب عشرة في السر، وتكشف التقارير سواء في الخارج أو الداخل عن مئات يتم القبض عليهم أو تتم ملاحظتهم في العلن، قايين الخلل، وماهي المصادر التي غذت الأجيال الجديدة بأفكار الولاء والبراء والتكفير، فهل يعقل أن التنظيمات السرية تملك قدرة أسطورية تفوق بمرات قدرات وإمكانات المؤسسة الدينية الرسمية وقنوات الدعوة القضاية والإلكترونية، بحيث تتجنّب عن القيام بعشر ما تقوم به تنظيمات سرية تعمل تحت الأرض وتفتقر إلى وسائل التعبئة العلنية.

أليس ما يدعون ذلك لوقفة مع التواتر المريب بين مصادر التعبئة الدعوية من جهة والعناصر المسلحة من جهة ثانية، إذ لا يمكن أن نبحت في مكان آخر كيما نجد تفسيراً منطقياً لهذه التناقض المتواصل لعناصر قتالية للخارج، من نبحت من جهة ما تلتك للدخل كيما تقتنعهم بالخروج، فيما نعلم يقيناً بأن بضاعة التكفير محلية الصنع، وأن مجرد تصديرها للخارج لا يلغي هويتها ولا يغير في شهادة مثلاً.

يستفقد المراقبون على أن المشكلة ليست محصورة في وجود عناصر متشذبة، تحاول أن تشيع الموت في كل أرض يطأونها، ولكن المشكلة في الفكر المتطرف الذي لم تفتح أحنابه تقيض بغزارة في المناهج التعليمية، والخطب الدينية في

كبرى تعترض هذه اللجنة، فالمناصحة التي يخضع لها المعتقلون على خلفية حوادث أمنية، تغفل الحاجة إلى مراجعة فكرية شاملة ليس داخل جدران المعتقلات ومراكز التأهيل الأيديولوجي التابعة لوزارة الداخلية، بل في الهواء الطلق وخصوصاً أمام المجتمع السلفي الكبير الذي مازال يتلقى الأفكار ذاتها بصيغ مختلفة وربما بلغة مخففة، ولكن مع الاحتفاظ بالمضمون. ولذلك، يبقى السؤال مطروحاً: ماهو السبب في اعتناق الآلاف من الشباب في السعودية الفكر التكفيري؟ ولماذا لم تتوقف قافلة المقاتلين السلفيين المنطلقين من (ديار التوحيد) إلى العراق ولبنان بعد ثلاث سنوات من تشكيل لجنة المناصحة؟ ولماذا تم اكتشاف بعض الثائمين في مخيم نهر البارد، وفي المشاريع الإنتحارية في العراق؟ ولماذا مازال التمثيل السعودي في قوائم المقاتلين الأجانب هو الأعلى، وأن بعضهم دخل إلى العراق خلال السنوات الثلاث الماضية؟

أسئلة تنتجها حقائق على الأرض، حيث شبكات تجنيد الشباب تعمل بلا هوادة وتحقق نجاحات باهرة في توسعة قاعدة انتشارها التنظيمي، فمازالت مضخات الدعوة السلفية قادرة على صنع خطاب تعبوي تقيد منه التنظيمات المسلحة في الداخل والخارج، وهي تقطف ثمار ما يشيعه المشايخ في المساجد، والمراكز الدعوية، والكتب الشعبية، والمواقع الشخصية للعلماء والدعاة على شبكة الإنترنت من أفكار متطرفة، وفتاوى تكفيرية، ورسائل تحريضية غير مباشرة.

المناصحة التي يخضع

لها المعتقلون في حوادث أمنية،

تغفل الحاجة إلى مراجعة

فكرية شاملة في الهواء

الطلق وأمام المجتمع

هؤلاء الذين يجهرون بتوبة مجانية داخل الغرف المغلقة، ليسوا هم أنفسهم حين يخرجون منها، فبعضهم بقي وقياً لذاكرته القتالية، وقد لا يتطلب الأمر بجماعات منهم جهداً كبيراً كيما يستعيد ذكرياته جتياً إلى جنب رفاق دربه، بل بعضهم يعتبر التخلي عن السلاح، خيانة للعهد الذي قطعه على نفسه حين بدأ جهريته الأولى إلى أفغانستان بتشجيع من العلماء والأمراء.

ليس الأمر متعلقاً بقناعة ظرفية تزول بزوال المؤثر، ولا هو متوقفاً على نجاح لعبة الإغراء مع من زهدوا في الدنيا وأثروا الموت قتلاً في سبيل عقائدهم، وإن نجح الأسلوب مع بعض من دارت

أفكار في الجهاد والقتال، وإن لم يرفقوا إنسحابهم بهيبن رسمي يقضي بسحب تلك الأفكار من التداول الشعبي، فقضوا نعيمهم على ذمة الرواية الأولى. أما البعض الآخر فحالفه الحظ فوقع أو استوقع به قصار في عهده (لجنة المناصحة) المؤلفة من الصحويين السابقين بوجه جديد، فخصصوا تحت تأثير دورة عقيدة مكثفة من أجل تظهري أذهانهم من أفكار في التكفير والولاء والبراء.

في الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي، نشرت صحيفة (الوطن) السعودية نبأ الإفراج عن ١٥٠٠ شخص رجعوا عن (فكرهم التكفيري المتشدد) والدعوة إلى (الجهاد وتكفير حكام المسلمين وعلمائهم وعمامة الناس، والمطالبة بدولة إسلامية واحدة). ونقل الصحيفة عن الشيخ محمد النجدي، عضو اللجنة أن المقرج عنهم (تمت مناصحتهم وثبت لدى اللجنة عودتهم عن الأفكار التي اعتقلوا بسببها).

وقال النجدي في استعراضه لدور اللجنة منذ إنشائها قبل ثلاث سنوات، أن الأخيرة عقدت أكثر من ٥٠٠٠ جلسة لما يقرب من ٣٢٠٠ شخص إشتبه في اعتناقهم الفكر التكفيري. ولم يوضّح النجدي ما إذا كان تكفيريون آخرون رفضوا التراجع عن أفكارهم المتشدة الداعية إلى تظاهر جهود (أخوة السلاح والجهاد) من أجل قلب الأنظمة وإعادة إحياء (دولة العقيدة).

الصحيفة ذكرت بأن هؤلاء المفرج عنهم نبذوا أيضاً دعوة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن إلى (إخراج المشركين من جزيرة العرب)، رغم أن نسبة الدعوة إلى (إبن لادن) تفتقر الدقة، فهي الدعوة التي حمل لواءها وبشر بها أعضاء في (لجنة المناصحة)، وهم من طالبوا أيضاً بإعادة أسلمة الدولة على أساس تطبيق الشريعة والحدود وعقيدة الجهاد.

من الواضح، أن الموضوعات التي تشغل عليها اللجنة هي ذاتها التي كانت نقاط ارتكاز في مشروع السلفية الجهادية الذي انطلق في مطلع التسعينيات على أيدي مثابيح المصححة. مفاهيم (التكفير، الولاء والبراء، الموالاة، طاعة ولي الأمر، مستلزمات البيعة، مظاهرة المشركين، إخراج المشركين من جزيرة العرب) كانت إشتغالات الصحويين في ذلك العقد. إن إعادة تفسير هذه المفاهيم من قبل مائة عضو على الأقل من المتخصصين في الشريعة والعلوم الحديثة مثل علم النفس، وعلم الاجتماع وغيرها يأخذ طابعاً مدرسياً محض، حيث تختص العناصر التكفيرية إلى دورة تعليمية تدور حول الموضوعات الإشكالية، وتستمر لمدة خمسة أسابيع تنتهي بإجراء إمتحانات ومنح شهادات براءة.

إن نقل من أهميته نشاط اللجنة، وإن كان تحت إدارة الدولة وخدمة لأهدافها الخاصة، خصوصاً وقد تحوّلت سهام كثير من التكفيريين في السنوات الأخيرة إليها، فهي مسؤولية شرعية وإنسانية تقع على عاتق من تورّط سابقاً في تعميم أفكار تكفيرية مازالت آثارها واضحة حتى اليوم، ولكن ثمة تغرات

المساجد والجامع، وفي المساجلات العقيدية على مواقع الإنترنت، وإن مجرد مطالعة سريعة في محتوياتها سيكتشف المرء خطورة المضمون التكفيري لتلك الأفكار التي لا ترى في الآخر إلا رجساً يجب زواله بكل الوسائل الممكنة، وفي الذات قداسة يجب أن تغمر العالم ولو بقوة السلاح وإفناء من يقف في طريق انتشارها.

ولذلك، من حق الخائفين من تسريح الثائنين عن أفكار التطرف أن يفحصوا عن تحفظاتهم. أحدهم قال بأننا نخشى أن تكون هذه الطريقة الوحيدة لفروجه من السجن، ثم يعودون لما عاهدوا أمراءهم عليه، فيقتلون ويفككون، فإن لم يجدوا من يحضنهم من رفاق الدرب في الداخل، حملوا أرواحهم على الألف وقدموها لمن ينتظرها منهم خلف الحدود، في العراق، أو أفغانستان، أو لبنان وغيرها من بقاع تصدق عليها (دار حرب وجهاد).

وزارة الداخلية البريطانية قد

تستعين بعلماء وهابيين لمعالجة

تطرف ديني مصدره نجد

وينتج علماء سلفيون وهابيون

آخر تسامع عن سبب كثرة المتطرفين في السعودية، ولماذا يتم القبض على الغالبية منهم في الخارج، وألم يحذر مسؤولون عراقيون من أن شباباً سعوديين من أتباع المذهب السلفي يتحولون إلى قنابل بشرية، فلماذا بعد كل تلك التحذيرات مازال السعوديون هم الأكثر عدداً والأسهل صيداً، والأسرع موتاً أو إعتقالاً؟

ماذا فعلت الحكومة؟

سؤال كان يرسم وزارة الداخلية طيلة أربع سنوات خلت، ولا بد أن يأتي يوم يتساءل فيه أهالي الضحايا قبل غيرهم عن سر موت أبنائهم دونما رقيب ولا حسيب، فهل عجزت أجهزة الرقابة عن صيانة أرواح من زعمت بأنها وجدت لحماية أرواح مواطنيها وسلامتهم، فلماذا بقي عدد السلفيين السعوديين مرتفعاً بل والأعلى بين المقاتلين الأجانب، فمن سهل مهمة خروجهم، وماهي الأفكار التي هضموها وقذفت بهم خارج حدود الديار، وماهو دور (لجنة المناصحة) في الحد من ظاهرة هجرة السعوديين إلى الخارج، فإذا كان العراق حالة خاصة، وأن المهاجرين الذين قدموا إليه إنما جاءوه في الفترة الأولى من سقوط بغداد تحت الاحتلال الأمريكي في أبريل ٢٠٠٣، فما خبر لبنان، الذي

تدقق إليه بحسب أرقام خبراء القاعدة نحو ٣٠٠ عنصرًا جاءوا إليه عبر مطار بيروت الدولي في نهاية سنة ٢٠٠٦ ومن مطارات خليجية. قررت الحكومة أن تبني جداراً إلكترونياً على الحدود مع العراق، ورصدت ميزانية ضخمة لإتمام المشروع، وقرضت تدابير صارمة على سفر الشباب الذين يخادرون ذهباً دون عودة، ولاحتقت الحسابات البنكية لعدد من

الأشخاص والجمعيات الخيرية، ولكن السعودي السلفي مازال في رأس القائمة، لماذا؟

لا بد هنا أن تلقت إلى أن وزير الداخلية وقريفة لم يدركوا حجم الكارثة التي يمكن أن تلحقها عمليات التجبيش المتواصلة للشباب

كيمي يومتوا فرادى أو جماعات أو يقفوا في قبضة أجهزة الأمن الخارجية: السورية، العراقية، اللبنانية، إلى جانب أجهزة أمن دولية. لكن رسالة عوائل القتلى أو المعتقلين من أبنائهم والذين بلغوا أعداداً كبيرة ومقلقة قد أحدثت فزعاً شللاً لدى الحكومة السعودية، فليس من المنطقي ولا الإنساني أن يقنن المئات في مشاريع موت عبثية خدمة لأهداف مجهولة غير تلك التي مرقوا أجسادهم من أجلها. هؤلاء، أي عوائل القتلى والمعتقلين، هم من أناروا مخاوف الحكومة وقد ينقلبوا عليها في أية لحظة، لأن هناك من تسلل إلى بيوتهم وسرق أبنائهم، وقد

يكون المتسلل مرتبطاً بإحدى الجهات الحكومية. لا شك أن العائلة المالكة وخصوصاً الأمير نايف المسؤول الأمني الأول، لا ترغب في يوم ينتفض فيه المجتمع السلفي عليها، وهي والكلام عن العائلة المالكة، التي ترى فيه الخزان البشري الذي تعتمد عليه في تسوير سلطانتها، ولكن كأي مجتمع لا يود أيضاً أن يكون وسيلة إبتزاز بيد حتى لو كان من يتدقق عليه المال والإعطيات. ولذلك ترى أجهزة الأمن تقبض وتبسط، فتقبض بيد وتريت بأخرى، ولم يكن مصادفة أن يكون الإعلان عن الكشف عن شبكة من عناصر (الفئة الضالة) يتزامن مع الإفراج عن دفعة من الثائنين عن الأفكار المتطرفة، وكأنها تضطلع بمهمة تنظيم دورات متسلسلة للعناصر المتشددة المسجلة في قوائم تنتظر موعدها تبعاً.

في ديسمبر ٢٠٠٥، أعلنت اللجنة عن الإفراج عن ٤٠٠ عنصرًا من الذين (عادوا إلى جادة الصواب) حسب بيان اللجنة. والغريب بأن هذا الإفراج جاء في ظل مزاعم ساقتها أعضاء بارزون في اللجنة ورديدها ولي العهد الأمير سلطان على مدار سنة ونصف بأن (الفكر الضمحل بين هؤلاء الشباب بنسبة تصل إلى ٨٠٪ أو أكثر، ولم يعد الفكر متسكناً من أغلبيتهم الساحقة، حيث أصبحوا ينظرون إلى المجتمع نظرة إيجابية وإلى الدولة

أيضاً عكس السابق). ولكن جاءت المعطيات اللاحقة لتسقط صدقية المزاعم تلك، مع تزايد أعداد المعتقلين وتزايد المفرج عنها بما خلف النسبة المذكور. ففي أكتوبر ٢٠٠٦، أعلن رئيس لجنة المناصحة في وزارة الداخلية سعود المصبيح أنه جرى الإفراج عن أكثر من ٧٠٠ موقوف ثبت خلال مناصحتهم على مدى السنوات الثلاث الأخيرة (من



نشروا التطرف وصاروا مناصحين!

٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) (عدولهم عن الأفكار والمعتقدات الهدامة الضارة بأمن وطنهم ومجتمعهم).

وقوجئنا في نوفمبر الماضي أن العدد تضاعف، حيث بلغ عدد المفرج عنهم ١٥٠٠ عنصرًا، تراجعوا عن الفكر التكفيري، فيما تزايد عدد المعتقلين من خلايا القاعدة التي تخطط لشن هجمات على منشآت نفطية وإغتيال شخصية أمنية. فأيهم نصدق، هل الأرقام المعلنة عنها من قبل أعضاء (لجنة المناصحة)، أم مزاعم النجاح القياسي الذي حققته دونما دليل حتى من مصدرها غير المحاييد.



الحوالي: السعودية بلد الحاد وفساد

أليس في ذلك كله توهين لعقول الناس، الذين انتظروا وقفة صدق مع قضية بالغة الخطورة ومن قبل لجنة يفترض امتثالها لتعليمات دين يحث على الصدق، ويعتبره سمة الإنسان المؤمن، فكيف يعول على لجنة تتوسل التضليل دليلاً والزريعة خماراً لكي تخفي ما أخفقت فيه، ولا يضر ذلك بجهد زنيه تبذله من أجل إنقاذ شباب غر بهم من كان أولي بالنصح، حتى لا يخوضوا في دماء الأبرياء خوفاً، ولكيلا يقول من أراد ديننا سوء إن نبههم بأمر يقتل الأبرياء ويستهيون بأرواح من لا ذنب لهم سوى أنهم من غير ملة.

خلايا إرهابية جديدة

خلفيات المنجز الأمني الإستعراضي

محمد قستي

في أواخر أبريل الماضي، أعلنت السلطات السعودية عن اعتقال ٧ خلايا تضم ١٧٢ شخصاً غالبيتهم من السعوديين ويشتهيه بأن لهم صلات بتنظيم القاعدة، وكان بعضهم يتدرب على الطيران للقيام بهجمات إنتحارية ضد منشآت نفطية وعسكرية في السعودية. وقال بيان وزارة الداخلية، آنذاك، بأن ميايعة زعيم الخلايا تمت عند الكعبة المشرفة على السمع والطاعة وتنفيذ جميع أوامره، وأضاف البيان بأن (من أبرز أهدافهم القيام بهجمات إنتحارية ضد شخصيات عامة، ومنشآت نفطية ومصاف بترولية واستهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج). وقد نشرنا تفصيلات هذه العملية في عدد سابق، وكانت تحليلاتنا المدعّمة بمعلومات إضافية غير الواردة في بيان وزارة الداخلية أن الأمر أكبر من كونه تخطيطاً لعمليات أمنية محدودة، بل هي عملية واسعة النطاق وتستهدف إحداث فوضى عارمة تفضي إلى إسقاط النظام.

تنظيمية تابعة لشبكة القاعدة المدمجة بالسلح وأفكار الاستبسال في المواجهة مع العدو الى حد الإنتحار.

لا ننسى أيضاً أن معلومات بيان وزارة الداخلية تنبئ عن شبكة خطيرة، تمتلك إمكانيات ضخمة، وتخطط لتهريب صواريخ الى الداخل لتنفيذ عمليات نوعية، فإذا كان الحال كذلك، فكيف بهذه البساطة وقبوعا في قبضة أجهزة الأمن ولم يسقط لأحد الطرفين قطرة دم، أو يسمع طلقة نار واحدة، وكان الاعتقال تم في إحتفال رسمي تسلّمت فيه أجهزة الأمن أوراق اعتماد الخلايا الست، مع قارق أن الدعوة خاصة وليست عامة.

وإذا صدقنا الخبر القائل بأن الحملة بدأت منذ منتصف العام الهجري، أي قبل خمسة شهور، فهي تقترب من فترة إلقاء القبض على سبع خلايا تابعة لتنظيم القاعدة، فهل تكون قد طرحنا خلية واحدة تم القبض عليها وبقيت ست خلايا فُرت من قبضة الأجهزة الأمنية، وهو ما لم تذكره بيانات وزارة الداخلية المتواترة. أم أن الخلايا الجديدة تناسلت من خلايا سابقة، وهو احتمال غير قوي، ويتقصه دليل أقوى، لأن من غير المعقول أن يكون تنظيم القاعدة بهذا الغياب الأمني الذي يجعل من الربط بين خلاياه كدعج عاج منها رجال الأمن فيصطادون عناصرها فارة في منتصف الليل.

ثانياً: أن أهداف الخلايا الجديدة هي ذاتها التي رسمتها الخلايا السبع السابقة من استهداف منشآت نفطية وعسكرية، الى اغتيال شخصيات عامة، والتي تم تحديد هويتها هذه المرة في شخصيات أمنية ودينية، على أساس أن لعناصر الخلايا ثارات قديمة وجديدة، فالقديم منها مرتبط بالمرامح النارية بين الجماعات المسلحة ورجال الأمن

أشخاص لضلوعهم في مجموعة خلايا خطط لمهاجمة منشأة نفطية، وقتل بعض رجال الدين ورجال الأمن، يثير نقاطاً عدة:

أولاً: أن حملة بهذا الحجم الكبير تمت دون إنذلاع اشتباكات ولا إطلاق نار، ولا ضحايا ولا ملاحقات ولا قتلى، حتى وإن كانت المدامات قد

سؤال كبير يحوم حول

طبيعة مدهمة الخلايا

الست واعتقال عناصرها

بخلاف المواجهات السابقة

بين القاعدة وأجهزة الأمن

تمت بصورة متباعدة زمنياً، فهذه ليس الصورة التي اعتدنا عليها في السنوات الماضية، إن غالباً ما تستمر عمليات المدهمة لمراكز وبيوت يتحصن فيها عناصر القاعدة لساعات وربما أيام بفعل المقاومة الشرسة التي يبديها هؤلاء في مواجهة رجال الأمن غير المدربين بصورة كافية على قتال الشوارع.

وكما في البيان السابق، فإن بيان وزارة الداخلية جاء إجمالياً قلم يتحدث عن تفاصيل عملية الإعتقال للخلايا الست، ولا المدة التي استغرقتها العملية، وكأنه يتحدث عن حملة اعتقالات لأفراد عاديين تمت مدهمة بيوتههم ومقار معلمهم من قبل رجال الأمن، وليس عن خلايا

الجدير بالذكر، أن تلك الخلايا، بحسب بيان وزارة الداخلية، هي، أو إحداها على الأقل، على علاقة بتفجيرات أبتيق التي وقعت في ٢٤ فبراير ٢٠٠٦. وكان الإعتقاد حينذاك أن الكشف المتأخر عن اعتقال الخلايا السبع كان لاستكمال عملية تطويق كل عناصرها، حتى أن بعض المراقبين قال بأن العملية لم تتم دفعة واحدة بل جرت على دفعات متسلسلة استمرت شهوراً، ولكن الإعلان الرسمي عنها كان يهدف الي أمرين: ملاحقة بقية فلول الخلايا السبع، وتالياً تسويق المنجز الأمني محلياً ودولياً.

بالنسبة لتوقيت الإعلان عن اعتقال ست خلايا مؤلفة من ٢٠٨ عنصر في اليوم الذي يتعقد فيه مؤتمر أنابوليس هو مقصود، ويهدف الى تسويق منجز أممي وسياسي يراد أن يكون مادة يعتمد عليها الرئيس بوش في إجابته عن أي سؤال حول دور السعودية في الحرب على الإرهاب، وخصوصاً في ظل أحاديث عن نسبة عالية من السعوديين بين المقاتلين الأجانب في العراق، بحسب تقرير عسكري أميركي، وتعموماً لفضيحة القضاء السعودي في تعامله مع قضية عرفتها الصحافة المحلية بـ (فتاة القطيف).

منذ ٢٧ أبريل الماضي وحتى ٢٨ نوفمبر يكون قد مضى سبعة شهور على الإعلان عن اكتشاف سبع خلايا، ليلحقه إعلان آخر مشابه تماماً. بعض المراقبين ربط بين عمليات الإفراج المتواصلة عن العائدين عن (الفكر الضال أو المنحرف) وبين تشكل خلايا قاعدية جديدة تعمل في الداخل وتهدد الخارج بالفائض منها.

أياً يكن الربط بين الأمرين، فإن ما ورد في بيان وزارة السعودية حول إلقاء القبض على ٢٠٨

التابعين لوزارة الداخلية، والجديد منها رفع المشايخ السلفيين والصحويين على وجه الخصوص الغطاء الشرعي عن الجهاديين السلفيين في الداخل. فمن وجهة نظرهم، أن المشايخ قد تحولوا إلى طبقة جديدة من علماء البلاط، وحلوا مكان الطبقة القديمة، وهم يمارسون ذات الدور في شرعنة القمع الرسمي ضد معارضي الحكومة من السلفيين. وقد تكون رسالة الشيخ سلمان العودة في شهر رمضان الماضي إلى زعيم القاعدة أسامة بن لادن، عبر شاشة قناة الإيم بي سي، المقاطعة من قبل تيار السلفية التقليدية والسلفية الجهادية، وتحمله مسؤولية الدماء البريئة التي سفت (دون تحديد جغرافية الدم). وبرغم مناداة الشيخ العودة لابن لادن بـ (أخي أسامة)، بما يبقي على الأخوة معه رغم تحميله مسؤولية الدماء البريئة، إلا أن أنصار القاعدة اعتبروا ذلك إعلاناً لإصطفاف إلى جانب معسكر الحكومة، وفتح معركة ضد من كانوا أنصاراً له، وكان مرشداً روحياً وأباً عقائدياً لهم.

ليس الشيخ العودة وحده من قفز إلى معسكر الحكومة، في نظر أنصاره الأولين، بل سبقه ولحقه جمع من مشايخ الصحوة الذين تنسكوا بأفكارهم المتشددة، ولكنهم أعادوا تفسيرها لتكون على غير الغاية السياسية الموجهة إليها فيما مضى من السنوات. فقد أرادوا أن يخلقوا خصماً جديداً غير ذاك الذي ناضلوا من أجل إنزال الهزيمة به، ولا محاربهته في الداخل، فالصمم، من وجهة نظر مشايخ البلاط الجدد، يقبع خارج حدود السلطة سواء في الداخل أو الخارج، ويجب أن يبقى كذلك، وهذا ما تتطلبه عملية إعادة ترسيم التحالف بين الديني والسياسي.

ثالثاً: أن الجهاد يشد كما شد من قبل على أن ثمة عناصر خارجية، وتحديدًا من بلدان عربية في إشارة إلى العراق والأردن، فقد أنططت بيانات وزارة الداخلية بقيادة (تنظيم القاعدة في بلاد الحرمين) بشخص عراقى قيل حينذاك بأنه تولى القيادة على خلفية تشكيل مجلس شورى المجاهدين بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، بهدف إقامة مركزية قيادية لتنظيم القاعدة تدبر شؤون فروع الشبكة في بلاد الشام والخليج، وفي أبريل الماضي، قيل بأن عناصر الخلايا السبع قد تعاهدوا أمام الكعبة بعد مبايعة شخص من بلد عربي على السمع والطاعة، وعادت المعلومات الأمنية التي يتم تسريبها بين فترة وأخرى لصحف محلية، ومنها أن قيادة التنظيم تعود لشخصية أردنية بحسب صحيفة الوطن السعودية.

تصنيف المتحدث بإسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي للخلايا تثير اهتماماً خاصاً، وفيها مؤلفة من ٢٢ شخصاً تحمل الفكر التكفيري، ومنها تشكل فريق إغتيالات لاستهداف العلماء ورجال الدين، وخلية أخرى متخصصة في تهريب وإطلاق الصواريخ مؤلفة من ١٨ عنصرًا، وهناك ١٢٢ شخصاً تم اعتقالهم في عمليات أمنية متتالية في مناطق متفرقة من المملكة (من المرتبطين بدوائر تنسيق خارجية، تعمل على تسفير المعمر بهم، من سعوديين ومقيمين، إلى المناطق المضطربة، بهدف

تبني المنهج التكفيري، ومن ثم العودة للمملكة بقصد الإخلال بالأمن ونشر الفتنة). يضاف إلى هؤلاء أيضاً، ٢٢ شخصاً، بين سعودي ومقيم، نشطوا في توفير الدعم المالي لاتباع الفكر الضال. وأما الخلية السادسة فتألفت من ١٦ شخصاً في المدينة المنورة، شكلوا خلية إعلامية، تهدف للترويج لأفكار الغلاة الضالّة، من خلال إصدار نشرة (صدى الراقدين) التي تعنى بنشر أخبار الجهاد في العراق.

فيما يبدو من كلام المتحدث بإسم وزارة الداخلية، أن ثمة توجيهاً مقصوداً للعامل الخارجي، الذي يحضر على الدوام سواء في تهريب الأسلحة، والعناصر المنتسبة للتنظيم، وكذلك للأفكار الجهادية، فيما يتم تصنيف العنصر المحلي في خانة الضحية، المعرّ به، ما يسهل سرقة أمواله وعقله وأخيراً جسده. وللغرض أن يتخيل كيف أن خلية تخطط لعملية أمنية واسعة النطاق، تشكل خلية إعلامية تضطلع بإصدار نشرة مهمة بأخبار الجهاديين في العراق، فيما تكون للعامل الخارجي، تشجيع العناصر المحلية على السفر للخارج، وكل ذلك بتعرض وتنسيق مع دوائر خارجية. كيف يتم ذلك؟ ثمة توجيه مقصود كما أسلفنا من أجل إبقاء

ثمة توجيه مقصود للعامل

الخارجي، الذي يحضر في

بيانات وزارة الداخلية فيما

يتم وضع العنصر المحلي في

خانة الضحية والمعرّ به

مساحة التأويل مفتوحة على قراءات متضاربة، فخطوط متبورة لا توصل إلى معنى واحد.

لنتقرأ ما نقله مسؤول أمني على لسان قائد خلية (مقيم حسب المصدر)، مكونة من ثمانية أشخاص تنوي الهجوم على منشأة نفطية مساندة في المنطقة الشرقية، وينقل المصدر عن القائد - المقيم طريقة تجنيد أعضاء الخلية (من خلال البدء بتبني التكفير كنهج حياة ومن ثم تأكيده مشروعية القتال في الخارج والتركيز على تهديدهم كاتحاريين حيث يسهل عليه بعد ذلك إقناعهم بمكان التنفيذ سواء في الداخل أو الخارج). فالعنصر الخارجي حاضراً بكشافة في هذا النص بدءاً من القيادة ومروراً بـ (التجربة - ديمو) على العمل الانتحاري، وصولاً إلى عنصر التنفيذ. فهو سيناريو للتوظيف في تبرير وترتبة ذمة المحرّضين المحليين من رجال دين ومسؤولين أمنيين، الذين اكتشفوا بعد سنوات أن أنصارهم يعيشون الموت الخبيث، الذي يوهن لجماعات أخرى قنابل بشرية لا تستهلك أكثر من حزام منضوب بالمفجرات وصاعق، إذًا، هكذا يتصلق المسؤولون عن قتلهم، وعن أفكارهم، في لعبة

هابطة يكون فيها الدم مادة مزائدة تفوح منها العذبة برائحة نذرة.

فمالذي يجعل شباباً لم يكملوا عقدهم الثاني أو الثالث يقدمون وبساجدة لا متناهية على الانتحار السادي، لو كان الأمر يتعلق بأشخاص مجهولي الهوية يغرسون أفكاراً في الموت من أجل العقيدة، إن لم يكن قد وقعوا تحت تأثير أجواء روحية أوصلتهم إلى طمانينة نفسية ويقرن بما هم مقدمين عليه، وهو الموت. وهل خفي خبر الانتحاريين السعوديين على أهل الدعوة ورجال الأمن والصحوّة معاً حتى يأتيوا بسيناريو مغفوك لا يصمد في تجربة من أنقاهم الموت والعار بعد ذلك، حتى يأتيوا بعد أربع سنوات ليقولوا لأهالي القتل بأن قرصنة وقعت في ذاتها التي مكف محرضاً للأفكار في لغتة منكم ومن الدولة ومن تيار الصحوّة الذي يحصي من حضر ومن غاب عن صلاة الفجر في المسجد.

وكم رمتني بدائنها وانسلت، ألقت أجهزة الأمن مسؤولية تأجيج الفتنة، والخروج إلى المناطق المضطربة، والتستّر على المطلوبين، وتمويل عملياتهم على جبهات خارجية في أحسن الأحوال أو غيبية في أسوأها. وكأنّ تلك الأهداف ليست هي الدلائل التي مكف محرضاً الداخل على استهدافها حين كانوا يشيعون بين الشباب خطراً محدقاً بأهل الدعوة لتحريضهم على الجهاد، وإقحامهم في مهب النغير العام من أجل مناصرة إخواننا في العراق أولاً، ثم أخواننا في لبنان ثانياً، بعد أن أخفقت الأخوة الإيرانية في تحقيق أهدافها في أفغانستان، والشيستان...

لماذا بات العامل الخارجي حاضراً على الدوام في كل عملية ذات طبيعة محلية وأهداف محلية، وكأنه يراد منه تعويض المشاركة السعودية الكثيفة في الخارج. وخصوصاً في العراق، وإلى عهد قريب في لبنان، ليس في ذلك هروباً إلى الأمام؟.

يقول المصدر الأمني بأن هدف توفير الدعم المالي هم لاتباع الفكر الضال، ولكن لم يحدد هويتهم، ثم نكتشف إنقطاعاً في الرواية الأمنية لتضع نشرة (صدى الراقدين) دالة على الفكر الضال، لتضع تحتجب المتابع الإيديولوجية المحلية عن الصورة، لتأكيد العامل الخارجي مجدداً.

في التحليل النهائي، يظهر أن الإعلان عن الخلايا الست هي عملية أمنية إستراتيجية بدرجة أساسية، يراد منها تأكيد المشاركة في الحرب على الإرهاب، من خلال (خطبات) أمنية لائقة، وهي وإن تضمنت حقائق معروفة، فإنها حبيت حقائق أخرى أو ألبستها زيّاً آخر على غير مقاسها. وقد لا تبرز عملية التغاوب التي تتم منذ شهور بين رجال الأمن ومشايخ الصحوّة والمتابع الإيديولوجية الذين يراد إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، إلى جانب، بطبيعة الحال، أهداف أخرى سياسية محلية وخارجية، منها تأكيد حضور الجهاز الأمني، وقدرته على القيام بعمليات استباقية، وكذلك تهدئة مخاطر من خسروا أبنائهم في عمليات إنتحارية محلية وخارجية، ولهم في ذلك مآرب أميركية كثيرة.

لا حل إلا بمعالجة تطرف الفكر الوهابي

.. وبقيت المعالجة الفكرية

سعد الشريف

السعوديين لا يبدلون جهداً كافياً لمكافحة التشدد بين الشباب السعوديين بمن في ذلك من يريزون القتال في العراق). وهذا هو ثاني إنتقاد لرجال الدين من الأمير نايف هذا العام. وفي يونيو حزيران قال في كلمة أمام مئات من رجال الدين أنه يتحتم عليهم وقف السعوديين الذين يشنون هجمات إنتحارية في العراق. وفي جوابه على سؤال لصحيفة (عكاظ) في الأول من ديسمبر حول ما إذا كان يشعر أن (تقدماً) أحرز منذ هذا الإجتماع قائلًا (لا). ليس بالمستوى الذي أتمناه).

ونقلت الوكالة أن ثمة تقارير في السعودية تحدثت عن محاولة أبناء رجال دين سعوديين ببارزين الانضمام للمسلحين من تنظيم القاعدة في العراق. وتشعر السلطات السعودية بالقلق من



إمكانية عودة السعوديين إلى البلاد لمواصلة قتالهم في المملكة. ويقول معلقون أن التقارير بوجود سعوديين في العراق أصابت البلاد بحرج.

وأقر الأمير نايف بوجود (أن يكون هناك عمل فكري جاد وقوي) يكون داعماً للمعالجة الأمنية ومن أجل تصحيح النظرة حول الإسلام، وحقيقة الإيمان بالله. هذا الإكتشاف المتأخر لضرورة المعالجة الفكرية جاء على خلفية التقارير الأمنية التي نشرت مؤخراً حول ضلوع عدد كبير من الشباب السعوديين في العمليات الإرهابية داخل العراق، وتصاعد الاتهامات ضد أطراف في الحكومة السعودية تقوم بتسهيل سفر بعض الراغبين في القتال داخل العراق ولبنان، أو عدم قيام السلطات السعودية بالإجراءات اللازمة في الحرب على المتطرفين.

تكون مناهج التعليم الديني الرسمي من مهمة المؤسسة الدينية الرسمية.

في ضوء ذلك، يرى محللون كثير بأن المعالجة الأمنية غير مأمونة ولا مضمونة النجاح ما لم تكن جزءاً من إستراتيجية شاملة تعتمد على المراجعة الفكرية الدقيقة لمجمل التراث السلفي.

فاعتقال مئات من المتورطين بالانتماء لتنظيم القاعدة في السعودية لا يكفي لدفع التطرف وقطع دابر العنف، إذ لا يواجه الفكر بالخصائص، وإنما بمواجهة فكرية من سنخها. الشيخ محسن العواجي يقول أن (الدولة قضت على الخطر الظاهر بالمعالجة الأمنية، لكن الخطر الكامن موجود وهو خطر جسيم. ليس هناك ضمانات أن المعالجة الأمنية ستجني إن لم يكن هناك تصدي للفكر المنحرف) الذي يقبناه المتطرفون. ويؤكد العواجي بأن (على الرياض أن تستنفر المجتمع بكامل طاقاته ورموزه الفكرية والدينية والنفسية والاجتماعية للتصدي للفكر التكفيري). ولم يوضح العواجي، أين تقع مصابر الفكر التكفيري، وطريقة المعالجة الفكرية المطلوبة، بالنظر إلى إشارات بما وصفه بالمشروع التوعوي في السجون، في إشارة إلى (لجنة المناصحة)، إذ لا يمكن أن تتم المعالجة مقتصرة على المتطرفين

الظاهرين أو من وقعوا في قبضة الأجهزة الأمنية، وإغفال المتطرفين الكامنين والمرسحين والذين مازال الفكر التكفيري يمثل مصدراً أساسياً لوعيهم الديني. ولذلك تبدو مقاربة التطرف مشكلة مجتمعية أكبر من أن تعالج أمنياً. أو داخل الغرف المغلقة، أو محصورة في فئة محسوبة على تنظيم القاعدة، فمشروع كهذا يتطلب مشاركة رجال الدين والأكاديميين والأطباء النفسيين (لتوعية المجتمع بخطورة هذا الفكر الذي يهدد أمنهم) على حد المراقب لنشاطات القاعدة فارس بن حزام، الذي يرى بأن (الفكر التكفيري موجود، والأرضية

الضبابية لوجود هذا الفكر موجودة مثل نشر الكراهية والخصومة لغير المسلمين والأجانب) وهو موجود على حد قوله: (في الشارع وفي المسجد وفي السدود والمحاضرات). ويشكك حزام في نجاح المعالجة الأمنية إذ (ليس هناك ضمانات بأن هذا النجاح سيستمر بسبب غياب المعركة الفكرية).

من جهة ثانية، نقلت وكالة (رويترز) من الرياض في الثاني من ديسمبر تصريحات لوزير الداخلية الأمير نايف قال فيها أن (رجال الدين

ليست دعوة جديدة، وربما لن تكون وإن تتوقف إذا ما أصرت الحكومة على المعالجة الأمنية خياراً وحيداً ونهائياً من أجل قطع جذور التطرف.. لقد أعلنّاها منذ سنوات بأن لا سبيل أمام الحكومة والمؤسسة الدينية سوى خوض غمار المراجعة الفكرية الشاملة، التي تتطلب فحصاً دقيقاً لتراث تقويم من المصنفات الدينية، والفتاوى، والنشرية الشعبية، ومناهج التعليم الديني والتي تنطوي في مجملها على نزوعات تحريضية مباشرة وغير مباشرة، وهي المسؤولة عن صنع خطاب راديكالي يغذي مشاعر التطرف والعنف.

مثال واحد بكفي، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، فمطالعة في موقع اللجنة الدائمة للدعوة والإفتاء والإرشاد على شبكة الإنترنت تكشف قدراً كبيراً من الفتاوى التكفيرية لأديان ومذاهب وأيديولوجيات، يتم الرجوع إليها بصورة دائمة من قبل عوام الناس. وتسهم في تشكيل مناخ خصامي ضد الآخر. للتذكير فحسب، أن اللجنة هذه ليست سوى مؤسسة رسمية ترعاها الدولة مالياً ومعنوياً، وتمثل مرجعية تشريعية لها.

ليس جديداً ما نذكره هنا، وقد نبّه إليه عشرات غيرنا، فمجرد إلقاء القبض على عناصر متشددة تتجنب العنف خياراً إستراتيجياً في التغيير أو إخضاعهم لدورة تثقيفية مكثفة من قبل (لجنة المناصحة)، لن يقي بالغرض بعيد المدى، فثمة مصادر تغذية أيديولوجية مازالت ناشطة وتزربي عليها أجيال أخرى، فهل تكفي الدولة في سكب الماء في كأس مفتوح من طرفيه؟ أما أن ما تبنيه الدولة تهدم المؤسسة الدينية، أو هكذا تكون لعبة اللوم التي يحلها للسياسي أن يخوضها من أجل التنصل من مسؤولية إنتشار التطرف، وهو الذي كان لعمري طويلاً يزعجهم.

كتب بعض المراقبين لما يعتقده البعض بالحلمة السعودية على المتطرفين، بأن ثمة مطالعة بشن حرب فكرية ضد القاعدة، وفي ذلك تعمية لحقيقة كبرى، إذ لا يمكن الفصل بين فكر القاعدة ومصدره، فهذا الفكر المتطرف نشأ وترعرع في أروق الدولة وتحت إشرافها، إذ لا يعقل أن تعمل المؤسسة الدينية الرسمية دون علم الحكومة، فلماذا يشدد إذا الأمير نايف على سلفية الدولة، ويؤكد ولي العهد على تطبيق الدولة لأحكام الشريعة، ولماذا يحفل مجلس الملك بحضور كثيف للعلماء، ولماذا

معاقبة الضحية

د. مي يمانى



بطبيعة الحال، فإن الإعلام المحلي كان صامتاً تقريباً حيال هذه القضية، بانتظار أمر من وزير الداخلية القوي. ولكن قنوات التلفزيون القضائي قد بثت آخر التطورات، فيما كانت شبكة الانترنت منغمسة في المناظرات غير المسبوقه وتعبيرات الغضب، والعار، والألم، واليأس، والسخرية.

المواقع الوهابية على شبكة الانترنت أذانت الفتاة ومحاميها لكشفهما الغطاء عن الشؤون الداخلية السعودية للعالم الخارجي. وقد عبر كثير من السعوديين غير الوهابيين عن العار، حيث أن هذه القضية متصلة بشرف امرأة، بوصفه من الموضوعات المحرمة. فمثل هذه المشاعر كانت على وجه الخصوص شاقبة لدى الشيعة، الذين يواجهون تمييزاً منظماً.

القضية كشفت أيضاً إحساساً واسعاً من عدم الإكتراث والعجز. ويعتقد كثير من السعوديين بأن النظام لم يكن جاهزاً للإصلاح، وأن لا ضغط خارجي سيحسن من ممارسة النظام العشوائية للسلطة. وبوجه خاص، فإن المناظرات أمنت النظر في حقيقة كون المجتمع الدولي، من الولايات المتحدة الى روسيا، مهتماً الى درجة كبيرة في عقد الصفقات مع النظام أكثر من إهتمامه بإدانة انتهاكاته لحقوق الإنسان.

ولكن المناظرات التي جرت على شبكة الانترنت كشفت بأن بإمكان القضية أن تولد مزيداً من الضغط الداخلي من أجل التغيير. فقد بدأ الإصلاحيون بنقلها كدليل على فساد النظام القضائي، وبالنسبة لأولئك الذين تم اعتقالهم في السابق على خلفية الكلام قد كسبوا الآن زخماً جديداً في مواجهة المؤسسة الدينية.

وقد وعد الملك عبد الله بإصلاح النظام القضائي في أكتوبر الماضي. وكلما طال أمد إنتظاره، كلما سيزيد في تشويه صورة الحداثة والإعتدال للسعودية، والتي تصاغ بدعاء حذر.

إن الوجه المشع للسعودية بوصفها الحليف الأكثر إعتدالاً في الشرق الأوسط العربي قد بدأ مجدداً بالتشوه، وهذه المرة بفعل المصير البائس لضحية عصابة إغتصاب تبلغ من العمر ١٩ عاماً. الفتاة، من القطيف، المنطقة الشيعية المهمشة، حكم عليها بـ ٢٠٠ جلدة والسجن لمدة ستة شهور، فيما تم طرد محاميها من المحكمة، وسحبت رخصته، ويواجه الآن دعوى تأديبية مسجلة ضده من القضاة الوهابيين.

وبالرغم من الإستهياء الشديد المحلي والدولي ضد المعاملة القضائية السعودية للضحية، فإن وزارة العدل أكدت الحكم على قاعدة أن (الفتاة من القطيف) كانت في سيارة مع رجل غير محرم قبل الهجوم عليها - وهي في حالة (خلوة غير شرعية) بين الجنسين، والتي تضطلع الشرطة الدينية السعودية بالرقابة عليها بصورة إستحوازية.

حاصل القضية، المستهجن والمتعارض حتى مع وجهة نظر الشريعة الإسلامية، يعتبر فريداً من نوعه. فالنظام القضائي السعودي يفرض سيطرته على كل أشكال العقوبة الجسدية. ومن أجل تنقيف الجمهور الذكوري، فإن الزنا من الذكور يتعرضون بصورة روتينية للجلد، أما الزانيات فيتعرضون للرجم حتى الموت، وبالنسبة للزناات المحصنين، ومهربي المخدرات، والمتلبين فإن العقوبة تتم بقطع الرأس، أما للنصوص فيقطع الأيدي في الساحات العامة على طول الملكة بعد صلاة الجمعة.

ولكن الأشخاص السبعة الذي قاموا باغتصاب (فتاة القطيف) لم يردعوا، فيما شاب غائب الأمل، وشعب محبط كان مذعوراً الى حد كبير بفعل الإنغماس المفرط في العنف المفروض من قبل الدولة. أما بالنسبة لإحراج السلطات - القضاة الوهابيون والملكية المطلقة - فإن هذه القضية الخاصة لم تكسبهم شيئاً سوى الدعاية السلبية.

في مقالة أثار ردود فعل

واسعة في الأوساط السياسية

والإعلامية في بريطانيا

والولايات المتحدة، كتبت

الباحثة الأنثروبولوجية

الحجازية الدكتورورة مي

يمانى، مقالاً في صحيفة

الجارديان البريطانية في

السادس والعشرين من

نوفمبر الماضي وفيما

يلي نصها:

تواطأ القضاء وآل سعود في تبرئة وحوش الهيئة

هيئة القتل بالمنكر

وحوش ينتزعون (عين) مواطن ويسقطون دماغه أرضاً

سامي فطاني

وكان مبرر تبرئة أولئك الوحوش هو (عدم كفاية الأدلة)! في حين أن أولئك الوحوش يزعمون امتلاك (كل الأدلة) في التعدي على المواطنين، وانتهاك حرمان المنازل بدون إذن قضائي، ومحاكمة النواب، وإلا فكيف يعتقلون الحريصي بدون إذن قضائي؟ وكيف يمارسون بحقه التعذيب بمجرد أن سقط بيدهم، مع أنهم لا يمتلكون أية دليل على مزاعمهم؟

كما كان متوقعاً، فقد برأت المحكمة العامة بالرياض عنصرين من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سينة الصبيت، من تهمة قتل المواطن سلمان الحريصي، الذي اعتقلته الهيئة على خلفية عنصرية ضيقة، بحجة ترويج الخمر، حيث لم يمض سوى برهة من الزمن من اعتقاله بعد اقتحام منزله حتى مات تحت يد وحوش الوهابية المتطرفة في أحد مراكز الهيئة.

الحريصي، ٧٣ عاماً، فطال بالقصاص، وأنه شخصياً احتجز لعدة أيام بعد وفاة ابنه، وتابع: (شعوري اتكدر.. الناس ما عندهم ضمير.. لو كان عندهم ضمير ما سبوا.. ما تصرفوا.. بالطريقة دي. اذا عندهم استدعاء يطرقون الباب ويطلبوا أبوه ويقولوا لأبوه سلمه لنا).

أما علي الحريصي أخ الضحية فقال بأن أخاه تعرض للضرب من وقت اعتقاله وحتى وفاته، مؤكداً أن أفراد الهيئة نقلوا شقيقه وهو يتزف من المنزل إلى مركز الهيئة وأنه لفظ آخر أنفاسه داخل المركز بعد تعرضه لمزيد من الضرب. وأوضح: (داهمت فرقة الهيئة منزل أسرتي الكائن بحي العريجة وقامت بتكسیر عدد من أبواب المنزل والقض على أخي سلمان، ومن ثم قاموا بضربه

العجيب في ملكة آل سعود والوهابية؛ ووصف أفراد عائلة الحريصي كيف داهم أكثر من عشرين من أفراد الهيئة منزلهم في أحد الأحياء الفقيرة بالرياض، فقال خالد الكعبي (٢٤ عاماً) وهو واحد من ١٢ شخصاً أُلقي القبض عليهم في تلك الليلة: (ضربة واحدة جاءت بالعصا، وبعدین صار الضرب بالرجل وباليد.. أكيد أنهم هايجين .. هذا مو طبيعي .. صاروا يضربون عشوائياً والضرب أكثر شيء على سلمان). وأضاف بأن رجال الهيئة قالوا لهم: (أنتم مخانث .. عبید - إشارة إلى أنهم سود البشرة - هذا مستواكم). وتابع الكعبي بأنه شاهد لاحقاً اثنين من أفراد هيئة المنكر يضربون سلمان لحنو ساعة في أحد مكاتب الهيئة. أما والد سلمان محمد

وكان مقتل الحريصي قد أشعل غضباً شعبياً عارماً ضد الهيئة وضد آل سعود، حيث بادركبار الأمراء إلى الدفاع عن الهيئة مثل الأمير نايف والأمير سلمان وغيرهما، مؤكداً على أهمية الهيئة ودعمها بالمال والرجال. وكان المدعي بالحق الخاص وهو شقيق الضحية قد طالب بالقصاص من عضوي الهيئة، ولم تقبل المحكمة بالشهود بحجة أنهم متهمون أيضاً في مقاومتهم لوحوش الهيئة. زد على ذلك. وحسب قول المحامي - فإن المحكمة المتواطئة رفضت الأخذ بتقرير الطب الشرعي الذي يثبت تعرض المتوفي للضرب المبرح (التعذيب) الذي أدى إلى وفاته، أو كدليل على القتل العمد الذي تسبب به عضوا الهيئة. والغريب أن المحامي نفسه بدا وكأنه قد

استميل لصالح الهيئة، وقيل أنه تعرض لضغوط عليها، وتهديد، وإلا لاهل يمكن لمحامي جي به للدفاع عن الضحية ليدافع عن الهيئة نفسها، يقول المحامي مبرراً تبرئة رجال الهيئة: (لا يمكن الجزم بأن ضرب رجال الهيئة للحريصي الذي كان هدفه السيطرة عليه، هو السبب المباشر في موته، فلربما جاءت ضربة من أحد أفراد عائلته كانت هي السبب المباشر في وفاته). هذا كلام محام يدافع عن الضحية في ملكة العبيد؛ فإذا به ينقلب للدفاع عن وحوش الهيئة. وهذا هو القضاء

التقرير الطبي: انتزاع العين وسقوط المخ!

يقول التقرير الذي نشرته صحيفة الوطن في ١٦/٦/١٤٢٨: (تعرض الحريصي لضرب عنيف على الرأس أدى إلى انتزاع العين اليمنى وسبب انشقاقاً في الجمجمة بطول ٦ سم، وضربة أخرى في الرأس نتج عنها فتحة في الجهة اليمنى أدت إلى سقوط المخ منها، وضرب عنيف في الأضلاع وجانب من منطقة البطن وركلات عنيفة في الجسم.. ما عدا الصدر). وأوضح تقرير الطب الشرعي خضوع سلمان الحريصي المتزوج وابن لطفلة لـ ١٨ تحليل لم تثبت أنه مدمن على أي نوع من المخدرات.

ضرباً مبرحاً، وقبضوا أيضاً على بعض الموجودين بالبيت، من بينهم نساء بتهمة ترويج الخمر.

بعد شهرين من حادثة قتل المواطن الحريصي، وبعد خمس جلسات في المحكمة، أصبح رجال الهيئة أبرياء، ولم يدين أي من الجلادين، كما هي العادة، حيث كانت ولا تزال جرائم أعضاء الهيئة تغطي ولا تصل إلى المحاكم، وحين تصل تسحب أو تحور بالتهاكم مع القضاة (الذين هم من نفس الجنس المتوحش) ويخرج الضحية المقتول أو المعضب مداناً لصالح (متطهري الوهابية) كما هي الحال هذه المرة، حيث أدين أخوة الحريصي بأنهم (قامروا) وحوش الهيئة بالسكاكين والسواوير.

من المؤكد أن الضحية الحريصي لو كان من عائلة مرموقة، أو كان من عشيرة قوية، لكان الحكم اختلف ولو قليلاً، ولكن اعتقال الوحشين قد طال، ولكنها العنصرية البغيضة التي تحكم على اللون وعلى المنطقة وعلى المذهب في مملكة

(التوحيد الوهابي).

وكان واضحاً أن رجال الهيئة كانوا هم المعتدين، فما أن انفجرت قضية مقتل الحريصي حتى بادرت إمارة الرياض بإصدار بيانات توضيحية تقول بأن (عدداً من الأشخاص غير المكلفين شاركوا في المداهمة) أي في مداهمة منزل الحريصي، مستبقة الأمور لتبرئ رجال الهيئة بأنهم لم يقتلوا الحريصي وإنما آخرون! ولكن لماذا انضم متوحشون وهابيون آخرون لرجال الهيئة في مهاجمة بيوت المواطنين؟ هذا ما لم تجب عليه إمارة الرياض، مع أن تلك الأمانة كانت تكذب، ولا أيسر هم أولئك المجرمون لهضاموا بدل أن تُلغف القضية ويبرأ وحشاً الهيئة؟! لقد تم تبرئة ١٨ منهم من قبل نفس المحكمة.

ومع أن أحد بيانات إمارة الرياض قال: (التحقيقات توصلت إلى أن هناك اشخاصاً شاركوا في عملية القبض والتفتيش ليسوا من أعضاء الهيئة الذين تم تكليفهم رسمياً وليس لهم

الحق بالاشتراك في هذه الاعمال.. وقد وجه الاتهام لأحد أولئك الأشخاص بالتسبب في إحداث الوفاة واستتم حالته إلى المحكمة موقوفاً للنظر في القضية شرعاً)، والنتيجة هي تطبيق شرع آل سعود الذي يقضي بتبرئة الجميع، وضاع دم الضحية!

وحوش الهيئة مطلقو الأيدي والأرجل، اعتقلوا بعد أيام وجزية من مقتل الحريصي وفي مدينة أخرى هي تبوك رجلاً يبلغ الخمسين من العمر، وهو أحمد البلوي، وإذا به يخرج على (نقالة) إلى ثلاثة الموتى، وأيضاً بعد ساعات من اعتقاله، والحجة كما هي العادة (أزمة قلبية) فيما كشف أهالي الضحية عن تعرضه للتعذيب، وبدأت عائلته في اتخاذ إجراءات قانونية حسب وكالة رويترز (٢٠٠٧/٦/٣٠)، ولا تزال جلسات المحكمة تؤول حتى يتم طبع القضاء الوهابي العادل بتبرئة المجرمين.

جرائم رجال الهيئة كثيرة، وقد توفي آخرون في المنطقة الشرقية خلال السنوات الماضية

جريمة (هيئة القتل) تهرمكة المكرمة

مقتل سعيد محمد علي فراش بعد ساعات من اعتقاله

ليست قضية سلمان الحريصي وأحمد البلوي والمرأة الأسبوية أول من قتلهم وحوش هيئة المنكر، وإن يكونوا آخر ضحايا همجيتهم، فمن الضحايا السابقين قصة مقتل الشاب سعيد محمد علي الفراش في نوفمبر ١٩٩٠، في جريمة تواطأ فيها المسؤول السياسي مع الأمني مع الديني (وكلهم نجيدين من أهل التوحيد). تبدأ القصة بإشارة إلى أن عائلة الضحية التي تسكن مكة، تجاور عائلة أخرى (المزينة) والتي كان لها عدة أبناء طفلان منهما في صفوف الدراسة، ولأن رب الأسرة لا يستطيع أن يعيد إبنه من المدرسة يومياً، تكفل جارههم الشاب سعيد بإعادتهما أيام الأسبوع.

في منتصف نوفمبر ١٩٩٠ صادف أن ذهب أحد أبناء المزينة مع جاره سعيد إلى المدرسة لإعادة الطفلين، وعند باب المدرسة كان هناك أحد رجال الهيئة، الذي سأل الشاب سعيد عن سبب مجيئه للمدرسة، فأجابه بأنه جاء من أجل طفلي جيرانه، وعلى الفور استدعى رجل الهيئة آخرين من زملائه، واقتادوا الشاب إلى مركزهم، فحاول مرافقه ابن المزينة الكبير الدفاع عن الجار سعيد، فما كان من الأخير إلا أن طمان ابن الجار بأن لا مشكلة كبيرة وسيعود، وطلب منه ألا يبلغ عائلته بما جرى، لكن ابن المزينة الذي

رافقه لجلب أخويه، وعده بأن يعود إليه في مركز الهيئة بعد أن يوصل أخويه الطفلين إلى المنزل. عاد ابن المزينة إلى مركز الهيئة، وسأل عن صاحبه وجاره فلم يجبه أحد، ولم يسمع له أحد بأن يراه، كما لم يقل له أحد ما هي التهمة الموجهة إليه، وبعد فترة انتظار، حان وقت صلاة العصر، فخرج ابن المزينة إلى مسجد قريب وصلى ثم عاد إلى مركز الهيئة ثانية، وفي لحظة من اللحظات حانت منه التفاتة فرأى جاره سعيد الغراس مقيد اليدين، وأثار التعذيب والإتهام بادية على محياه، فارتعب مما رأى، وغادر مركز الهيئة ليليل أب الضحية بالقصة. ذهب الأب إلى مركز الهيئة قبيل صلاة المغرب من ذلك اليوم المشؤم، وطلب لقاءه مسؤول المركز مانع العنزي الذي رفض لقاءه بحجة أنه مشغول. سأل الوالد هناك من يقابله عن حال ابنه، وعن التهمة الموجهة إليه وسبب اعتقاله، وعن امكانية رؤيته، ولكنه لم يحصل على إجابة، بل لم يعترف أحد بأن ابنه موجود في مركز الهيئة.

خرج الأب لأداء صلاة المغرب في مسجد مجاور ثم عاد إلى المركز مرة أخرى، مؤملاً حلحلة المشكلة، ولكن انتظاره طال حتى حان وقت صلاة العشاء، فخرج من مركز الهيئة

ليصلي ويعود إليها مجدداً. امتعض أحد رجال الهيئة من بقاءه، وحاول إقناع الأب بأن الانتظار غير مفيد له، ولكن الأب أصراً على الانتظار، وشعر بأن هناك أمراً ما يدبر. حوالى الساعة التاسعة والنصف مساءً، والوالك ينتظر، سمع صوت سيارة اسعاف تقرب من مركز الهيئة، ودخل طبيب ومسعفين اثنين على عجل، شعر بأن هناك خطراً قريباً، وبعد نصف ساعة خرج المسعفون ليدخل أحد الضباط بسرعة إلى الداخل وسعه أحد المصورين، لم يستطع الأب إيقاف الضابط لمساعدته في حل لغز ابنه، وحينما خرج الضابط وهو من أهل مكة تلقاه الأب طالباً المساعدة لحل لغز اعتقال ابنه وراح يردد قصته من البداية، وحين فرغ قال له الضابط أنه قام للتلو بتحرير مخصر وفاة ابنه الشاب وهو مسجي في الداخل وقد التقطت له بعض الصور! هوى الأب على كرسي بجانبه، وبعد دقائق صرخ في وجه رجال الهيئة طالباً لقاء مدير المركز مانع العنزي الذي علم بأن الخبر تسرب إلى أب الضحية، فخرج واقتاده إلى غرفة اعتقال داخلية، وعلى الأرض كانت هناك جثة هامدة ممددة مغطاة ببطانية رثة، بعدها تقدم المانع وكشف عن وجه الضحية: سأل الأب عن سبب الوفاة، فأجابه بما معنا: إنه قضاء وقدر، وأنه مات حتف أنفه، وحسب إليه أن يدين ابنه بالسرعة الممكنة، لأن إكرام الميت دفنه بسرعة!! رفض الأب استلام جثة ابنه، وما أن أطل صباح اليوم التالي حتى بادى إلى إرسال

متواطئون من نفس المدرسة المتشددة، ويأترون بأمر السلطات السياسية، وبالتالي لا يتوقع إدانة وحوش الهيئة في أية قضية في المستقبل القريب، خاصة إذا ما كانت متعلقة بقتل مواطنين تحت التعذيب.

بيد أن الرأي العام المحلي ضاق ذرعاً بالتجاوزات، وصار هناك ما يشبه الغفوة ضد آل سعود وهيئتهم الأمر الذي استدعى (قبول) رفع دعاوى ضد رجال الهيئة ولكن دون إدانتها في المحصلة النهائية، فalcضاء سلك يشغله

ويحج مختلفة في مقرات اعتقال الهيئة، كما أن سيدة أسبوية أقيمت من الطابق الرابع في يونيو الماضي وتوقفت حين اقتحم منزلها وحوش الهيئة، الأمر الذي دفع بالتحقيق معهم وإخلاء سبيلهم، وهناك عشرات القضايا تتعلق بتعديات الهيئة على مواطنين ومواطنات.

ومن القضايا أن المواطن سلطان الرادادي تقدم بشكوى رسمية إلى إمارة المدينة المنورة يتهم فيها الهيئة باقتحام منزله واقتياده بالقوة بسبب بلاغ كاذب عن وجود امرأة في بيته اتضح فيما بعد أن الأمر غير صحيح، وأكد الرادادي لصحيفة عكاظ أنه تفاجأ بشخص مجهول يتسلق جدار منزله ويفتح الباب من داخل المنزل لزملائه الضامية الذين قاموا بالدخول إلى المنزل ومنعوه من الحركة رغم أنه كان بملابسه الداخلية. ولكن لأن الجميع يدرك بأن آل سعود يقفون خلف وحوش الهيئة بغرض اذلال الشعب واستخدامهم ضد دعاة الإصلاح والمعارضين لحكم آل سعود، لم يكن في الإمكان محاسبة هؤلاء.

تجاوزات الهيئة

في بيان لهيئة حقوق الإنسان الحكومية عن هيئة القتل نماذج من تجاوزاتها من بينها:

- التلطف بعبارات مسيئة وتوجيه الأهانات والتهديد والملاحقة بالسيارة والإخراج من خلال توجيه التهم في الأماكن العامة أمام الآخرين.
- الإيذاء الجسدي بالضرب واستخدام القوة لأخذ الناس إلى مراكز الهيئة وممارسة العنف خلال التحقيق والتفتيش الشخصي غير المبرر.
- الاعتداء على الممتلكات الشخصية وخاصة الجوال والسيارة وتفتيشها بطرق تنتهك الخصوصية.
- الاعتداء على المنازل وانتهاك حرمتها بما يتعارض مع النظام الأساسي للحكم ونظام الإجراءات الجزائية.
- ممارسة الضغط للتوقيع على اعترافات وإدانة النفس واشتراط التوقيع كشرط لإطلاق السراح وعدم السماح للمقبوض عليه بالاتصال بذويه.

لدى مركز الهيئة؟!

بعد ماطلات استمرت خمسة وأربعين يوماً من قبل مندوب الهيئة المدعومة من آل سعود، تسلم الأب جثة ابنه ليدفنها، في حين قررت اللجنة رفع القضية للمحكمة الشرعية (التي يسيطر عليها نظراء وحوش هيئة المنكر) لتبت في الأمر وفق النتائج التي توصل إليها الأطباء. ولكن الملك فهد أراد تجميد الموضوع، وإبعاد القضية عن الهيئة المدللة؛ فطلب ملف القضية لدراسته. وفعلاً استلم الملك فهد الملف يوم الأربعاء الموافق للتاسع عشر من ديسمبر ١٩٩٠، ومنذئذ تم دفن القضية إلى هذا اليوم! وراح دم المواطن الضحية هدراً على يد دعاة القتل في هيئة المنكر.

لم يعتقل أحد من رجال الهيئة، ممن مارسوا التعذيب، ولم يكشف عن سبب ذي معنى لاعتقال الشاب سعيد فراش، ولم يتم التطرق حول تهمة الاعتقال. كل ما فعله آل سعود ورجال هيئتهم، هو أن مانع العنزي نقل من مكة إلى منصب آخر رفيع في الرياض، وهو ينكر أن الضحية تعرض للتعذيب، وأن وفاته قضاء وقدر، وأن اخبارية جاءت رجال الهيئة تقول بأن سعيد جاء إلى المدرسة لخطف أطفالاً؛ مع أن سعيد الفراش مشهور عنه بالتدين والصلاة جماعة في المسجد حتى صلاة الفجر.

هذه هي هيئة المنكر، تصر على الغي، ولا تعترف بالخطيئة، وتحاول تلبيس الضحية التهم في نفس الوقت! قبح الله آل سعود وقبح هيأتهم وقضاءهم.

الوفاة المفاجئة! هذا مع العلم أن أهل الضحية أكدوا للجنة بأن ابنهم لم يراجع يوماً الأطباء، وأنه شاب رياضي من حملة الأثقال، وهو لا يدخن، فكيف داهمته السكتة القلبية، وبالذات

متابعة ثم تشر

حاولت منظمة العفو الدولية متابعة

قضية الفراش لكن عدالة آل سعود لم تستجب للأسئلة ولم تعر الأمور آفة أهمية. ففي التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية عن عام ١٩٩٠ جاء ما يلي:

(تأكد في غضون العام نياً وفاة سعيد الفراش في الحجز في نوفمبر تشرين الثاني ١٩٩٠م. وقد توفي بعد أن قبض عليه رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعشر ساعات في مكة. وفي أعقاب الاحتجاجات التي قدمتها أسرته، شكلت وزارة الداخلية لجنة تتكون من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتحقيق في وفاته، وورد أن اللجنة رفضت قبول النتائج التي توصل إليها عدة أطباء من أن سبب الوفاة هو كسر في الجمجمة من أثر الضرب. وانتهت إلى أنه مات ميتة طبيعية. وورد أن الأسرة رفعت الأمر إلى الملك فهد بن عبدالعزيز لكن نتيجة ذلك لم تكن قد عرفت حتى نهاية عام ١٩٩١ م.

برقيات إلى الملك فهد ووزير الداخلية والجهات الدينية العليا تشرح الجريمة، وزاد الأب بأن نشر الخبر بين جيرانه ومعارفه وفي كل مكان حل فيه وارتحل إليه، فأرسل الأهالي من جانبهم برقيات جماعية إلى وزارة الداخلية تطالب بتشكيل لجنة تحقيق في وفاة سعيد الفراش، وتؤكد على ضرورة معاقبة الجناة، وأهمية إقرار العدالة، والحفاظ على أرواح المواطنين، مشيرين إلى أن القضية نشرت الرعب والاستياء بين أهالي مكة.

لم تستجب وزارة الداخلية المسؤولة بشكل مباشر إلا بعد تكاثر عدد المبرقين، ووافقت على تشكيل لجنة تحقيق، أصبحت هيئة الأمر بالمعروف (المتهمة في القضية) أن تكون ممثلة فيها، وهكذا كان، حيث ضمت اللجنة مندوباً عن إمارة مكة، ومندوباً عن الشرطة، ومندوباً ثالثاً عن هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكل هذه الجهات تصب في المحصلة النهائية في جيب وزارة الداخلية.

طلبت اللجنة تقريراً طبياً، وتم فحص الجثة من قبل أحد الأطباء في مستشفيات مكة، وقرر أن الجمجمة تعرضت لضربات قوية بالآلة حادة، مما نتج عنها كسوراً واضحة في أجزاء متعددة منها. ولكن ممثل الهيئة أبدى عدم اقتناعه بالتقرير الطبي، فقرر استقدام طبيب من جدة والذي أقر بما وجدته سلفه. أيضاً لم يعجب التقرير ممثل الهيئة، فاستدعي طبيب من الرياض (من ديار التوحيد!) فقرر أن (هناك شحوماً متزايدة تحيط بالقلب، لعلها كانت سبب

المقاتلون الأجانب في العراق ينتمون لحلفاء أميركا

خالد شبكشي

فتحو أربعة من كل خمسة محتجزين في مراكز التوقيف الأميركية هم من السنة العرب، بالرغم من أن العرب السنة يمثلون خمس الشعب العراقي. وكل المقاتلين الأجانب المدرجين في الوثائق التي تم العثور عليها قرب سنجار، باستثناء اثنتين من حملة الجنسية الفرنسية، جاءوا أيضاً من بلدان ذات غالبية سنية.

المسؤولون العسكريون والدبلوماسيون الأميركيون الذين ناقشوا موضوع تدفق المقاتلين من السعودية كانوا متحفظين في رسم خط فاصل بين الحكومة السعودية والجماعات الخيرية والأفراد الذين يقومون بتشجيع الشباب السعودي على القتال في العراق. وبعد أن مارس المسؤولون الأميركيون ضغوطات على القيادات السعودية في الصيف الماضي، قامت الحكومة السعودية باتخاذ بعض الخطوات التي بدأت بالحد من تدفق المقاتلين، كما يقول المسؤولون. يبقى، أن المسؤولين العسكريين الأميركيين يقولون بأنهم يعتقدون بأن المواطنين السعوديين يقدمون معظم التمويل للقاعدة في بلاد الرافدين. وبحسب مسؤول أميركي (إنهم لا يريدون أن يروا الشيعة يأثرون للهجمة على العراق).

وتكشف وثائق سنجار بأن ٢٩ مقاتلاً، أي نحو ٣٩ بالمئة، جاءوا من دول شمال أفريقيا خلال الفترة التي تبدأ من أغسطس ٢٠٠٦. وهذا أعلى بكثير من التقديرات العسكرية السابقة بنحو ١٠ إلى ١٣ بالمئة من شمال أفريقيا. وأغلب المقاتلين الأجانب جاءوا من منطقة درنة في ليبيا، التي قُدمت ٥٠ مقاتلاً. ولسنوات طويلة، كان المسؤولون الأميركيون يضعون ليبيا في قائمة الدول الراضية للإرهاب. ولكن في السنة الماضية، أزيلتها الولايات المتحدة من القائمة وأعانت تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة، مستندعياً ما وصفته وزيرة الخارجية الأميركية كونه ناليزاً راس بالترام ليبيا المستمر بإدانة الإرهاب والتعاون الممتاز الذي قُدمته في الحرب ضد الإرهاب.

ومن بين المعلومات الصادمة التي تم العثور عليها في سنجار كان الأعداد الصغيرة من بلدان أخرى التي كان يعتقد بأنها كانت المزدود الرئيسي للمقاتلين الأجانب، فحتى الصيف الماضي، قدر المسؤولون الأميركيون بأن ٢٠ بالمئة جاءوا من سوريا وليبنان. ولكن لم يكن هناك أي لبناني، بين كثر سنجار، وهناك ٥٦ فقط من سوريا، أو ٨ بالمئة من إجمالي المقاتلين الأجانب. يتقدم المسؤولون الأميركيون إيران بصورة دائمة، الدولة الشيعة الأكبر في الشرق الأوسط، بأنها تهاجم القوات الأميركية. كما يدعون بأن القيادات الإيرانية العليا

كتب ريتشارد أويل في صحيفة (انترناشيونال هيرالد تريبيون) في الثاني والعشرين من أكتوبر الماضي، بأن السعودية وليبيا، ويعتبران معاً حليقين للولايات المتحدة في حريها ضد الإرهاب، هما مصدر ٦٠ بالمئة من المقاتلين الأجانب الذي جاءوا إلى العراق في الماضي للعمل كإنتحاريين وتسهيل هجمات أخرى، بحسب مسؤولين عسكريين أميركيين كبار.

المعلومات التي حصلت عليها الصحيفة جاءت في معظمها من مجموعة من الوثائق وأجهزة الحاسب الآلي التي تم العثور عليها في سبتمبر الماضي، حين قامت القوات الأميركية بغارة على معسكر خيمي في صحراء بالعراق قرب سنجار، المحاذية للحدود السورية. وكان هدف الغارة خلية من المتمردين التي يعتقد بأنها المسؤولة عن تهريب الغالبية العظمى من المقاتلين الأجانب إلى داخل العراق. الاكتشاف الأكثر أهمية كان مجموعة من القوائم التعريفية التي تضم تفاصيل عن مدن أكثر من ٧٠٠ مقاتل تم إدخالهم إلى العراق منذ أغسطس ٢٠٠٦.

التي تم الكشف عنها، فإنها تقدم ولأول مرة حساباً دقيقاً للظروف الشخصية للمقاتلين الأجانب في البلاد.

خلال السنوات الماضية، كانت الحدود السورية نقطة الدخول الرئيسية للمتطرفين السنة والمقاتلين الآخرين إلى العراق، كما يقول المسؤولون. ففي السابق، جاء كثيرون عبر منطقة الأنبار، في غرب وسط العراق. ولكن مع الإنتفاضة القبلية السنة ضد الميليشيات المتطرفة الذي بدأ العام الماضي في الأنبار، القاعدة في بلاد الرافدين وجهاديين آخرين الذين يركزون تهريبهم في الغالب وربما بصورة مبددة في منطقة الشمال من الأنبار ونهر الفرات على طول الحدود السورية، المنطقة الملتهمة بـ (سنجار).

خلية سنجار التي تمت الغارة عليها في سبتمبر الماضي كانت المسؤولة عن عمليات تهريب المقاتلين الأجانب عبر الحدود من القام، في الأنبار، وحتى الحدود مع تركيا، على طول ٣٠٠ كيلومتراً. في مقابل العدد القليل من المقاتلين فهناك أكثر من ٢٥٠٠٠ محتجز في مراكز الاعتقال الأميركية في العراق. من بينهم، هناك نحو ٢٩٠ أو ١٠٢ بالمئة من الأجانب، كما يقول مسؤولون عسكريون. ويقولون بأن كل المحتجزين هم إما مشتبه بقيامهم بنشاطات ترمز أو أنهم يشكلون تهديداً قوياً للأمن. ويعتقد المسؤولون الأميركيون أيضاً بأن القاعدة في بلاد الرافدين، هي مجموعة ترمز محلية تزعم تقديم بعة غير صلبة لأسامة بن لادن، لديها ما يربو عن ١٠ آلاف عضواً في العراق.

تكشف الوثائق أيضاً كيف أن التمرد في العراق، والذي يشارك فيه عشرات الآلاف من المتمردين، يبقى بجذور محلية سنية. ويقدر المسؤولون الأميركيون الآن بأن تدفق المقاتلين الأجانب كان ٨٠ إلى ١١٠ شهرياً خلال النصف الأول من هذا العام (٢٠٠٧)، ونحو ٦٠ مقاتلاً شهرياً خلال الصيف. وقد انخفض العدد بصورة حادة في أكتوبر إلى نحو ٤٠، جزئياً كنتيجة للغارة على سنجار، كما يقول مسؤولون أميركيون.

ويشكل السعوديون العدد الأكبر من المقاتلين المسجلين في الوثائق بحوالي ٣٠٥، أي ٤١ بالمئة، حيث عثر ضباط المخابرات الأميركيين خلال فحصهم للوثائق وأجهزة الحاسب الآلي خلال أسابيع بعد الغارة. وتبدي المعلومات بأنه بالرغم من الجهود المتزايدة من قبل السعودية لكبح جماح الإرهابيين منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث كان ١٥ من أصل ١٩ خاطفاً كانوا سعوديين، فما زال البعض يقوم بذلك. يبلغ عدد الليبيين ١٣٧ من المقاتلين الأجانب، أو ١٨ بالمئة من إجمالي المقاتلين، كما يقول المسؤولون العسكريون الأميركيون الكبار. لقد ناقشوا الغارة بشرط عدم الإفصاح عن أسمائهم، بسبب الطبيعة الخطرة والحساسية للفضية.

لقد قدم المسؤولون الأميركيون في السابق تقديرات متفارية لتركيب المقاتلين الأجانب داخل العراق. ولكن المعلومات التي تم الحصول عليها في سنجار هي كبيرة وتفصيلية، وأن المسؤولين الأميركيين يعتقدون بأن الأنماط والنسب المتوالية

ولكن مهما كانت المساعدة التي قدمها إيران للمليشيات داخل العراق فإنها لا تبدو تصل إلى الحد المتوقع. فها نحن الآن ١١ إيرانياً قُتلوا في السجون الأميركية داخل العراق، كما يقبل المسؤولون الأميركيون. وبعد الغارة على خلية سنجار، فإن عدد التفجيرات الانتحارية في العراق قد انخفض إلى ١٦ تفجير في شهر أكتوبر الماضي. إن نصف العدد الذي كان يَرى خلال شهور الصيف وانخفض بصورة حادة بانقياض إلى ٥٩ عملية في مارس الماضي. يعتقد المسؤولون العسكريون الأميركيون بأنه قد يكون ٩٠ بالمئة من تلك التفجيرات قد تمت من قبل مقاتلين أجانب. ويعتقدون أيضاً بأن نصف المقاتلين الأجانب الذي يأتون للعراق يصبحوا إحتاربيين.

ستجار الحاطة بصمراء معزولة كانت لفترة طويلة محطة للمقاتلين الأجانب. ويُعتقد بأن الغارة التي قامت بها القوات الأميركية على خلية المتمردين في هذه المنطقة كانت تهريب ما يصل إلى ٩٠ بالمئة من كل المقاتلين الأجانب إلى العراق، بحسب مسؤولين عسكريين أميركيين. وقد تمت الغارة

وإضافة إلى ١٨ ألف دولار وأسلحة معدة كانت بموزنتهم، فقد تم العثور على خمسة آلاف جيجابايت من المعلومات التي تشمل استثمارات تفصيلية يقوم بتعبئتها المقاتلون القادمون إلى العراق. معلومات خفية أكثر من ٩٠٠ مقال قد تم العثور عليها، أو ٧٥٠ استثمار بعد حذف الإستثمارات المرورة أو الاستثمارات غير المستكلمة.

لم يسقط بنظر الأسد، ولم تعترض واشنطن ولا
باض عن خسارة الرهان، فقد تركت من أسرف
خصوصية وحيداً، بل أطلع سياسي ولا حتى
كان، ما جعله يؤكل من يقرر الإنسحاب بعد
ي، من حمل السلاح في وجه خصومه.
ب ضمانة من الملك عبد الله قبل عام حفاظاً
حياته، وكان يدرك بأن تلك الضمانة مفصلة
قف سعودي متشدّد من النظام السوري، يصل
جد العروبة والتخاطب من أجل إسقاطه.
حل جنيلاته، ولم يعبر لبلد نادمة لم يكن

والده في وضع نفسي يسمح له باستعمالها، رغم استعداده للانقلاب على مايقوله بل ساعه، فقد ألف اللبنانيون والراقيون الشاؤون اللبناني تقليات جنبلا، وإن كانت قد تتحالف معه الفقه، به ذلك، يثبت جنبلا ثم تلأ أخرى بأنه لا يعد وأن سوى حليف تكتيكي وليس استراتيجي، ولكن أخطام التكتيك تفقده حين ميزات التحالفات المؤقتة بسبب لغة الخصومة المتطرفة التي لا تدمر طريق العودة، وإن عاد فإنه يعود في طريق مفرقة. تيمور الجنبلا، قال في حوار مع الصحافي الفرنسي جبرين غراون مراسلة وكالة أخبار مونتريال الكندية في باريس في بداية شهر ديسمبر بأن والده أخطأ وصار مدمية أمريكية، حاملا لواء حق المقاومة اللبنانية، مطالبا أباه بالاعتراف قبل قوات الأوارن - أنه (تورط) في مواقف تتعارض مع مصلحة من سلموه أمانة مستقبلهم السياسي و (جودوي). وأرجع تيمور سبب وقوع والده في الورطة السياسية إلى (العلومات الخاطئة التي قدمها له الأمرير سلطان بن عبد العزيز) عن الأوضاع المتغيرة في الشرق الأوسط في سؤال حول الملومات التي أفرطتها مجلة الأوارن والده ما دعت به إلى الحافات الخطرة، أجاب: لقد قدمت ما معلومات تحدثت عن أن السعويين ومعهم بعض العرب تلقوا ضمانات من جورج بوش بأنه سيعمل على قلب النظام السوري في موعد اتصاه

وأضاف قائلا (كان والدي يظن بأنه سيفقد زعامته وينفذ الدروز في لبنان من تحمل نتائج تغيير الخطام السوري، فسارع إلى تلك القبضة الخاطئة في المجهول)، واستطرد قائلا: (السعوديون تولوا إنقاذ وليد جنبلاط بصدق الأمريكيين، وأعطوه ضمانات مالية و أمنية يستعاض بها عن الدعم الإيراني المالي السخي الذي كان يفتقده سابقا).

وكانت صحيفة (النهار) قد كشفت في الثامن من ديسمبر الماضي عن لقاء بين السفير الأمريكي السابق في إسرائيل آنذاك ووليد جنبلاط، تشكلت بقائه على الأثير بأن (الدائرة الأمريكية) تؤيد انتقاداته اللازمة للنظام السوري). وأضافت الصحيفة بأن (ان وليد جنبلاط اهدى خطأ على اسقاط النظام السوري بواسطة امريكا وحلفائها في المنطقة) طيلة الستين الماضية. ولكن بعد زيارته الأخيرة لواشنطن عاد جنبلاط الى بيروت ليحدث عن (ضرورة اعادة نظر شاملة في المواقف التي فرضتها الواقعة). وهو ما انعكس على تفكيره السياسي الجديد أثناء اعراضه على خيار النصف زائدا واحدا لانتخاب رئيس الجمهورية، وكذلك مواقفه من حزب الله التي تبدلت بوجه عكاز. (وبرر حركة تحالف المجاهدين بالقول أنها نتيجة نهج جديدة للثارات المتقلبة في المنطقة).

كشف نجل رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي في لبنان وبيد جنيلاط، عما كنا قد ذكرناه في أعداد سابقة بأن السعودية تخطط لإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، بالتعاون مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام الذي يعيش في المنفى منذ أعوام. وقد نشرت تقارير صحفية في الثاني والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٦، بأن لقاء تم بين خدام والملك عبد الله وولي العهد الأمير سلطان من أجل التباحث في تغيير النظام السوري الحالي.

فقاة القطيف (تفتح ملف الإصلاح

مملكة العار

فريد أيهم

إن العلاقة الجدلية بين المصالح والقيمة أفضت إلى نجاح السعودية في وضع حد للقمع الليبرالية. قيادة الرئيس بوش، شأن حكومات غربية أخرى، تعتمد على دور للسعوديين في تقديم الدعم الكامل لعملية السلام ويطلب هذا من الغرب إدارة ظهروه وإغماض عينه عن إنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وإصرار عنيد على رفض خيار الإصلاح السياسي من أجل تسوية مشكلات الدولة. ولكن هو الوعد الكاذب الذي قطعه إدارة بوش على نفسها في تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط فالتقرب يدعم بموقفه المتجاهل أو اللامبالئي الفساد، والظلم، والديكتاتورية لنظام كان يعتبر في يوم ما بؤرة الشر.

لم تكن، إنذاً، قضية فتاة وقع عليها ظلم قضاة يتمنون إلى مؤسسة عرفت بفسادها وخضوعها تحت الطلب، في مقابل المال الحرام، ولكنها قضية نظام فاسد، ومستبد، ودموي.

القضية فتحت ملف الإصلاحات على أفق واسع، وفرضت نفسها على المجتمع الدولي، حتى بات السؤال حول الأحكام القضائية ضد الفتاة ومحاميها حاضراً في كل المحافل الدولية، وكسبت تعاطفاً من قبل المنظمات الحقوقية وقادة ورؤساء دول عدة في العالم.

فقد وصفت المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون في ٢٢ نوفمبر الماضي الحكم الصادر عن مجلس القضاء الأعلى بأنه (مثير للإشمئزاز) ومطالبات الرئيس بوش بالضغط على الملك عبد الله لإلغاء الحكم.

هيلاري كلينتون قالت بأن (إدارة بوش رفضت إدانة الحكم الصادر على الفتاة وقالت إنها لا تتدخل في شأن سعودي داخلي)، وتعهدت بأن تكون حقوق الإنسان على رأس أولوياتها في حال وصولها إلى البيت الأبيض.

يسارك أوباسما، المرشح الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأميركية أرسل خطابه إلى وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس مطالباً بإبائها بإدانة الحكم. المرشح الآخر جون إدواردز انتقد موقف الرئيس بوش من الحكم وقال (أشعر بالغضب بسبب موقف الرئيس بوش الذي رفض إدانة هذا الحكم)، فيما دعا المرشح الآخر للحزب الديمقراطي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جوزيف باردين الملك عبد الله إلى إلغاء هذا الحكم.

كان يمكن للقضية أن تحسم بصورة قانونية وعادلة، بعد أن تبيّنت معالم الجريمة، لكن قرار مجلس القضاء الأعلى، وهو أعلى سلطة قضائية في السعودية قد فجر غضباً محلياً ودولياً بقراره مضاعفة الحكم على الفتاة المجني عليها وإخراج محاميها عبد الرحمن اللاحم من قاعة المحكمة، وإقامة دعوى تأديبية ضده بحجة اللدد في الخصومة، وزاده، أي مجلس القضاء الأعلى، غضباً لظهوره الإعلامي المتكرر للتعبير عن وجهة نظره القضائية في الأحكام الصادرة في القضية ما اعتبره القضاء نوعاً من الترويج الإعلامي، الأمر الذي استهجنه المحامي اللاحم وقال كيف (يكون التصريح للصحف هو دعاية وهو لم يذهب لوسائل الإعلام ولم يدفع ريالاً واحداً لنشر خبر حتى يتم تضخيم الأمر واعتباره ترويحاً ومصادرة الترخيص بهذه الطريقة المخالفة للنظام).

الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية في القطيف والذي تم تعديله من قبل مجلس القضاء الأعلى لم يكن ظالماً فحسب، بل كشف عن هيمنة المتشددین على السلطة القضائية، والذين رفضوا مجرد طلب الإستئناف من قبل الضحية ورفضوا الإستئناف لحقوقها المشروعة في الحصول على محامٍ للدفاع عنها.

لقد مرّت الأحكام الجزائية خلال السنة الماضية دون ردود فعل دولية، إلا أن تشديد العقوبة من قبل مجلس القضاء الأعلى قد أثار غضب المجني عليها وذويها ومحاميها، وانتقلت ردود الفعل إلى العالم الخارجي، حيث بدأت قيادات سياسية في الغرب ومنظمات حقوقية عالمية تعبر عن استنزازها من سلوك القضاء السعودي الذي يزعم بأنها يخضع للإصلاحات. ولكن اتحدام الإستنكار من قبل المجتمع الدولي الذي طالما شهر سلاح حقوق الإنسان ضد دول مثل كوريا، وزيمبابوي، وكوريا الشمالية، والسودان، وإيران، وميانمار وغاب في هذه القضية يعود إلى تطابق المصالح بين العائلة المالكة والحكومات الغربية. فصنقات التسلح بأسعار خيالية بين السعودية وبريطانيا، على سبيل المثال، أفضى إلى تعطيل التحقيق في الفساد والرشى التي بلغت ملياري دولار حصدها الأمير بن سلطان لحسابه الخاص، في صفقة اليمامة. تماماً كما أن مشروعي الديمقراطية في الشرق الأوسط قد تعطلت إداراته قبل أن يصل إلى حدود الشرق، فقد تم سحب المشروع من التداول بسبب تنامي الروابط الإقتصادية والسياسية بين السعوديين والغرب.

يذكر أن الحكم الذي صدر في ١ نوفمبر ٢٠٠٦، من ثلاثة قضاة في القطيف، بحق الجناة المقبوض عليهم عاقب المجني عليها بـ ٩٠ جلد، ثم بعد تحويل القضية إلى مجلس القضاء الأعلى جاء الحكم الصادر في بداية نوفمبر الماضي مضاعفاً حيث بلغ ٢٠٠ جلد مع السجن لمدة ستة شهور.

الغريب أن (المحكمة الشرعية) برزت تشديد العقوبة بأن الفتاة حاولت التأثير على القضاء عبر وسائل الإعلام، بل أن المحكمة حذرت زوج المرأة، كما قال في مقابلة مع صحيفة (أراب نيوز) باللغة الانجليزية، بأن محكمة الإستئناف قد تشدد العقوبة في حال خسارتهم دعوى الإستئناف. ومضت (المحكمة الشرعية) في مسلسل غيها وأحكامها الظالمة بإقدامها على إلغاء ترخيص مزاوله مهنة المحاماة لمحامي الدفاع عبد الرحمن اللاحم ومنعته من الترافع عن المرأة. وكان مقرر أن يحضر اللاحم أمام لجنة تأديبية تابعة لوزارة العدل السعودية في شهر ديسمبر الحالي، إلا أن الجلسة ألغيت لأجل غير مسمى.

روجر هاردي، محل بي بي سي لشؤون الشرق الأوسط، وصف ردة الفعل السعودية بأنها تعكس حساسية السعودية ضد تناول وسائل الإعلام لقضية الفتاة ومحامي الدفاع عنها.

تشير إلى أن أحكام العقوبة الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى جاء بعد برهة من إعلان الإصلاحات القضائية، والتي تلمح، أي الأحكام، إلى طبيعة ومخرجات إصلاحات كهذه، شأن إصلاحات أخرى شكلية، مثل انتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية.

الشرطة، وكنا نأمل أن تراعي الهيئة كل تلك الحثيات وأن تستحضر روح الشريعة ومقاصدها الكبار في تشريع العقوبة وخصوصاً في المسائل التعزيرية فما أصاب تلك الفتاة لا يمكن مقارنته بأي عقوبة تعزيرية على فرض ثبوت تهمة الخلوة). وبخصوص حثيات الجلسة قال المحامي اللاحم (فوجدنا في بداية الجلسة وقبل أن نتكلم كلمة واحدة غير إلقاء السلام، بتلاوة قرار أصدرته الهيئة القضائية يقضي بمنعني من الترافع بالقضية وسببه بآني أمارس اللدد بالخصوصية ومعناها الإنسان



الذي يجادل بالباطل ويكثف الأعمال التي قمت بها في خلال القنوات الرسمية على أنها كد في الخصوصية مع أنني فقط طالب بتطبيق النص الشرعي والقانوني، وهو واجب تلميه علي مهنتي، وكلها موافقة ومؤلفة بالنصوص القانونية السارية والتي كان لها الأثر المباشر في نقض الأحكام وكان الهيئة القضائية كانت تنتظر منا أن نسلم ونرخص لحكمها وإجراءاتها غير القانونية حتى نسلم من وصمة الألد الخصم التي وصمتمنا به الهيئة القضائية، في حالة أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها حالة من الشفقي والإنقاذ وقندان التوازن).

وأعرب المحامي اللاحم عن أسفه في (أن يحاول القضاء الالتفات علي الحقيقة، ويجاوزوا السمات القضائي ويدعو زورا بأنه قد صدرت مني أخطاء مسيئة لهم في الجلسة، الأمر الذي استدعى إيعادي عنها، وهو ما يخالف الحقيقة حيث لم تصدر مني أية أخطاء سواء كانت مسيئة أو غير مسيئة لأنني لم أتحدث إطلاقاً إلا بإلقاء التحية عليهم والتي لم تلق رداً منهم، وكل ما حدث كان بشهادة وحضور السيدة فوزية العيوني وولي الفتاة والفتاة نفسها، وهم أحياء يستطيعون أن يقولوا كلمة الحق فيما حدث، لكن وللأسف أصبح القضاء في ظل الثقافة التقليدية السائدة، فوق الشك والمساءلة وتدبروا بوشاح القداسة الذي يخصصهم حتى من المطالبة بأبسط الحقوق، ويطلق لهم العنان للتجني على الخلق دون أن يكون لهم خمام أو زمام). واستنكر قرار المحكمة بمنعه من موازلة حق موكلته في الحصول على محامي للدفاع عنها وقال (أن منعي من الترافع في القضية في هذه المرحلة يتم من مصادرة إحدى موكلتي في الدفاع وكان يجدر بالهيئة القضائية إذا ما كانت تستحضر قيم العدالة المجردة أن ترفع الجلسة لحين تمكنها من توكيل محام آخر يحضر معها). وأضاف (كما قامت الهيئة القضائية

فتاة القطيف بأنها (قضية كل أنثى في السعودية، وأنها تخشى الخروج إلى الشارع بعد هذا الحكم الجائر..).

موقف المحامي

في زد فعل على الحكم والإجراءات غير القانونية الصادرة بحقه، قال محامي الفتاة، عبد الرحمن اللاحم، في حديث لـ بي بي سي العربية أن الحكم (يثير الدهشة) واعتبره مخالفاً (لأحكام الشريعة والإنصاف الدولية بهذا الشأن)، مشيراً إلى (مخالفات) أخرى من قبل المحكمة بينها منعه من الترافع عن موكلته في جلسة النطق بالحكم. واتهم اللاحم المحكمة بالسماح لوجهات نظر شخصية بالتأثير على قرارها، موضحاً بأن الحكم تأثر بكون (المرأة) صمّدت الموضوع مع محاميها أمام الجهات القضائية العليا).

وكان المحامي اللاحم قد كتب مقالاً في السابع عشر من نوفمبر كشف فيه تفاصيل المحاكمة ومآدار داخل قاعة المحكمة والأحكام الصادرة بحق الفتاة وحقه كمحامي. وقال اللاحم بأنه (بتاريخ ١٤٢٧/٢/١٩هـ عُدلت الأحكام بحق الجناة من قبل مجلس القضاء الأعلى، وقد عُقدت الجلسة بحضور الهيئة القضائية كاملة، والدفاع كما حضرت المناشئة الحقوقية الأستاذة فوزية العيوني وقد حكمت الهيئة القضائية على الفتاة «الضحية» بالسجن ستة أشهر والجلد ٢٠٠ جلدة بعد أن كان الحكم السابق فقط الجلد ٩٠ جلدة وقد أبدت الفتاة عدم قناعتها بالحكم وطلبها رفعه للتعيين..).

وأضاف اللاحم (وحيث أن الفتاة هي من قام بالمطالبة بإعادة النظر بالأحكام من خلال محاميها فإن زيادة الحكم والحالة هذه على الفتاة الضحية يأتي مخالفاً للقاعدة القضائية الراسخة التي تنص على أنه: «لا يُضَارُّ طاعنٌ في طعنه» لأن الاستئناف حق مكفول للمتهم، ويعتبر من المعايير الرئيسية للمحاكمة العادلة ومتى ما أهملت تلك القاعدة القضائية فإن ذلك يبطن مصادرة ذلك الحق حيث يهرب كل من يريد الإعتراض على الحكم القضائي وخصوصاً في القضايا الجنائية، من أن يعاقب جراء ذلك وتزاد عليه عقوبته وهو ما حدث مع تلك الفتاة التي أرادت فقط العدالة من الشرع والإقتصاس من جلاديهما منهم حتى لا يقلت المجرم بجرمه وجريرته).

وبخصوص دعوى (الخلوة غير الشرعية) قال المحامي اللاحم (أن جريمة الخطف تمت في مكان عام كما أكدت محاضر التحقيق وبالتالي فإن أركان الخلوة غير الشرعية مع الشخص الذي كان معها - والذي لم يكن ضمن عداد الضحايا التي مارست الجريمة - غير متوافرة في هذه الحالة، ولا سيما وأن الفتاة كانت في حالة إكراه إنعدمت فيها إرادتها حيث كانت تحت تهديد ذلك الشخص بصورة شخصية لها وكل ذلك ثابت من خلال محاضر التحقيق التي كانت بين يدي القضاء وسجلات مكالمات الهاتف الواردة لهااتف الفتاة من قبل ذلك الشخص، كما أن الصورة سلمت في محضر رسمي في

إدارة الرئيس بوش وقعت تحت ضغط داخلي ودولي كونها الخليف الإستراتيجي للحكومة السعودية، ما اضطر الناطق بإسم وزارة الخارجية الأمريكية لإبداء بعض التشدد في موقفه من الحكم القضائي السعودي، حيث عبر عن شعوره بالدهشة لزاء هذا الحكم لكنه رفض مطالبة السعودية بتغيير حكم المحكمة.

الرئيس بوش بدا متلعثماً في الإجابة عن سؤال من أحد الصحافيين الأميركيين حول موقفه من الحكم، واكتفى بلغة عاطفية وقال في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض في الرابع من ديسمبر بأن الملك عبد الله (يعلم موقفنا بوضوح)، وأضاف (لو أنها كانت إبنتي التي هوجمت ثم عوقبت فإبني سأغضب بشدة..إبني سأشعر بالغضب من ارتكوبوا الجريمة، وسأكون غاضباً من الدولة التي لا تفق الى جانب الضحية)، ولكنه تغافل انتقاد الملك عبد الله مباشرة.

الحقوقيون، الضحية بلا عدالة

أصدرت منظمة هيومان رايتس واثن بياناً في ١٩ نوفمبر الماضي قالت فيه أن هذا الحكم يعني أن على ضحايا مثل هذه الإعتداءات عدم السعي للقصاص من المعتدين. ونشرت المنظمة الملك عبد

لم تكن القضية مجرد قضية

فتاة وقع عليها ظلم قضاة

فاسدين ولكنها قضية نظام

فاسد، ومستبد، ودموي

الله إلغاء الحكام الصادر ضد المرأة المعتدى عليها، ووقف الإجراءات المتخذة بحق محامي الضحية. وقالت المسؤولة عن قسم حقوق المرأة في المنظمة فريدة شيف في تصريح لها (أن الضحية معرضة لخطر الجلد والسجن فقط لأنها سعت لتحقيق العدالة). وأضاف (إن الحكم الصادر بحق الضحية يبعث برسالة لضحايا الإعتداءات الجنسية مفادها بأن عليهم عدم السعي من أجل القصاص من المعتدين ويوفر الحماية القانونية للمعتدين).

وفي الهند، شهدت مدينة بومباي مظاهرة صامتة نظمها منظمة (مواطنون من أجل العدل والسلام) أمام القنصلية السعودية في أول ردة فعل من هذا النوع على قرار المحكمة السعودية بالحكم على فتاة القطيف بالجلد ٢٠٠ جلدة. وسلمت المنظمة التماسات السعودية مذكرة جاء فيها: (تعبّر لكم عن قلقنا العميق على مصير الفتاة البالغة من العمر ١٩ عاماً والتي كانت ضحية لعملية اغتصاب جماعية).

الناشطة الحقوقية فوزية العيوني وصفت قضية

وزارة العدل.. الثبات على الغي

أصدر وزارة العدل في الرابع والعشرين من نوفمبر الماضي بياناً توضيحياً لخلفية الحكم الصادر في حق (فتاة القطيف)، وسلط الضوء على المخالفات الشرعية، من وجهة نظر الوزارة، التي استوجبت الأحكام الجزائية. وبخلاف اعترافات الفتاة ومراقبة المحامي فإن الوزارة زعمت بأن الفتاة المتهمة هي امرأة متزوجة، مع أن العلاقة غير الشرعية تمت في سن مبكرة أي قبل الزواج. وأنها كانت في خلوة غير شرعية مع أن الخلوة تمت في مكان عام وفي سوق مزدحم وليس في مكان خاص. تهاافت بيان وزارة العدل يبدو واضحاً في الزيادات المتعددة الإضافية على نص أقوال المجني



وزير العدل: الغي في الغي

عليها. فقد زعم البيان بأن المرأة اتصلت بالشباب (وطلبت منه الخلوة المحرمة). فهل يغفل أن امرأة تتصل بشخص وتطلب منه خلوة محرمة في مكان عام؟ وهل يغفل أن تكون (المرأة) في حالة غير محتشمة وقد ألفت ملابسها في مكان عام، فهل بلغ التهاك في بلاد التوحيد إلى هذا الحد، فهذه تهمة ليس لمرأة ولكن لمجتمع بأكمله يفترض أنه يخضع لتقاليد محافظة.

لم يأت البيان على حثيئات الحكم، ولا الإجراءات غير القانونية ضد المحامي ولا ماسبق ولحق جلسة المحكمة وما نتج عنها من أحكام بالغة القسوة والمخالفة لأبسط حقوق الإنسان.

وكان زوج المجني عليها قد رد على ما ورد في بيان وزارة العدل ضمن مناظرة تلفزيونية جرت بين عبد الرحمن اللاحم وبين القاضي السعودي السابق

بعض الشرائع القضائية التقليدية، ما هو إلا مخاض لا يتناقض واقع قضائي جديد، ولا زلنا على قناعة تامة بأن... ثمة وطن بولد من جديد).

وكان اللاحم قد رفع لإلتماساً لوزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٤٢٧ هـ دعاه فيه إلى (التحرك وفق الأسس الشرعية والنظامية وضمن المعايير الحقوقية والانتفاقيات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وذلك بشأن قضية الخطف والاعتصاب تحت تهديد السلاح الأبيض الذي تم ضد موكلتي وتناقضتها وسائل الإعلام وعرفت بقضية فتاة القطيف). بعد أن أصدرت المحكمة الشرعية على (المجني عليها) حكماً بالجلد تسعين جلدة، الأمر الذي أحدث صدمة للفتاة وذريعتها (بهذا الحكم الذي لم يكن متساوياً مع الجرم البشع الذي قام بها أولئك الجناة ولا يتسلسل من قريب ولا من بعيد مع مجريات التحقيق الذي أعترف فيه الجناة بجريمتهم ومثلوا أمام رجال التحقيق ولا سيما وأننا نطبق شرع الله الذي حفظ للناس أعراضهم ووقف في وجه كل من يتهكأ أو يحاول المساس بها كما أنها لا تتفق مع السوابق القضائية المماثلة أو في قضايا العنف المشابهة، والتي كان من آخرها ما نشرته الصحف هذا اليوم الثلاثاء ١١/٢١/١٤٢٧ هـ حيث أصدرت محكمة حائل العامة حكماً يقضي بسجن مطلق النار على مدير تعليم حائل للبنين الدكتور عثمان العامر تسعة عشر عاماً بالإضافة إلى جلده ثلاث آلاف جلدة).

وتساءل المحامي: (كيف يقرر المدعي العام قناعاته بالحكم وهو لم يقرأه ويتفحص أسبابه وحيثياته ومدى تطابق الوقائع وتكييفها التكييف الصحيح ومعرفة الأسانيد الشرعية والنظامية؟ هذا إذا استحضرن الطريقة المتبعة في المحاكم في ثلاثة الحكم والتي تنحصر فقط في منطوق الحكم دون تلاوة حيثياته وأسانيد). وذكر اللاحم الوزير بالمواد الواردة في موافيق حقوق الإنسان وإعلان القاهرة الذي أجاز مجلس وزراء خارجية منظمة العالم الإسلامي سنة ١٩٩٠ وبغيرها من الموافيق الدولية التي تنص على كون (سلامة جسد الإنسان مصونة ولا يجوز الإعتداء عليها، وأن لكل إنسان الحق في أن يعيش آمناً على نفسه ودينه وأهله وكرمه وماله).

وتساءل اللاحم عن المستند القانوني للحكم على الضحية بتسعين جلدة (هل كان ذلك بناءً على طلب من المدعي العام وصاحب الصلاحية النظامية في تحريك الدعوى العامة أم كان فقط من قبل القاضي الذي لا يملك صلاحية تحريك الدعوى العامة أو تظهر دون أن تحال إليه من جهة الإنزعاء المخولة بممارسة الإدعاء والتحقيق، وإذا كان الأمر على هذا النحو ولم تكن هناك دعوى جنائية ضد موكلتي فإن قبضته القاضي قد مارس عملاً مزدوجاً حيث نصب نفسه قاض ومدع عام في الوقت ذاته الأمر الذي لا تجوز الأنظمة وعلى وجه الخصوص نظام الإجراءات الجزائية). وناشد اللاحم الوزير بإصدار توجيه بإحالة الحكم المذكور إلى محكمة التمييز لاستكمال الإجراءات القضائية المعتبرة.

بمصادرة تصريح المحاماة الخاص بي في تنكر لأبسط القواعد القانونية الواردة في نظام المحاماة الذي نظم عملية التعاطي مع المخالفات التي يزعم بأنها صدرت من المحامي حيث حددت المواد ٢٩ - إلى ٣٧ من نظام المحاماة تلك الإجراءات على سبيل التفصيل كما أن المادة الثالثة عشرة نصت على أنه (مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة، للمحامي أن يسلك الطريق التي يراها مناسبة في الدفاع عن موكله، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابياً أو شفهياً مما يستلزم حق الدفاع). وهذا يؤكد عدك تفقيد الهيئة القضائية بالإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن، ويعد مخالفة جسيمة وتذكراً للقاعدة القانونية وتذكراً على الوثائق القانونية الصادرة من الدولة، (كما أن سلوك يتبنى عن طريقة التعاطي السلبي من قبل بعض الدهنات القضائية التقليدية مع مهنة المحاماة وينال على استقلاليتها).

وبشأن الدعوى التأديبية المقامة ضده، قال المحامي اللاحم (ومع التزامنا بحضور الجلسة المقررة واحترامنا للتفويض القانونية التي تحكم تعاطي وزارة العدل مع المحامين وفق القواعد والمعايير المحددة في نظام المحاماة، والتي لا تجيز مصادرة رخصة المحاماة قبل أن تتم إجراءات المحاكمة التأديبية ولا أصبحت تلك المحاكمة صورية لأنها حكمت مسبقاً ونفذت الحكم بمصادرة التصريح قبل المحاكمة، مما يفترض الإدارة المسبقة ويخالف قرينة البراءة، ونخشى أن يكون وراء تحريك مثل تلك الدعوى هو قيامنا بالترافع في قضايا مرفوعة ضد بعض الهيئات التي اكتسبت على مرور الزمن، حصانة عن المساءلة وكذلك ترفعنا عن رموز أضرمت لها بعض التيارات الدينية عداً بسبب أفكارها وآرائها، كما نأمل ألا تكون تلك الدعوى التأديبية بداية لإجهاض النفس الحفوي المتنامي في السعودية والمؤنس على الثوابت الدينية والسياسية في البلد في ظل تنامي هامش حرية الرأي والتعبير والذي سمح بمجال معقول من الحركة نحو التغيير والتحديث).

ولفت اللاحم إلى قيام الهيئة القضائية بإخراج الناشطة الحقوقية الأستاذة فوزية العويبي من قاعة المحكمة (مع أن الجلسة علنية لأنها جلسة نطق بالحكم. وبالتالي لا يحق للهيئة القضائية أن تجعلها سرية، وهذا يؤكد على أن هناك استخفافاً بالوثائق القانونية التي شرعتها الدولة من أجل حماية حقوق الناس ولتعزيز صلاحيات القاضي..).

ويخلص المحامي اللاحم في سرد تفاصيل القضية للقول: (لقد احتوت قضية فتاة القطيف معظم الإشكاليات التي يعاني منها القضاء الشرعي في السعودية حيث تتم إدارة الخصومة بشكل تقليدي ولا يتم تطبيق التفويض القانونية الخاصة بالدعاوى الجزائية أو غيرها، ولا يلتزم بالحد المقبول من معايير المحاكمة العادلة وعلى وجه الخصوص إستحضار قرينة البراءة المبنية على القاعدة الشرعية الراسخة المتهم بريء حتى تثبت إدانته وتغيب القيم الإنسانية، روح العدالة، بقيهما المجردة). ويعتقد بأن (ما يحدث من معاناة من

الشيخ عبد المحسن العبيكان على قناة إل بي سي اللبنانية مباشرة ضمن برنامج (أنت والحدث) الذي بث في الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي. وقال الزوج بأنه (كزوج وإنسان يعرف سبب خروجها للقاء ذلك الشخص غير المحرم الذي اتهمت باقامة علاقة غير شرعية معه، وهي رغبتها في إحضار صورة لها لديه، لكنها أخطأت فقط في الإجتهااد عندما خلت به).

وقال الزوج الذي يرد على بيان وزارة العدل (أنه حضر التحقيقات، وليس فيها اعتراف من زوجته بارتكاب الفعل المحرم)، في إشارة إلى ما قيل بأنها (خلوة غير شرعية) التي اتهمت بها (وأته وافق من براة زوجته من هذه الخلوة، ومن العيانة الزوجية). من جهته، أعلن اللاحم بأن سوفقم بمقاضاة وزارة العدل السعودية أمام الجهات القضائية المختصة، بسبب بيانها الذي اعتبره (قذفاً مبيتاً للفتاة وتشويهاً لمصحتها). وقال اللاحم بأن بيان وزارة العدل هو (من ألفاظ الجناة أنفسهم المأخوذة على ألسنتهم..). وقال (كوني محامياً لهذه المرأة، وكون ما صدر البارحة يتمثل قذفاً مبيتاً وتشويهاً لمصحتها، فأنا ألتحق بقضي القانوني بملاقحة وزارة العدل أمام الجهات القضائية المختصة. إذا كنتم أخذتم هذه الإقادات من دفاتر التحقيق فتشكلوا لجنة محايدة تدرس هذا الأمر). واستطرد قائلاً (لن نصمت على هذا التشويه لهذه الفتاة الصغيرة التي كنا ننتظر ل أن يحكم القاضي بجلدها وإنما يميلها لمستشفى على حساب الدولة لتعالج من الأزمة النفسية التي أصابتها). واستغرب الزوج من كلام الشيخ العبيكان من (إن هناك اعترافاً مصدقاً شرعاً بفعل الشيء المحرم، والذي أعرف أن المقصود به الخلوة غير الشرعية، لكن هل تمت هذه الخلوة بإرادتها الكاملة التي تحكمها الدوافع الغريزية أو الفعل الشائنة؟). وأضاف (الكل يعرف أنها ذهبت لتجنب صورتها، أي أنها كانت تحاول الدفاع عن حياتها الزوجية، والصورة تم تسليمها في محضر رسمي قمت شخصياً بالتوقيع عليه. الحقيقة لا أعرف ما هو الاعتراف بالفعل المحرم رغم أنني كنت موجوداً في التحقيقات).

وعلق اللاحم على حكم المحكمة بأنه (يوصل رسالة سلبية للنساء في السعودية، بأنكن ما لم تلتزم بمفاهيم الضيق للحشمة التي تفرضها بعض الأفكار التقليدية، فإن عرضكن سيكون مباحاً، وممتي تعرضتن للإغتصاب، فستشاركن الخناة أنفسهن في عقوبة قاسية مثل عقوبة فتاة القطيف).

سعود الفيصل ..

نرجو تغيير الحكم السيء

لم يجد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في ظل حملة الانتقادات الدولية للحكم القضائي ضد المعني عليها سوى أن يفضل حكومة بلاده عن هذا الحكم، ونقلت وكالة رويترز في السابع والعشرين من نوفمبر الماضي انتقاده للحكم القضائي، ما قاله للصحافيين في واشنطن إبان

انتقاد مؤتمر أنابوليس أن (مثل هذه الأمور كالأحكام السبيلة للمحاكم تحدث في كل مكان حتى في الولايات المتحدة. وهي عملية مازالت جارية. ويجري مراجعة هذا من خلال عملية قضائية وترجيح أن يتم تغييره). وقال بأنه (يتم إستغلال الحكم لانتقاد الحكومة السعودية، على الرغم من أنها غير مسؤولة عن الموضوع..). وأضاف: (لسوء الحظ هذه الأمور تحدث، والأحكام السيئة تحدث في النظام القضائي).

إصلاح القضاء مجدداً

وفي تعليق على قضية (فتاة القطيف)، كتب سليمان القحطاني في موقع (إيلاف) الإلكتروني في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي بأن (هذه قد تكون أقوى رسالة، حتى الآن، تم توجيهها إلى نظام قضائي لا يزال متمسكاً بإحدى الصيغ المتشددة من تعاليم الإسلام، ولم يتم حتى الآن وضع غالبية أجزائه في نظام تشريعي مكتوب، فضلاً عن أنه يخضع إلى اجتهادات القضاة أنفسهم وفق المذهب الحنلي، مما يجعل القضية الواحدة تحظى بأكثر من حكم حسب تعدد القضاة. وفي هذه المملكة المحافظة لا يستطيع أي مسؤول كان أن يفرض على القضاة الذهاب إلى أعمالهم إن كانوا بمزاج غير حسن، لأن

القضية فتحت ملف الإصلاحات

على أفق واسع، وفرضت سؤالاً

على المجتمع الدولي حول

الإصلاح الشامل في دولة بأسوأ

سجل حقوقي في العالم

ذلك من شأنه أن يؤثر على أحكامهم بحق القضايا المتواجدة لديهم، وذلك حسب التصوص النظامية المعمول بها في هذه البلاد).

وأضاف (وقد يشكل الجدل المتثار حول الحكم الذي صدر بحق فتاة القطيف دفعا قوياً للحكومة الميالة إلى الإصلاح والخروج عن الإطار المحافظ المتدين، في مواجهة الفتاة الأخرى التي تصر على احتفاظ البلاد بخطها المتدين حد التزمّت).

وكتب سعود البلوي في ٣٠ نوفمبر الماضي مقالاً جاء فيه (أن هذا الحكم أسهم في تصعيد القضية عالمياً وكنا ننتظر بفارغ الصبر رأي وزارة العدل قبل تدويل القضية إعلامياً، لكن بهان وزارة العدل جاء متأخراً وبيروقراطياً في ذات الوقت ولم يزدنا إلا حيرة وسؤالاً بخصوص الحكم المضاعف على صاحبة القضية ومنع محاميتها الأستاذ عبدالرحمن اللاحم من استكمال الترافع عنها. رغم أن الإجراءات النظامية لا تجيز مصادرة التصريح

قبل إتمام إجراءات المحاكمة التأديبية للمحامي، فضلاً عن أن اتخاذ إجراء المصادرة من مهمة اللجنة التأديبية في وزارة العدل). وأضاف (نحن بحاجة أيضاً لتحسين صورة القضاء لدينا والعمل سريعاً على اتخاذ الإجراءات الإصلاحية للقضاء التي سنها الملك عبدالله مؤخراً لأن خطوات الإصلاح لا تحتمل التأخير، بل إن الإنتظار حيالها يكون مربكاً على المستوى الاجتماعي والسياسي بوجه عام).

واستذكر البلوي تصريح قاضي محكمة التمييز بالرياض إبراهيم الخضير لصحيفة عكاظ حين قال (كان ينبغي على القضاة الحكم بقتل فتاة القطيف هي والمشاركين لها لاعتبارات كثيرة جداً لكن القضاة أخذوا بمبدأ الرحمة والشفقة). واعتبر ذلك تصعيداً أخيراً، (وأن هناك زمناً داخل أروقة القضاء السعودي فيما يتعلق بالأحكام القضائية بصرف النظر عن قناعة القاضي بالتصوص والمبادئ الدينية).

صحيفة (ذي إندبيندنت) نشرت في ٢٩ نوفمبر مقالاً بعنوان (باسم الله: رواية ضحية الاغتصاب السعودي) جاء فيه بأنه من وجهة نظر بقية العالم، فإن قضية الفتاة الجني عليها (هي رمز لكل ماهو خطأ في السعودية). ونقلت الصحيفة عن مسؤولة الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس واتش فريدة ضيف قولها (أن وزارة العدل السعودية قد أملت حملة تشويه متعمدة ضد الفتاة)، في إشارة إلى بيان الوزارة الذي تقول ضيف بأنه اشتمل على تشويه الحقائق، من أجل تبرير إصدار حكم قضائي جائر. وتعلق الصحيفة بأن الموانع التهديدية تواجه ضحية تعين في بلد لديه أسوأ سجل في حقوق المرأة في العالم.

الأمير الطرطور والمرجسون

في حلقة نقاشية موجهة عقدتها قناة (المجد) السلفية التي تعبر عن الموقف الديني الرسمي الوهابي، شارك فيها الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز والشيخ صالح الدريويش وآخرون من أتباع المذهب السلفي الوهابي، في الثالث من ديسمبر، وصف فيها الأمير السلفي المدافعين عن (فتاة القطيف) (بإطرابين) فيما اتهم قاض بالمحاكمة الكبرى في القطيف محامي الفتاة عبد الرحمن اللاحم بالاستقواء بقوى كبرى، ووصف المحامي اللاحم بـ (الفاشل) وأنه (لم يثبت على مبادئه وأنه يحاول تمثيل مسؤولية قتله على غيره) مضيفاً بأن (هناك قوى كبرى تقف خلف تحركاته). وتساءل الدريويش (لماذا يذهب هؤلاء بالضحية إلى الإعلام الخارجي ليستل ضد الوطن وضد القضاء الشرعي في المملكة)، فيما وصف عضو (لجنة المناصحة) التابعة لوزارة الداخلية والأستاذ بكلية الملك فهد الأمنية محمد الجمحي في الحلقة بأنها مخالقات! والتمنح المدافعين عن الفتاة والمطالبين بالإصلاح القضائي بأن هدفهم (تشويه القضاء الإسلامي الذي تحكم به الدولة السعودية وأتهم يريدون تسليم الخارج على هذه الدولة).

آثار المدينة المنورة

حتى لا يطوي بقيتها النسيان!

مشعل المريخي

كانت المدينة المنورة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إليها تعرف باسم (يثرب). فقد ورد اسمها بهذه الصيغة في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا). وكانت يثرب من مدن الحجاز المتحضرة، ومركزاً تجارياً وثقافياً في عهد ما قبل الإسلام، وازدادت أهميتها ومكانتها بعد أن خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة مهاجراً إليها، إذ قال: (اللهم إني أخرجتني من أحب أرضك إلي فأنتزليني أحب أرض إليك). وإذا كان تاريخ المدينة زاهراً في عهد ما قبل الإسلام، فإن هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم قد حولها إلى (مدينة) بمفهوم حضاري واضح انتسب على تسميتها فسميت بـ (المدينة)، وأصبحت مهبط ما تبقى من الوحي، وصارت عاصمة الإسلام، ومقرّاً للخلفاء الراشدين، وإليها تشد الرحال حياً وزبارة وتبركاً (لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدني هذا والمسجد الأقصى).

وهي على النحو التالي:

أ. المساجد

أول ما عني به الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن قدم إلى يثرب هو أن يؤسس المسجد، وقد ألحق به حجرات سكن بضلعه الشرقي، وأصبح هذا المسجد الأصل الأول للمساجد الكبرى، وتم تخطيطه بحيث يناسب إقامة شعائر الصلاة، بالإضافة إلى أنه المركز الرئيس للمسلمين، حيث يبحثون فيه جميع أمور دينهم ودنياهم. كما أن المسجد كان يقوم في بداية عهده بالعديد من الوظائف التي تطورت بعد ذلك، وأصبحت لها منشأتها الخاصة، مثل التدريس والتصوف. ومن ثم صار تخطيط المسجد النبوي الشريف أساساً لتصميم المساجد الجامعة في الأقطار الإسلامية، لا سيما في القرون الأربعة الأولى من الهجرة، كما صار من أهم الطرز المعمارية لبناء المساجد في مختلف الأقطار الإسلامية على مر العصور التاريخية. لم يكن مسجد الرسول أول مسجد بناه صلى الله عليه وسلم في المدينة، فقد سبقه في التأسيس مسجد قباء، هذا المسجد الذي وصفه الله تعالى في القرآن الكريم بقوله: (لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ، فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ). انتشرت المساجد حول المسجد النبوي، وصلى عليه السلام في معظمها، وحرص الخلفاء والسلاطين على مر العصور التاريخية على الإهتمام بها، وتجديدها، وتوسيعها. كما ورد في المصادر التاريخية أن الولي عمر بن عبد العزيز، من قبل الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، حدد الأماكن في المواضع التي صلى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم فجددها. هذا وقد شيدت على مر العصور الإسلامية المتعاقبة العديد من المساجد الأخرى في المدينة المنورة، لعل من أشهرها ما حول الحرم النبوي: مسجد المصلى، ومسجد أبي بكر الصديق، ومسجد علي بن أبي طالب، وبمنطقة قباء مسجد قباء، ومسجد الجمعة، ومساجد أخرى مثل: مسجد الفتح، ومسجد سلمان الفارسي، ومسجد عمر بن الخطاب، ومساجد خارج المدينة مثل: مسجد القبلتين، ومسجد الفضيص، ومسجد الإجابة،

هكذا بدأت نشأة هذه المدينة الإسلامية وتخطيطها من يثرب، بعد هجرة الرسول إليها، وبها كان بداية وضع بذور المسجد الجامع، بالإضافة إلى مساجد الصلوات الخمس. كانت المدينة - بالإضافة إلى مكة - موضع اهتمام من قبل الخلفاء والحكام على مر العصور التاريخية، وهو ما ساعد بلا شك على ازدياد النمو العمراني فيها، كما حظيت المنشآت المعمارية بشكل عام، والمسجد النبوي بصفة خاصة، بال العناية والرعاية والتجديد والإضافة، مما أخرج هذه المنشآت عن صورتها الأولى. أسهبت المصادر التاريخية والجغرافية، وكتب الرحلات في وصف المنشآت المعمارية، وأعمال التجديد، والإضافات التي قام بها الخلفاء والسلاطين على مر العصور بالمدينة المنورة، وكذلك في وصف ما شيدوه من مساجد، ومدارس، ورباطات، وتكايا، وحمامات، وبرك، وأسبلة، وقصور، ودور، بالإضافة إلى الأسوار والبوابات وغيرها. كما تضمنت هذه العماائر كثيراً من اللوحات الكتابية القاسيسية التي نقشت بخطوط متنوعة.

ولعل المرء لا يكون مغالياً إذا أشار إلى أن الجزء الواقع ضمن نطاق المدينة المنورة من طريق الهجرة النبوية الشريفة، وما ارتبط بها من أمكنة، ومعالم تاريخية، يعد أقدم الشواهد الأثرية الإسلامية بالمدينة المنورة. وعلى أية حال يمكن تقسيم الآثار الإسلامية بالمدينة المنورة إلى نوعين رئيسيين، هما العمارة والكتابة الإسلامية. وتنقسم العمارة الإسلامية بالمدينة المنورة، حسب وظائفها، إلى:

- ١/ العمارة الدينية: مساجد ومدارس ورباطات.
- ٢/ العمارة المدنية: قصور، وحمامات، وأسواق.
- ٣/ العمارة الحربية: أطمار، حصون، أسوار.
- ٤/ المنشآت المائية: آبار، عيون، وسدود وبرك.

أولاً. العمارة الدينية

وتتمثل فيما اختلط بالمدينة المنورة من مساجد ومدارس ورباطات

ومسجد الشجرة، ومسجد السقيا، ومسجد العنبرية. ولعل أشهر هذه المساجد مسجد قباء، والمسجد النبوي، ومسجد القبلتين.

١ - مسجد قباء: ويقع في منطقة قباء جنوب المدينة المنورة، وهو أول مسجد بني في الإسلام، شيده الرسول صلى الله عليه وسلم بعد وصوله إلى قباء، وأسس له بني عمرو بن عوف، وكان أول من وضع حجراً في قبلته. ثم جاء أبو بكر بحجر فوضعه إلى جوار حجر الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم أخذ الناس في البنائين، وهكذا ضرب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم مثلاً للقدوة الحسنة التي أمر بها الإسلام، حيث شارك المسلمين في البناء بنقل الحجارة بيده الكريمة.

اهتم الخلفاء بهذا المسجد لما له من مكانة خاصة عندهم، فهو أول مسجد بناه الرسول صلى الله عليه وسلم مع الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وأورد الله سبحانه وتعالى ذكره في القرآن الكريم. وقد قام بترميمه وتجديده وتوسعته الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز والي المدينة من قبل الخليفة الوليد بن عبد الملك الذي عمل على توسعته وزينه بالفسيفساء، وشيّد له منئذ، وسقفه بخشب الساج، وأصبح تخطيطه عبارة عن صحن أوسط يحيط به أربع ظلات.

لقي هذا المسجد كل الاهتمام والرعاية والتجديد من قبل المسلمين في العصور التالية، وكان آخر هذه التجديدات في العهد السعودي حيث بلغت مساحته الإجمالية ١٤٤٠ متراً مربعاً، وكان ذلك في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٧م، حيث زيد فيه رواق بالجهة الشمالية مع مدخل خاص للنساء، وهكذا دخلت المنئذ ضمن نطاق المسجد بعد أن كانت بارزة في الركن الشمالي الغربي في السابق.

تخطيط المسجد حالياً عبارة عن صحن مستطيل يحيط به أربع ظلات، أكبرها ظلة القبلة، وتتكون من ثلاثة أروقة، يقابلها بالجهة الشمالية رواقان، أما كل من الظلّتين الجانبيتين (الشرقية والغربية) فرواق واحد، وسقفت الأروقة بالقباب، أما أرضية الصحن والأروقة فمغطاة بالرخام الأبيض.

٢ - المسجد النبوي: ويتوسط المدينة المنورة، وقد شيّده الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن قدم إلى يثرب، وكان موقعه مبرداً للتمر لغلّامين يتيمين في المدينة، هما سهل وسهيل، كان قد بركت فيه الناقة التي كان يمتطيها الرسول صلى الله عليه وسلم حين دخل يثرب أول الهجرة، وابتاعه الرسول، وأمر صلى الله عليه وسلم بتمهيد أرضه وبناء المسجد. واشترك الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه في البناء مع الصحابة، فقد كان ينقل اللبن والحجارة بنفسه، وكان هذا المسجد في أول أمره بسيطاً يترجم بساطة الإسلام ويسره.

أقيم المسجد أول الأمر على قطعة أرض أطوالها سبعون ذراعاً × ستين ذراعاً تقريباً (٦٠٥م × ٣٩.٩٠م) وبني أساسه من الحجارة، وجدرانه من اللبن. ولم يكن للمسجد في بداية الأمر سقف، فشكا المسلمون ذلك إلى رسول صلى الله عليه وسلم، فأمر بعمل ظلة من ثلاثة أروقة، بواسطة ثلاثة صفوف من الأساطين من جذوع النخل، وسقفه كان جريداً وخصوصاً. وبعد سبع سنوات من الهجرة تمت توسعته في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من ثلاث جهات: الشرقية والغربية والشمالية، فأصبحت أطوال المسجد تسعين ذراعاً × مائة ذراعاً تقريباً (٨٥.٥٩م × ٦٦.٥م). وتخطيطه صحن أوسط، يحيط به ظلتان: ظلة القبلة من ثلاثة أروقة، بواسطة ثلاثة صفوف، كل صف به تسع سوار من جذوع النخل، خمس على يسار المسجد نحو الغرب، وأربع من يمينه نحو الشرق. وظلت أماكن هذه السوراري يقام فيها الأعمدة، عند أي تعمير في المسجد، وصار جدار المسجد الشرقي ملتصقاً ببويع (إحجرات) زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصبح للمسجد آنذاك ثلاثة أبواب، ظلت في أماكنها هي الأخرى بعد ذلك، وما زالت

تعرف بأسمائها وهي: باب جبريل في الشرق، وباب النساء في الشمال، وباب الرحمة في الضلع الغربي. وعندما انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى دفن في حجرة السيدة عائشة التي توفي فيها، ومن ثم تحولت إلى قبره الشريف.

اهتم الخلفاء الراشدون بالمسجد النبوي، فجرت توسعته في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٧هـ/ ٦٣٧م، وفي عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ٢٩هـ/ ٦٤٩م، فهدم المسجد وأعاد تشييده وعمارته، وأصبحت أطواله (١٦٠ × ١٣٠ ذراعاً - ١٠٦.٤ × ٨٦.٤م) وشيّد به بالحجارة المنقوشة والجص، وجعل أعمدته من الحجر المنقوش، وسقفه بالساج، وبني بداخله مقصورة من الحجر كما أصبح للمسجد ستة أبواب.

بقي المسجد على حاله ما يقرب من ستين سنة حتى أجرى الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك عمارة هامة فيه من الناحية المعمارية والفنية، على يد واليه على المدينة عمر بن عبد العزيز سنة ٨٨هـ/ ٧٠٦م، وبدأت عملية الهدم، وفرغ من العمارة والبناء بعد ثلاث سنوات، ولذلك حدثت - لأول مرة - توسعة للمسجد النبوي جهة الضلع الشرقي، حيث ضمت حجرات أزواج النبي صلى الله عليه وسلم للمسجد، وزودت الحجرة النبوية الشريفة التي دفن فيها الرسول صلى الله عليه وسلم بضعل خامس، وذلك لكي يختلف شكلها عن شكل الكعبة المشرفة، وجعل الجدار الشرقي للمسجد متحرفاً لا عمودياً على جدار القبلة. كما زود المسجد لأول مرة بأربع مآذن. واتخذت المقصورة التي بظلة القبلة من الساج، كما أدخل عمر بن عبد العزيز لأول مرة المحراب المجوف في جدار القبلة. هذا من الناحية المعمارية، أما من الناحية الفنية، فقد كسبت جدران المسجد من الأسفل بالألواح الرخام، يعلوها زخرفة بفسيفساء من فصوص الزجاج الملون،



مسجد قباء عام ١٣٢١هـ

وسقف بخشب الساج المزين بالزخارف المذهونة المذهبة. وأصبحت أطوال المسجد بعد التوسعة (١٦٧.٥ × ٢٠٠ ذراعاً - ١١١.٣٩م × ١٣٣م) يتكون من صحن أوسط، تحيط به أربع ظلات، أكبرها ظلة القبلة، وتتكون من خمسة أروقة، بقطعتها مجاز قاطع (بلاطة عمودية) تنتهي بدخلة المحراب، ويعلو مربع المحراب قبة. والظلة الثانية من خمسة أروقة أيضاً، أما الظلة الغربية فتتكون من أربعة أروقة، بينما الظلة الشرقية فتتكون من ثلاثة أروقة.

بقيت عمارة الوليد في المسجد النبوي دون تغيير يذكر حتى تولى الخلافة الخليفة العباسي المهدي، فأمر بعمارته في سنة ١٦١هـ/ ٧٧٧م، وقيل أن ذلك تم في السنة التالية، وانتهى من العمارة سنة ١٦٥هـ/ ٧٨١م، واقتصرت على توسعته من جهة الشمال بقدر خمسة وستين ذراعاً

(٤٣.٢٢٥ مترًا) وقيل إن مؤخره زخرف بالفسيفساء.

احتفظ المسجد النبوي بنظامه وتخطيطه على ذلك، ولكنه جدد على يد سلاطين المماليك دون توسعات، ومن أهم تجديدات سلاطين المماليك تلك التجديدات التي أمر بها السلطان قايتباي (١٤٧٤ - ١٤٧٦م). وقد اهتم أيضاً سلاطين آل عثمان بالمسجد النبوي، حيث شهد في عهدهم تجديدات وتوسعات. وكان أول من قام منهم بإصلاحات فيه السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م). أما في عصر السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨-١٨٣٩م) فقد حظيت قبة الحجرة النبوية الشريفة بالاهتمام، فهدمت القبة التي أقيمت على عهد السلطان قايتباي المملوكي لوجود شروخ بها، وتم تشييد قبة جديدة وغطيت بالرخام، ودهنت باللون الأخضر، وذلك سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. كما كسيت الجدران الخارجية للحجرة النبوية الشريفة بالبالاطات الخزفية (القيشاني) العثمانية الطراز.

أما في عهد السلطان عبدالمجيد الأول (١٢٧٧-١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩-١٨٦١م) فقد شهد المسجد النبوي أكبر عمارة في العصر العثماني، حيث أعيد بناء المسجد وزخرفته، واستغرقت عمارته اثني عشر عاماً، من سنة ١٢٦٥هـ حتى سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٤٨-١٨٦١م، وتكلفت تلك العمارة ثلاثة أرباع مليون جنيه مجيدي، وأصبحت مساحة المسجد مستطيلة المسقط (١١٦.٢٥ م طولاً وعرضه من جهة القبلة ٨٦.٢٥ متراً، ومن الجهة الشمالية ٦٦ متراً). وكان للمسجد خمسة أبواب: (السلام والرحمة في



المسجد النبوي في مطلع القرن الرابع عشر الميلادي

الغرب، النساء وجبريل في الشرق، والباب المجيدي بجهة الشمال)، وله خمس مآذن، في كل ركن من أركانه منذنة، وجميعها على الطراز العثماني، حيث تم تجديدهما في ذلك العصر، باستثناء المنذنة الموجودة بالزاوية الجنوبية الشرقية من المسجد بجوار القبة الخضراء فهي على الطراز المملوكي.

وأخيراً في العهد السعودي شهد المسجد النبوي الشريف توسعات وإصلاحات كثيرة، وأخذ صورته الجميلة الحالية. وفي عهد الملك فهد شهد المسجد النبوي أكبر توسعة على مر التاريخ الإسلامي، بل أن هذه التوسعة شملت معظم مساحة المدينة المنورة القديمة، ونفذت على أعلى مستوى معماري من الناحية الهندسية والفنية، واستخدمت في البناء أرقى المواد من المرمر والرخام الملون وغير الملون والأخشاب النفيسة والمعادن الغالية، والمظلات الكهربائية، مع الحفاظ والإبقاء على العمارة الإسلامية السابقة، والوامة بينها وبين العمارة الإسلامية الحديثة.

٣ - **مسجد القيلتين:** هذا المسجد شيده بنو سواد بن غنم بن كعب على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وسمي بهذا الاسم لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بأن يستقبل الكعبة بدلاً من بيت المقدس بينما كان يصلي صلاة

الظهر فيه في ١٥ شعبان سنة ٢٤هـ/ ٦٢٤م، وتشير بعض المصادر إلى أن التحول كان في صلاة الظهر بالمسجد النبوي، وأن المصلين في مسجد بني سواد أتاهم أت فأخبرهم بتحول القبلة بعد أن صلوا ركعتين، فاستداروا جهة الكعبة، لذلك سمي مسجد (القيلتين).

حظي هذا المسجد بعناية ورعاية الخلفاء والحكام المسلمين بالتوسعة والتجديدات أهمها التجديد الذي أدخله عمر بن عبدالعزيز والي الوليد بن عبدالمك على المدينة. وتشير المصادر التاريخية إلى أن المسجد جدد في العصر المملوكي، كما جدد في العصر العثماني في عهد سليمان القانوني سنة ٩٥٠هـ (١٥٤٣-١٥٤٤م) وآخر هذه التجديدات تم في العهد السعودي. يقع المسجد في الطرف الشمالي الغربي من المدينة على ضفاف حرة البويرة، ويشتمل تخطيطه على صحن مستطيل المسقط يتقدم ظلة القبلة من ثلاثة أروقة، وتقع منذنة المسجد في الركن الشمالي الشرقي من الصحن.

ب. المدارس

تخدم المدارس طلاب العلم المجاورين، بيد أن المصادر التاريخية والجغرافية لم تزودنا بمعلومات وافية عما شيد منها في المدينة المنورة، إلا أن المسجد النبوي الشريف ظل منارة علم، من خلال حلقات الدروس والمواعظ المقامة فيه لشرح تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وقد ظهرت المدارس في المدينة المنورة في العصور المتأخرة، وأنشئت بالقرب من المسجد النبوي. من أشهر هذه المدارس المدرسة الشيرازية، التي أنشأها إبراهيم الرومي في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، والمدرسة الجوبانية، التي أنشأها سنة ٧٢٤هـ/ ١٣٢٣م، جوبان أتابك العساكر المغولية، والمدرسة الأشرفية التي أنشأها السلطان الأشرف قايتباي سنة ٨٨٧هـ/ ١٤٨٢م. وفي الفترة العثمانية ازداد عدد المدارس، منها مدرسة إبراهيم الخياري، والمدرسة المحمودية. ومن المدارس التاريخية المشهورة المدرسة الرستمية، ومدرسة حسين آغا، ومدرسة الوزير علم الدين. ومع مطلع القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، بلغ عدد المدارس الدينية ١٧ مدرسة، والمدارس الرشدية ٥ مدارس، ومدرسة واحدة لتعليم الخط، وبلغ عدد الكتاتيب ١٣ كتاباً. وفي سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩١٨م أنشئت دار المعلمين.

ج. الرباطات

كان بالمدينة المنورة إلى عهد قريب عدد من المدارس والرباطات والمكتبات والكتايا والسبل والمستشفيات والوكالات التجارية، حيث كان بها ١٨ مكتبة، ١٧ مدرسة، ٨ كتايا، ٢١ سبيلاً، ١٠٨ رباطات للفقراء.

وتنشأت الرباطات في المدينة المنورة في الأحياء المحيطة بالمسجد النبوي، وهي أبنية خصصت لإقامة المجاورين والزائرين والمنقطعين من الغرباء وطلاب العلم، وكان كل رباط مخصصاً لفئة معينة من أحد الأقطار الإسلامية، أو لمذهب من المذاهب، ويضع هذه الرباطات كان موقعاً على النساء دون الرجال. ومن المرجح أن أقدم رباط بالمدينة المنورة كان ذلك الرباط الذي شيد في موضع دار عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ٤٢٣هـ/ ١٠٣١م. والجدير بالذكر أن الرباطات بلغت زمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ) ما يقارب أربعين رباطاً. وفي مطلع القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، بلغت حوالي (١٠٨). ومن أشهر الرباطات المبكرة رباط الناصر لدين الله (بني سنة ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م) ورباط المراغي (بني سنة ٥٩٩هـ/ ١٢٠٢م) ورباط جمال الدين الأصفهاني (بني في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي) ورباط السبيل (بني سنة ٦٢٠هـ/ ١٣٢٣هـ). أما أقدم الرباطات الباقية بالمدينة، فهو رباط ياقوت

المارداني، في حارة البقيع بالمنطقة المعروفة بـ (حارة الأغوات) بالجهة الشرقية من المسجد النبوي. وقد أقيم طبقاً للنص التأسيس على المدخل سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦م، خلال حكم السلطان محمد بن قلاوون، وقد خصص لسكن الرجال الغريباء دون النساء.

ثانياً. العمارة السكنية

هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة الى المدينة المنورة، ففتح عن ذلك تزايد أعداد المهاجرين، مما قاد بالتالي إلى إكساب المدينة المنورة أهمية سياسية واقتصادية ودينية، فزادت تبعاً لذلك سعتها عما قبل. وتركز استقرار المهاجرين بادئ الأمر في الأراضي البور والمزارع التي تحولت تدريجياً إلى مناطق مأهولة، ونتيجة لهذه الزيادة المضطردة في السكان تعددت المرافق الرئيسية والخدمات في شتى أرجاء المدينة المنورة.

أ. القصور:

تحتضن عاصمة الإسلام الأولى أقدم الشواهد الأثرية الإسلامية، حيث شيدت القصور والمزارع والضياع، وتعددت الدور والمرافق الرئيسية والخدمات في مختلف أرجاء المدينة المنورة. ففي العصر الأموي شهدت المدينة المنورة نهضة عمرانية واسعة، تمثلت في بناء القصور والدور التي أنشأها الصحابة والتابعون والأمراء والأثرياء، وتركزت غالبية تلك القصور في وادي العقيق المشهور بوفرة مياهه وخصوبة أرضه. وارتبطت بتلك القصور ملاحق أخرى، كالدور، والآبار، والبرك، والسدود، والبساتين. ويذكر أحد مؤرخي المدينة المنورة المتأخرين أن عدد القصور التي كانت قائمة على ضفاف وادي العقيق، تبلغ أكثر من سبعين قصراً. كما تزخر المصادر التاريخية والجغرافية والأدبية بعلومات وافرة عن وادي العقيق، وما شيد على ضفافه من قصور ودور.

لا تزال آثار بعض قصور وادي العقيق باقية ومشاهدة. ويذكر أن عدد القصور التي يعرف أصحابها بلغ أحد عشر قصراً، من أشهرها قصر هشام بن عبد الملك، وقصر عروة بن الزبير، وقصر سعيد بن العاص، وقصر المراحل. ومن القصور المشهورة أيضاً قصر عاصم بن عمرو بن عمر بن عثمان بن عفان الواقع في الجهة الغربية من وادي العقيق. وقد شاهد هذا القصر عدد ممن كتبوا عن المدينة المنورة. ويذكر أن مساحته تبلغ قرابة ٩٠٠ متر مربعاً، وقد بني من الحجارة المغطاة بطبقة من الجص. أما الغرف فيبلغ عددها ثمان غرف مع بعض المرافق داخل الغناء، وألحقت به من الخارج بعض المرافق الإصطبلات والمخازن، وبكة للمسرح، فضلاً عن بعض الغرف الملاصقة لسور القصر من الناحية الجنوبية. ومن الدور المشهورة بالمدينة المنورة دار كلثوم بن الهمد، ودار سعد بن خيثمة، ودار أبي أيوب الأنصاري، ودار عبد الله بن عمر، ودار جعفر الصادق، ودار عثمان بن عفان، ودار أبي بكر الصديق، ودار ربيعة، ودار خالد بن الوليد، ودار عمرو بن العاص، ودار مروان بن الحكم.

ب. الحمامات:

المصادر التاريخية لا تحتوي على معلومات وافرة عن تحديد البدايات الأولى لظهور الحمامات، بيد أنها تشير إلى أنها بدأت تنتشر في العصر الأموي. يذكر أن جرير بن عبدالله البجلي (ت ٥١هـ/٦٧١م) كان له حمام في العاقول، كما يوجد بها حمام آخر بني في عهد ثور الدين محمود زنكي سنة ٥٥٨هـ/١١٦٢م عندما شيد سور المدينة. وكذلك حمام داخل المدينة (ويعرف حالياً باسم حمام طيبة) ببناء السلطان سليمان القانوني سنة

٩٧٣هـ (١٥٦٥-١٥٦٦م) ثم جدد بناؤه في عهد السلطان محمود الثاني سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٨م، حسب النص التأسيسي الذي كان مثبتاً فوق باب الحمام. وقد شيد الحمام من الحجر البازلت، وله مدخل معقود بعقد مديب يقع في دحلة غير عميقة، ويؤدي إلى المسلخ مباشرة، ومسقطه مربع، ويتوسط أرضيته حوض للمياه ذو مسقط مثنى يرتفع عن مستوى الأرضية بحالي مترو واحد، ويسفقه قبة ترتكز على حنايا ركنية، وفي نهايته فتحة باب تؤدي إلى ممر منكسر. على جانبه الأيمن دورات مياه. يؤدي إلى بيت الحرارة، وهو مربع المسقط مغطى بقبة كبيرة مثقبة ومزودة بزجاج غير شفاف. وغطت أرضية الحمام برخام، وبها فتحات لتصريف المياه.

ج. الأسواق

تذكر المصادر التاريخية أن الرسول صلى الله عليه وسلم اختط سوق المدينة المنورة وقال: (هذا سوقكم فلا ينقص منه ولا يضرين عليه خراج). ومع تطور المدينة وتوسعها في العصر الأموي، شهد السوق ظهور الدور التي أقامها خلفاء بني أمية، حيث بنى هشام بن عبد الملك داراً عظيمة في السوق، وجعل لها أبواباً، وجعل لدار السوق حوانيت في أسفلها. ثم بعد ذلك تطورت أسواق المدينة المنورة في العصر العباسي وما تلاه من عصور، فقامت الأسواق مصطفة على امتداد الأزقة والممرات. وقد توزعت أسواق المدينة وتنوعت حسب السلع والصناعات المعروضة بها. وتذكر المصادر



أسواقاً عديدة من أشهرها: سوق الحبابية، وسوق التمارة، وسوق السمانة، وسوق الرواسية، وسوق الفتية، وسوق الخضرية، وسوق الدالين، وسوق الجزارة، وسوق العطارية، وسوق القماشية، وسوق الخردية، وسوق الحدرة (سوقة)، وسوق المناخة.

وفي مطلع القرن الرابع عشر الهجري (العشرين الميلادي) كان بالمدينة المنورة قرابة ٩٣٢ حانوتاً ومخزناً، وأربعة متاجر كبيرة (وكالات).

ثالثاً. العمارة الحربية

تمثل العمارة الحربية فيما شيد من أطام وحصون وأسوار وإبراج، إضافة إلى الخندق الذي نفذ في معركة الخندق في شوال سنة ٦٢٦هـ/٦٢٦م. تذكر المصادر أن عدد الأطام في المدينة المنورة زمن وصول النبي صلى الله عليه وسلم إليها، بلغ ١٩٩ أطماً، منها ١٢٧ تعود ملكيتها للأوس والخزرج (الأنصار) و١١ لقاطنيتها من العرب، و٥٩ لليهود. وهذه الأطام عبارة عن تحصينات عسكرية استفاد منها المسلمون - خاصة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم - في أوقات الحروب والنزاعات، فقد كانت

الواقع في شرقي جماء تضارع، الذي يبلغ طوله قرابة ٣٦ متراً، وعرضه ٢.٥ متراً، وكذلك سد عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان (سد عنتر) الواقع في وادي رانواناء، وهو يتكون في الواقع من ثلاثة سدود متصلة أطوالها ٤٩، ٨٥، ٨٥ متراً.

الكتابات الإسلامية

أدى الدين الإسلامي بصفة الرسول صلى الله عليه وسلم على وجه الخصوص، دوراً عظيماً فيما يتعلق بانتشار القراءة والكتابة في مطلع الإسلام. ولقد أنزل الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم ما يحض على تعلم القراءة والكتابة، حيث قال المولى سبحانه: (اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم). وقال تعالى: (ن والقلم وما يسطرون) وغيرها من الآيات التي لها دلالات واضحة تشي إلى عظيم شأن الكتابة وعلو مكانتها كما أن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم حض على تعلم القراءة والكتابة، سواء من خلال أحاديثه الشريفة، أو أفعاله الكريمة. فقد قال صلى الله عليه وسلم: (ما حق امرئٍ له ما يوصي فيه يبيت ثلاثاً إلا ووصيته عنده مكتوبة) وقال عليه السلام: (قيدوا العلم بالكتابة). ومن أفعاله الكريمة ما ترويه المصادر التاريخية أنه صلى الله عليه وسلم قد طلب يوم بدر ممن لا يستطيع أن يفقدي نفسه من أسرى قريش أن يقوم بتعليم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة.

وعلى الرغم من المكانة المرموقة والدور الرائد الذي لعبته المدينة من حيث تطور الخط العربي والعناية به، إضافة لما تحويه من مخزون هائل من النقوش العربية التي بدورها تغطي مختلف العصور الإسلامية، وعلى الرغم من أن الكتابات الإسلامية تأتي في المقام الأول بين المصادر الأثرية الأصيلة التي يصعب الطعن في قيمتها أو التشكيك في صحتها، إلا أن المختصين في علم الكتابات الإسلامية لم يبرزوا دور المدينة في تطور الخط العربي ونشره في مختلف أصقاع العالم الإسلامي. فقد أهملت إهمالاً تاماً، ولم تحظ إلا ببعض الجهود الفردية.

تزخر منطقة المدينة المنورة. كما تمت الإشارة. بكه هائل من النقوش الإسلامية التي تغطي بدورها مختلف العصور، ويمكننا تقسيم المنطقة إلى قسمين، هما:

القسم الأول - نصوص وثقفتها المدونات التاريخية، ولكن أصولها مفقودة: ويأتي على رأس هذه القائمة ما أورده المصادر من كتابات وتوثيق آيات القرآن الكريم زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والتي قام بكتابتها كتيبة الوحي على الرق، وسب النخيل، والخفاف، وعظام الأكتاف، وغيرها من المواد التي كانت متوافرة في تلك البيئة وذلك الزمان. وكذلك مكاتبات الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الأمراء والملوك والقيصرة والأباطرة التي دعاها فيها إلى الإسلام، وغيرها من مكاتباته صلى الله عليه وسلم. وما ظهر أخيراً وأصبح متداولاً أو محفوظاً في بعض المتاحف على أنها رسائل للرسول صلى الله عليه وسلم فمشكوك في أمرها، بل أن أكثر المختصين يصمونها بالمزورة. ويندرج أيضاً تحت هذا القسم ما أورده المصنفات التاريخية بشأن الصحيفة التي أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بكتابتها لتكون دستوراً يهدف إلى تنظيم الحياة العامة للمجتمع الإسلامي ويحدد علاقته فيما بين أفرادها، وما بين أفراد المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى. كما تزخر المدونات التاريخية بالعديد من شواهد المكاتبات الرسمية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين، إلا أننا ننقص لأصولها، ومنها. على سبيل المثال لا الحصر. مكاتبات الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عند إقطاعه

مأوى وملجأ للنساء والأطفال والشيوخ والعجزة في معركة الخندق في شوال ٥ للهجرة، وما تزال أطلال بعض الأطام باقية حتى اليوم، مثل: حصن كعب بن الأشرف، وأطم الضحيان الذي شيده أحيحة بن الجلاح، وأطم أبي دجانة الساعدي الأنصاري.

من التحصينات الدفاعية المعروفة، الأسوار والبوابات والأبراج. ونظراً للمخاطر التي كانت تتعرض لها المدينة المنورة فقد أحيطت بسور لحمايتها ابتداءً من سنة ٢٦٣هـ / ٨٧٦م، ثم أعيد بناء السور وجدد في حقب زمنية متعاقبة، حيث أعيد بناؤه وجدد في سنة ٣٧٠هـ / ٩٨٠م، وكذلك في سنة ٥٥٨هـ / ١١٦٢م، وأيضاً سنة ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م، ثم في سنة ٩٤٦هـ / ١٥٣٩م.

وتذكر المدونات التاريخية أن السور في العمارة العثمانية كان يرتفع إلى ٢٥م، وبه ٤٠ برجاً تشرف على ضواحي المدينة للدفاع عنها. بيد أن هذا السور قد هدم في سنة ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م نتيجة لتطور وتوسع المدينة، فهدم من ذلك فلك الاختناق وتسهيل الحركة، ودمج الأحياء بعضها ببعض، فضلاً عما تم للمسجد النبوي الشريف من توسعات شملت معظم مساحة المدينة المنورة القديمة.



نقش لأحد المدونات التاريخية

رابعاً - المنشآت المائية

تتمثل المنشآت المائية بما حفر وشق من آبار وعيون، وبما شيد من سدود وبرك. فقد أورثت المصادر ما اشتهرت به المدينة المنورة من آبار وعيون، منها ما كان موجوداً عند الهجرة النبوية الشريفة، ومنها ما أحدث في العصر الإسلامي. وقد بلغ عدد الآبار المشهورة ما يقارب ٢٣ بئراً، تزود المدينة بما تحتاجه من مياه، منها: بئر أريس (بئر الخاتم)، وبئر بضاعة، وبئر انس بن مالك، وبئر غرس، وبئر عثمان بن عفان (بئر رومية)، وبئر مسعونة، وبئر عروة بن الزبير. هذه الآبار منها ما دخل ضمن نطاق التوسعات التي تمت في المسجد النبوي الشريف، ومنها ما دخل ضمن نطاق الأملاك الخاصة. فقد ذكرت المصادر أن عدد العيون في المدينة المنورة بلغ قرابة ٤٤ عيناً، كما اشتهرت المدينة بوجود عدد من القنوات خاصة تلك التي شقها مروان بن الحكم (والي المدينة المنورة زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان) الذي شق عين الشهداء، وكذلك عين الزرقاء، وهي العين التي عهد بها بالرعاية والعناية للخلفاء والأمراء المسلمون حتى العهد الحالي.

أما فيما يتعلق بالسدود، التي تعتبر من أهم المنشآت المائية التي عرفتها المدينة المنورة منذ فجر الإسلام، فإن الباقي منها حتى اليوم قليل مقارنة بما كان سائداً في العصور الإسلامية الأولى، ومنها سد عاصم

أ - النقوش التأسيسية: تعتبر النقوش التأسيسية من أهم المصادر التي تؤكد لإقامة المنشآت الدينية، والمدنية والحربية، واسماء وألقاب من أمروا أو قاموا على بنائها. كما أنها تحدد أزمانه إنشاء أو ترميم أو تجديد المنشآت المعمارية كالمساجد والخانات والمنشآت المائية والقلاع والحصون وغيرها. وتزخر منطقة المدينة المنورة بالعديد من النقوش التأسيسية التي تغطي مختلف الحقب. ففي العصور المتأخرة هناك عدد من اللوحات التأسيسية التي تتعلق بعمارة أو تجديد الحرم النبوي وبعض المرافق العامة كالمساجد والرباطات والعيون، ومن أهم النصوص التأسيسية الموجودة، والتي تؤرخ لتشييد أو تجديد لبعض المنشآت المعمارية في الجزيرة العربية، ما وجدت في المسجد النبوي الشريف، فقد أُرخت ما مر به المسجد من تجديدات وإضافات وتوسعات وعمارة على مر العصور التاريخية الإسلامية، وغير ذلك من نصوص تأسيسية.

ب - النقوش التذكارية: وهي من المصادر التي يعول عليها في فهم مجمل أحوال المجتمعات الإسلامية المبكرة. فهي تعكس جوانب عديدة من حياة تلك المجتمعات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو اللغوية أو الدينية وغيرها. إلا أنه يغلب على هذه النوعية من النقوش المسحة الدينية، فغالبيتها عبارة عن مآثورات وأدعية دينية كتبت لطلب المغفرة والدعاء والتوبة والترحم وتأكيد الإيمان وغير ذلك من المصطلحات الدينية الإسلامية. قام بكتابة هذه النقوش السكان المقيمون أو القاصدون



للأماكن المقدسة بهدف الحج والعمرة أو التجارة. وتبدأ في تاريخها من القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، وحتى عهود متأخرة، والمؤرخ منها قليل مقارنة بما هو غير مؤرخ. وتعتبر نقوش جبل سلع أقدم ما وصل من هذه النوعية من النقوش حتى الآن، حيث تنسب في تاريخها إلى السنة الخامسة للهجرة، إلا أن هناك أعداداً كبيرة من النقوش المؤرخة وغير المؤرخة التي تنتشر في المناطق القريبة من المدينة، والتي يصعب حصرها أو إبراز أهمها في مثل هذا المقام.

ج - النقوش الجنائزية (شواهد القبور): وتتضمن معلومات قيمة سواء فيما يتعلق بالأسماء والكنى والألقاب والأنساب وتواريخ الوفاة (التي في أحيان كثيرة تحدد اليوم والشهر والسنة) أو فيما يتعلق بالخط وما يلحقه من عناصر زخرفية متنوعة، إضافة لمصاميتها الدينية واللغوية. فلقد كشف عن العديد من النقوش الشاهدية في المناطق القريبة من المدينة المنورة مثل: الريدة، ودير، وجبل الرس، وغيرها من المواضع. وبعض هذه الكتابات الشاهدية محفوظة في المتاحف الإقليمية، وبعضها الآخر مازال باقياً في مواقع الأصلية، هذا وقد درس عدد منها وبقي النماذج لم يدرس.

د - النقوش الإخريفية: واستخدمت الكتابات للتوثيق، كما استخدمت لتؤني دوراً رئيسياً كعنصر زخرفي، حلّيت به الأعمدة، والعقود، والدعائم، والمحاريب، والقباب، والأشائر، والواجهات، وكسيت به جدران المساجد، والأبواب والشبابيك والأسقف.

للأراضي، التي وثقتها المصادر التاريخية والتي منها - على سبيل المثال - ما يلي:

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحارث المزني أعطاه من العقيق ما أصلح معتملاً إن صدق)، وكتبه معاوية، ثم ختمه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بخاتمه المنقوش عليه (محمد رسول الله). بالإضافة إلى مكاتبات الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولاته وقواد جيوشه خلال الفتوحات الإسلامية وبعدها. ولا بد من الإشارة إلى أن ثمة أعداداً هائلة من النقوش التأسيسية والشاهدية التي تمثل مختلف العصور، والمذكورة في المدونات التاريخية لا تزال مفقودة حتى الآن، منها، على سبيل المثال، ما تشير إليه المصادر التاريخية من وجود حجر منقوش على باب بئر أريس فيه ذكر لإحدى صدقات عثمان بن عفان رضي الله عنه. ويندرج تحت هذا أيضاً ما يطلق عليه المصاحف العثمانية التي تحتفظ بها بعض المكتبات الإسلامية، والمتاحف والمساجد الأثرية التاريخية، وهي مصاحف تنسب للخليفة عثمان بن عفان، بيد أنها في واقع الأمر تعود لحقبات زمنية متأخرة، فضلاً عن أنها لم تكتب بخط واحد، فهي تتباين في خطوطها، ويتضح أنها لم تدون في عصر واحد. ومن الممكن بكثير من الإلمتنان، أن نخلص إلى أن ما هو موجود الآن في متحف طاشقند والمشهد الحسيني بالقاهرة، ومتحف الآثار الإسلامية باستانبول، ومتحف طوب قابي سراي باستانبول، ما هي إلا نسخ متأخرة زمنياً عن فترة خلافة عثمان بن عفان، ولعله من الأرجح أنها نسخت عن أصل عثماني قديم.

وتشير المصادر أيضاً إلى ما قام به السلطان العادل نور الدين محمود زنكي في سنة ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م عند بنائه سور المدينة وكتابه اسمه على باب البقيع، وصورة النص في الحديد المصغع به الباب ما نصه: (هذا ما أمر به عمل العبد الفقير إلى الله تعالى محمود بن زنكي بن أفسنقر غفر الله له، سنة ٥٥٨هـ). وتذكر المصادر التاريخية أيضاً أنه كان بجانب قصر مسلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير حجر مكتوب عليه ما نصه: (أنا مسلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله على ذلك أحيا وأموت وأبعث إن شاء الله). كما تشير المصادر أيضاً إلى ما قام به زياد بن عبيدالله، عندما كان والياً على المدينة لأبي العباس في سنة ١٢٨هـ/ ٧٥٥م، من عمل رحبة لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتابه على لوح من ساج مضروب بمسامير، وفيه: (أمر عبدالله أمير المؤمنين أكرمه الله بعمل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمارة هذه الرحبة توسعة لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمن حضره من المسلمين في سنة إحدى وخمسين ومائة ابتغاء وجه الله والدار الآخرة...). كذلك ما ذكره السموهوي عندما أشار إلى قبر كتب عليه ما نصه: (أنا أسود بن سواده رسول رسول الله عيسى ابن مريم إلى أهل هذه القرية). كذلك فإن النصوص التي كانت مدونة في المسجد النبوي الشريف، بالرغم من فقدان أصولها، إلا أنها مازال مسطرة في كتابات المؤرخين والرحالة الذين زاروا المسجد النبوي ودوتوا مشاهداتهم عنها، ومن أبرزهم الحربي في كتابه (المناسك) الذي أشار فيه إلى النصوص كافة المتعلقة بالمسجد كل في موضعه. أيضاً ابن رسته الذي قرأ هذه النصوص - كما صرح هو بذلك - في أثناء زيارته للمسجد سنة ٢٩٠هـ/ ٩٠٢م.

القسم الثاني - نصوص إسلامية موجودة أصولها: على الرغم من أهمية حقبة الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، وما تخللها من أحداث جسام، ومكاتبات عديدة، إلا أن ما وصلنا من تلك الحقبة يعد قليلاً جداً. أما الحقبة الإسلامية التالية فنماذجها أكثر من أن تحصى. وعلى أية حال، يمكن تقسيم الكتابات الموجودة أصولها إلى الفروع التالية:

(الهوية السعودية) والوحدة الوطنية

حمزة قبلاز المزيني



المناطق التي لا ينتمون إليها. والمؤكد أن هذا الاستثناء لا تقره الأنظمة التي وضعتها الدولة ولا ترضى عنه القيادة السياسية التي تجعل في رأس سلم أولوياتها المساواة بين المواطنين - على اختلاف المناطق التي جاؤوا منها - في الحقوق والواجبات؛ لكن هذا الواقع لا يخفى على المتضررين منه.

ولم تقض (الهوية السعودية) الجامعة على بعض مظاهر التمايز الطبقي والقبلي التي ربما تصل حدود العنصرية، أو التهمين من وجودها. ويعرف القارئ الكريم بعض تلك المظاهر التي كانت وراء إثارة بعض القضايا الخاصة بكفاءة النسب في المحاكم، خلال السنين الماضية القريبة أو المتأخرة بالانتماءات القبلية.

ويأتي في مقدمة (الهويات) التي تتهدد (الهوية السعودية) الجامعة تلك الهويات التي تتصل بـ (الهوية العرقية). فلا يزال هذا العامل واحداً من أهم العوامل المؤثرة للسندس الاجتماعي. ومن الملاحظ أن ما يسمى بـ (الصحة الإسلامية) التي غمرت الوطن خلال العقود الثلاثة الماضية لم يقتصر مداه على (التيار السلفي) المهيمن بل تعدته إلى المذاهب الإسلامية الأخرى التي ينتمي إليها بعض المواطنين السعوديين.

نشأ عن هذه الظاهرة محاولة المنتمين

هناك ما يدعو إلى التخوف من بعض العوامل التي يمكن أن تقود إلى إضعافه، وهو ما سيؤدي - لا سمح الله - إلى إضعاف الوحدة الوطنية.

وأعتقد أن هناك خطراً حقيقياً يتهدد هذه الوحدة الوطنية ينبع من القصور في فهم ماهية (الهوية). فعلى الرغم من التجانس الذي يصل إلى حد التماثل في كثير من مظاهر الحياة في وطننا إلا أننا لم ننجم إلى الآن نجاحاً كبيراً في استثمار هذا التجانس في تكوين هوية تتجاوز بها الانتماءات المحلية الضيقة.

فلا يزال كثير منا يرى أن الهوية المحددة له تنبع من هذه الانتماءات قبل - الوطنية. على الرغم من الاعتراف الذي يكاد يجمع عليه بوجود (هوية) واضحة يمكن أن توصف بـ (الهوية السعودية). وتكمن العوامل التي تؤدي إلى إخفاء هذه الهوية في الأسقية التي يوليها هؤلاء لـ (هوياتهم) الخاصة على (الهوية) الوطنية الجامعة.

هناك خطر حقيقي

يتهدد الوحدة الوطنية ينبع

من الفشل في تكوين

(هوية) تتجاوز الانتماءات

المحلية الضيقة

وإذا ما استعرضنا هذه (الهويات) الخاصة فإننا نجد أن الشعور بالانتماء إلى إقليم معين كان - ولا يزال - واحداً من العوامل المفرقة. فلا يزال كثير من المواطنين ينظرون إلى انتمائهم إلى إقليم معين على أنه من أوضح (الهويات) التي تعرفهم أو (تميزهم) عن غيرهم وهو مقدم على غيره.

وربما يتبع هذا الانتماء الإقليمي بعض (المنافع) التي يجنيها بعض المنتمين في التوظيف أو الأولوية في تولي الإدارة حتى في

يجد الملاحظ للمشهد الوطني السعودي أن قدراً كبيراً من التجانس قد تحقق بين المواطنين السعوديين في العقود الثمانية الماضية. ويمكن الإشارة هنا إلى بعض مظاهر هذا التجانس. فمنها ما يبدو تجانساً كلياً في ملابس الرجال في المملكة (وإن أحدثت عن النساء) فقد اختفت التفرقات المحلية لألبسة الرجال التي كانت تميز كل منطقة، بل كل مدينة وإقليم، وصار السعوديون جميعاً - تقريباً - يلبسون قطعاً من الملابس متشابهة؛ فهم يلبسون الثوب الطويل المفصل بطريقة تتميز عن الطرق التي تفصل بها الثياب في العالم العربي، بل في منطقة الخليج كذلك، ويعتصرون الغتر (أو الشماغ) بطريقة معينة ويلبسون العقال بطريقة يختلفون فيها عن غيرهم.

وهناك تجانس في الطعام الذي يأكلون؛ إذ اختفى كثير من ألوان الطعام المحلي، واقتصر ظهورها على المناسبات، وشاع - في مكانها - قائمة طعام تكاد تكون واحدة تتوسطها (الكبسة) يشكّلها المعهود، والأمر نفسه في القهوة والشاي. وشاعت طريقة واحدة في بناء المنازل، ما كان منها لسكن أسر متعددة، كالعمائر، وما كان منها خاصاً على طريقة الفلل (وأظهر ما تتميز به الفصل بين مداخل الرجال ومداخلهم ومداخل النساء).

أما الأسباب التي أدت إلى هذا التجانس فبأني على رأسها الاستقرار السياسي لفترة طويلة وهو ما أسس لنظام تعليم موحد. وأدت المناهج الموحدة إلى غرس قيم وطنية واحدة تقريباً في نفوس الطلاب على تنوع انتماءاتهم. ومنها النظام الموحد الذي تعمل بموجبه الأجهزة القضائية والتنفيذية والإدارية.

لذلك كله، لن يخفى على الملاحظ للشأن العام في المملكة هذا القدر الكبير من التجانس بين المواطنين السعوديين. فلا تكاد تميز واحداً عن آخر من حيث الشكل الظاهري (أستثنى هنا الذين ينتمون إلى المؤسسات الدينية لمختلف المذاهب في المملكة؛ فهم يختلفون في لباسهم الرسمي).

ومع هذا القدر الكبير من التجانس إلا أن

هذه الشكاوى باستخفاف؛ فهي تقوم على واقع يمكن أن يشعر الملاحظ بمرارته إذا ما وضع نفسه في موضع أتباع هذه التيارات.

وللحد من خطورة هذا الوضع يجب علينا جميعاً أن نبحث عما يجمعنا (في ظل هذا الوطن الجامع. ومن المؤكد أن هناك كثيراً من

لم تقصّ الهوية

السعودية) على مظاهر

التماييز الطبقي والقبلي التي

ربما تصل حدود العنصرية،

أو التهمين من وجودها

الأمر الذي يمكن أن تؤدي بنا إلى هذه المواطنية الحقّة. وأول العوامل التي يمكن أن تعالج هذا الوضع أن نحترم - جميعنا - اختيارات الآخرين المذهبية مادام أنها تعلن

إلى كل واحد من الانتماءات المذهبية الإعلان عن نفسه ودعوة أتباعه إلى البحث عما يميزهم عن غيرهم. ومن مظاهر هذه (الصحة) هذا (الصخب) الذي تجده في المنتديات التي تتبع هذه الانتماءات في فضاء الإنترنت.

ومن المؤكد أن كل واحد من هذه الانتماءات يعمل على إشهار صوته والزعيم لأتباعه بأنه الوحيد الذي على الحق وأن المذاهب الأخرى ليست إلا مبتدعة أو ضالة. وربما وصل التنازع إلى حد القطيعة بين أتباع هذه الانتماءات.

ومن المؤكد أن قدراً كبيراً من (المسؤولية) يقع على (التيار السلفي) المهيمن الذي كان بإمكانه أن يحد من هذا التنازع لو أنه لم يقع ضحية لـ (الصحة) التي كان من مظاهرها (المفاصلة) السياسية مع الآخرين.

ويرى أتباع الانتماءات المختلفة أن (الشراكة) في الوطن تقتضي أن تحترم كافة الفئات الاختيارات العقيدية والفقهية لغيرها. ولا تزال هذه الشكوى قائمة ويمكن أن يلمسها كل من يلتقي بالمواطنين السعوديين الذين ينتمون إلى تلك الانتماءات. ولا يمكن النظر إلى

انتماءها للوطن.

ويمكن أن تبدأ في معالجة هذا التناظر (المذهبي) بتجريد المناهج الدراسية من المواقف التي يمكن أن تفهم على أنها (تعاليم) على المذاهب الإسلامية الأخرى أو (تبدعها) أو (تكفرها)، وصياغة هذه المناهج بطريقة تجعلها عوامل مؤلفة غير مفرقة وذلك بقصرها على ما يجمع بين المسلمين من المشتركات والتركيز فيها على الأخلاق الإسلامية بدلاً من الاهتمام الزائد بتفصيلات عقيدة وفقهية ينبغي أن يتعلمها الطلاب والطالبات في بيوتهم.

ولو خلصت المناهج - في أقل التقدير - من التركيز على رسم الفوارق بين التيار السلفي والاختيارات المذهبية الأخرى لكان هذا أكبر عامل في القضاء على مظاهر الشحنة التي تنخر في وحدتنا الوطنية التي بناها المؤسسون ببعد جهيد، ولكننا عرّضنا التجانس الواضح بغرس المواطنة القائمة على الشراكة الحقيقية في الوطن الواحد.

الوطن، ٢٠٠٧/١١/٢٢

أمنستي: معاكمة المحامي اللاحم أمر غير منطقي

اللاحم: قضية الفتاة تلخص أزمة القضاء السعودي

للمهنة أو طرده من مهنة المحاماة لأنه ببساطة قد دافع عن ضحية شابة لعملية اغتصاب جماعي. وينبغي أن يسمح له بأن يؤدي واجباته المهنية على أفضل وجه ومن غير تهريب أو عرقلة أو مضايقة أو تدخل غير مناسب).

وكانت وزارة الداخلية قد وجهت إلى اللاحم في ١١/٢١ الماضي تهمة (إهانة المجلس القضائي الأعلى وعدم إطاعة قواعد وأنظمة) السلطة القضائية، ما يمكن أن يؤدي إلى تعليق ممارسته لمهنة المحاماة أو طرده منها. ومثل هذه العقوبة يمكن أن ترقى إلى مرتبة الانتهاك للفظ للمعايير الدولية التي تحمي سلامة مهنة المحاماة.

ومضى مالكولم سمارت قائلاً: (إن هذه التدابير الجديدة ليست سوى شاهد جديد على افتقار السلطة القضائية في السعودية للاستقلالية، وهذا باعث قلق طالما أعربت منظمة العفو الدولية عنه. فالقضية يرمتها تمسك أوجه التناقض التي يتسم بها النظام القضائي، ولا سيما تحامله البنيوي ضد المرأة،

قالت منظمة العفو الدولية في ٢٠٠٧/١٢/٤ إنه يجب إسقاط التدابير التأديبية التي اتخذت ضد المحامي السعودي عبد الرحمن اللاحم فوراً إذا تبين أنه قد بوش بها حصرياً بسبب أنشطته المشروعة في الدفاع عن ضحية للاغتصاب صدر بحققها حكم بالجلد ٢٠٠ جلدة وآخر بالسجن. لقد استدعى عبد الرحمن اللاحم للمثول أمام لجنة تأديبية في ٥ ديسمبر ٢٠٠٧ لانتقاده علناً المعاملة الجائرة التي تلقتها موكلته على أيدي القضاء. إن انتقد قرار المحكمة بمعاملتها كمجرمة بعد أن صدر حكم أولي بحققها في نوفمبر ٢٠٠٦، عوضاً عن اعتبارها ضحية، ونقل عنه قوله إن القضية (تلخص المشكلات الرئيسية التي تعاني منها السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية).

وتعليقاً على التدابير التأديبية بحق المحامي، قال مالكولم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنه (من غير المقبول تآثراً أن يواجه عبد الرحمن اللاحم احتمال تعليق ممارسته

ويمكن أن ترد هذه التدابير محامين آخرين عن الدفاع عن ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة).

وقالت منظمة العفو الدولية بأن تفاقم طبيعة الإجراءات التأديبية يثير من بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن احتمال إخضاع عبد الرحمن اللاحم للعقوبة بسبب قيامه بواجباته المهنية كمحام. فهذه الإجراءات تخضع لتحكم وزارة العدل، تساعدها في ذلك النيابة العامة، التي تخضع في الوقت الراهن لوزارة الداخلية، وبذا فاستقلاليته وعدم تحيزها موضع شك كبير. فيمقتضى قانون ممارسة مهنة المحاماة الصادر في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١، تسيطر وزارة العدل على مهنة المحاماة بصفتها السلطة الدستورية التي تصدر رخص ممارسة المهنة وتتولى تأديب المحامين. وقد ورد أن الاتهام قد وجه إلى عبد الرحمن اللاحم من قبل النائب العام وأنه سوف يمثل أمام لجنة من ثلاثة أعضاء شكلها وزير العدل لسماع قصته. وهو مخول بأن يتلقى المساعدة من محام للدفاع. ويمقتضى قانون ممارسة مهنة المحاماة، من الممكن استئناف قرار لجنة التأديب أمام مجلس النظام، وهو أعلى محكمة إدارية للاستئناف في النظام القضائي للمملكة العربية السعودية.

هيومان رايتس ووتش: يجب منع قاضي محكمة التمييز من تولي القضية

وزارة العدل تستهدف ضحية الإغتصاب

محمد شمس

قاضي التمييز لأنه غير محايد. كما انتقدت تسريب ملف القضية إلى موقع سلفي، في حين أن محامي الضحية لم يستطع الحصول عليه ليدافع عن الضحية. وجاء في البيان الجديد هذا:

رداً على الاستنكار الدولي للقضية نشرت وزارة العدل بيانين صحفيين على موقعها الإلكتروني في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٧، راعيةً في البيانين أن ضحية الإغتصاب اعترفت بالتورط في أعمال مُحرمة وأنها خلعت ثيابها في السيارة قبل الإغتصاب. وجاء في البيان الثاني أن (السبب الرئيسي في حصول «الإغتصاب» هي المرأة والشخص المصاحب لها حيث عرضا نفسيهما لهذه الجريمة التكرار، وتسببا في وقوعها لمخالفتها أحكام الشرع المطهر). وأعربت الوزارة عن أسفها لدفاع الإعلام الذي (في غير محله) عن المرأة. وظهر التلفزيون يلومها على الهجوم ويلعب بقوة إلى أنها تورطت في حادث زنا. وقالت الباحثة فريدة صيف: (كان رد وزارة العدل على الانتقاد الموجه إليها جراء حكمها غير العادل رداً مروعاً، في البداية حاولوا إسكات المرأة، ثم يحاولون الآن تشويه صورتها أمام الرأي العام السعودي).

وأشار البيان إلى أنه في ٢٧ نوفمبر الماضي نشرت صحيفة عكاظ حواراً مع القاضي إبراهيم بن صالح الخضيري قاضي محكمة تمييز الرياض، وهي المحكمة التي ستنظر الطعن الذي قالت المرأة السعودية إنها تعتزم التقدم به. وإته على ضوء تصريحه للصحيفة، فوجب ألا يُسمح للقاضي الخضيري برئاسة أية مداوالت في القضية. فمثل هذه التصريحات من قبل القضاة بعيداً عن المحكمة تقوض من حيادهم ومن قدرة الضحية على أن تحظى بجلسات محاكمة عادلة.

كما أشار البيان إلى أنه في ٢٤ نوفمبر نشر أحد المشاركين بموقع الإلكتروني السعودية هو (www.alsaha.com) ما يبدو أنه أجزاء من الحكم الأول الصادر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ وهو مكتوب بأسلوب يشبه كثيراً بيان وزارة العدل في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧. ولم تقل المرأة أو محامها قط الحكم الأول أو حكم ١٤ نوفمبر على الرغم من المحاولات المتكررة للحصول عليه. وكتب المشاركون بالموقع الإلكتروني أن أحد القضاة في محكمة الطفيف العامة هو مصدر معلوماته. وقال المحامي اللّاحم إن بيان وزارة العدل، والحكم على ما يبدو، جاء استناداً إلى أقوال أدلى بها المختصون للتقليل من فداحة قضيتهم.

السماح لزوجي بأن يدخل القاعة معي. وقال لي أحد القضاة إنني كاذبة لأنني لا أذكر التاريخ على وجه التحديد. وراحوا يقولون: لماذا غادرت بيتك؟ لماذا لم تخبري زوجك «أين كنت ذاهبة»؟.

ورأت فريدة صيف أن ضحايا العنف الجنسي في السعودية يواجهون (معوقات كثيرة في النظام القضائي الجنائي) وأن (التحقيق معهم وجلسات المحكمة قد تعمق من صدمة الاعتداء الأولية أكثر من احتمال توفيرها للعدالة).

وانتقدت المنظمة الحقوقية التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، القاضي المهنأ، قاضي الطفيف، لأنه منع محامي السيدة وهو عبد الرحمن اللّاحم، من دخول المحكمة ومن أي تمثيل لها في المستقبل، دون سبب واضح. كما صادر بطاقة هوية المحامي التي تصدرها وزارة العدل. ويواجه اللّاحم جلسة تأديبية في وزارة العدل في ٥ ديسمبر/كانون الأول، حيث يمكن أن تتضمن العقوبات الإيقاف عن العمل لمدة ثلاثة أعوام والإيقاف من مهنة المحاماة. المعروف أن اللّاحم محامي سعودي معروف بتولي قضايا حقوق الإنسان، وكان قد خطف في وقت مبكر من هذا العام لرفع قضية ضد وزارة العدل لفشلها في توفير نسخة له من نص الحكم ضد موكلته بحيث يتسنى له إبعاد النقض في الحكم. وعلى الرغم من قوله في المحكمة والوزارة مرات كثيرة، فلم يحصل على نسخة من ملف القضية أو من الحكم. وقالت سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومان رايتس ووتش: (يظهر من قرار منع محامي ضحية اغتصاب من الاطلاع على القضية ضعف احترام السلطات السعودية لمهنة المحاماة ولل قانون بشكل عام).

ورأى بيان المنظمة أنه (لا يوجد حالياً سيادة القانون في السعودية، التي لا يوجد بها قانون جنائي مكتوب. ولا يتبع القضاة قواعد إجرائية معينة ويصدرون الأحكام التعسفية التي تتفاوت إلى حد كبير فيما بينها). وكثيراً ما يتجاهل القضاة إصدار الأحكام كتابياً، حتى في القضايا التي يُحكم فيها بالإعدام. وأحياناً ما ينكر القضاة على الأفراد حقوقهم في التمثيل من قبل محامي. وفي مايو/أيار ٢٠٠٦ طرد قاضي في جدة محامياً من قاعته وكان يتراجع في قضية مدنية، وهذا على أساس من انتماؤه إلى الطائفة الإسماعيلية. وما زالت المحاكمات ممنوعة على العامة).

أتهبت هيومان رايتس ووتش بيانها هذا ببيان آخر صدر في ٢٩ نوفمبر الماضي، انتقدت فيه وزارة العدل السعودية وقاضي المحكمة ورأت ضرورة منع

في الموضوع المثار حول قضية (فتاة الطفيف) والتي أخذت أبعاداً محلية ودولية واسعة، وسببت في نفد عالمي للحريات في المملكة ولجهازها القضائي، أصدرت هيومان رايتس ووتش بيانين حول القضية، أثارتهما اعتراضاتها على المحاكمة غير العادلة، وطالبت الملك عبدالله بضبط الجهاز القضائي السعودي وتحقيق العدالة بإسقاط الأحكام الصادرة.

فُتحي بيانها الصادر في ١٧/١١/٢٠٠٧، أشارت المنظمة إلى مضاعفة المحكمة عقابها لضحية الإغتصاب، وأنها ضاقت محامي الضحية ومنعته من متابعة القضية وصادرت ترخيص مزاولة المهنة الخاص به. وأشارت إلى أن مسؤول بمحكمة الطفيف العامة، التي أنزلت الحكم يوم ١٤ نوفمبر إن المحكمة قد زادت من عقوبة المرأة بسبب (محاولتها التحويل والتأثير على القضاء بواسطة الإعلام). ودعت منظمة هيومان رايتس ووتش الملك عبد الله إلى إلغاء الحكم فوراً وإسقاط كل التهم الموجهة لضحية الإغتصاب وأمر المحكمة بالكف عن مضايقاتها لمحاميها.

وقالت فريدة صيف الباحثة بقسم حقوق المرأة في هيومان رايتس ووتش: (هذه امرأة شابة شجاعة تواجه الجلد والسجن لتحديثها علناً عن جهودها السلي لتحقّق العدالة)، وتابعت قائلة: (ولا يقتصر هذا الحكم على إرسال رسالة إلى ضحايا العنف الجنسي مفادها ألا يلجأ لتوجيه الاتهامات إلى المعتدين في المحاكم، بل أيضاً يعني توفير الحماية والإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم).

وكانت الفتاة قد تعرضت لاغتصاب سبعة رجال، وعلى الرغم من مطالبات الادعاء بتوقيع أقصى العقوبة على المعتصبين: فإن محكمة الطفيف حكمت على أربعة منهم بالسجن من عام إلى خمسة أعوام، وعدد جلسات تراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠٠ جلسة، وقد أدبوا بالاختطاف دون إثبات وقوع الإغتصاب، حيث أن القضاة تجاهلوا دليل الإثبات الخاص بتسجيل فيديو من جهاز هاتف خلوي سجل فيه المهاجمون الاعتداء.

وتابع البيان بأن هيومان رايتس ووتش قد التقت بالضحية الشهر الماضي (ديسمبر) ووصفت الاتهامات والإجراءات القضائية والمعاملة التي تلقّتها في المحاكمة فقال: (في الجلسة الأولى قال «القضاة لي: أي علاقة كانت تربطك بهذا الشخص؟ ولماذا غادرت بيتك؟ وهل تعرضت هؤلاء الرجال؟ وسألوني أن أصف لهم المشهد. وراحوا يصيحون في وجهي، ووجهوا لي الإهانات. ورفض القاضي

وجوه حجازية

عبدالله دحلان (١٢٨٨هـ - ١٣٦٢هـ)

عبدالله بن صدقة بن زيني دحلان الشافعي المكي. عالم فلكي، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وكثيرا من المتون في عدة فنون. وطلب العلم فقراً على علماء عصره من علماء المسجد الحرام، منهم خاله السيد عمر شطا، وخاله السيد بكري شطا، والشيخ عابد مفتي المالكية، ولازمه وقرأ عليه كثيراً. كما لازم أيضاً ملازمة تامة الشيخ محمد بن يوسف خياط، وقرأ عليه في عدة فنون، وأخذ عنه علم الفلك ودرس بالمدرسة الصولتية، وعُيِّن إماماً بالمسجد الحرام ورئيساً لعين زبيدة، ومفتشاً لدوائر الحكومة بمكة المكرمة إلى جانب تدريسه بالمسجد الحرام. توفي رحمه الله بأندونيسيا. له: إرشاد ذوي الأحكام إلى واجب القضاة والحكام: زبدة السيرة النبوية (في ثلاثة أجزاء): تحفة الطلاب في قواعد الإعراب: خلاصة الترياق من سموم الشقاق: مفتاح القراءة ودليله (١).

عثمان الرازي (١٣٦٠هـ - ١٣٣١هـ)

عثمان بن محمد بن أبي بكر بن محمد الرازي. أديب الديار الحجازية وشاعرها في عصره. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وطلب العلم. لازم السيد أحمد دحلان ووجد في طلب العلم حتى انخرط في سلك المدرسين والأئمة بالمسجد الحرام. كانت له قيمة سياسية واجتماعية، وكان شخصاً جوالاً أكثر من رحلاته في بلاد الإسلام من الأسقانة إلى أندونيسيا والهند فالصين واليابان ومصر وسوريا. قيل أنه كان شديد النفور من الخرافات الرائجة، ومناصراً لآراء الإمام محمد عبده ومحمد رشيد رضا على قلة

من ينتصر لهما في بيئته. وكان ميلاً إلى الأدب من صغره، فمازال يطالع كتب الأدب ودواوينه حتى بلغ من ذلك الغاية، وأصبح من كبار الأدباء والشعراء. توفي رحمه الله بمكة المكرمة. له: الأنوار المحمدية، شرح البديعية: نقد الرحلة الحجازية للببتوني (٢).

عبدالستار الدهلوي (١٢٨٦هـ - ١٣٥٥هـ)

عبدالستار بن عبد الوهاب، أبو الفيض وأبو الإسعاد الدهلوي، من العلماء الأفاضل، المحدث المؤرخ والمدرس بالمسجد الحرام. ولد بمكة المكرمة وحفظ القرآن الكريم وطلب العلم، فقرأ بالمدرسة الصولتية وأخذ عن شيوخها ومنها تخرج، ثم لازم حلقات دروس المسجد الحرام وأخذ عنهم: منهم الشيخ عباس بن صديق مفتي مكة المكرمة، أخذ عنه في التفسير والحديث والفقه وغير ذلك، وأجازته في رواية الحديث، وأخذ عن كثير من علماء مكة المكرمة وعلماء المدينة المنورة والقادمين من الأفاق وهم: السيد أحمد دحلان، والشيخ عبدالرحمن سراج، والشيخ أحمد أبو الخير مرداد، والشيخ محمد حسب الله، والسيد حسين الحبشي، والشيخ محمد أنصاري السهارنفوري، والشيخ عبد الحق الإله آبادي، والشيخ صالح بن عبدالله السناري، والسيد صالح الزواوي، والشيخ عبدالجبار برادة، والشيخ محمد علي ظاهر الورتري المدني، والشيخ فالح الظاهري، والشيخ محمد القاوقجي، والشيخ أحمد بن اسماعيل البرزنجي، والشيخ عثمان الداغستاني، والسيد محمد بن جعفر الكتاني.

وابنه السيد عبد الحي الكتاني وغيرهم. درس بالمسجد الحرام وكانت حلقة درسه عند باب المحكمة الشرعية بعد صلاة العصر، وكان يدرس في خلوته برباط الداودية، وكانت دروسه في الحديث والتفسير ومصطلح الحديث، وأخذ عنه عدد من طلاب العلم منهم: الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، مدير مكتبة الحرم المكي الشريف، والشيخ عمر عبد الجبار، والشيخ زكريا بيلا، المدرس بالمسجد الحرام رحمهم الله تعالى.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة، وخلف آثاراً من مؤلفاته الخطية تشهد له بغزارة العلم وسعة الإطلاع في الحديث ومصطلحاته وأسانيده والتاريخ والتراجم، وكانت هذه المؤلفات ضمن مكتبته التي ضمت إلى مكتبة الحرم المكي الشريف.

مؤلفاته: السلسل الرحيق، أو نور الأمة بتخريج كشف الغمة (٦ مجلدات)، فيض الملك المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والرابع عشر على التوالي: أزهار البستان الطبية النشر في ذكريات أعيان كل عصر: ما قاله الأساطين: السلسلة الذهبية في الشجرة الحبيبة: نزهة الأنظار والفكر فيما مضى من الحوادث والعبر: نثر المائر فيمن أدركت من الأكابر: أعذب الموارد في برنامج كتب الأسانيد عدة المسلسلات: النجمة الزاهرة في أفاضل المائة العاشرة: سرد النقول في تراجم الفحول: مقدمة في النسب: تحفة الأحباب في بيان اتصال الأنساب: الإنصاف في حكم الإعتكاف (٣).

(١) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٩٤: وعبد الجبار. عمر، سير وتراجم، ص ٢٠٨: وغازي عبد الله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٤٨.

(٢) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٤، ص ٣٧٨، ما رأيت وما سمعت، ص ١٥٣. والغزالي، أحمد بن إبراهيم، شذرات الذهب، ص ٣٩٣: والحمد، عبدالله، الشعر في الجزيرة العربية خلال قرنين، ص ٢٩١: والأنصاري، عبدالقدوس. عثمان الرازي، المنهل ج١، ص ٥٩٨: والبيلاوي، عاتق، هدير الحما في تاريخ البلد الحرام، تراجم شعراء مكة على مر العصور، ج٣، ص ٨٠٦-١١٣.

(٣) غازي عبدالله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٤: وعبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٩٦. وأبو سليمان، محمود بن سعيد، تشنيب الأسما، ص ٣٠٣. والقاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد شيوخه من أعلام الحرمين، ج٢، ص ٣١٢. وابن سلم، أحمد سعيد، موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين، ج١، ص ٣٦٥. وانظر أيضاً معجم الكتاب والمؤلفين، ج١، ص ٥٨.

أردية الظهر والعفاف الوهابية

بالأميركيين والغربيين وهي أقوى وأوثق وأقرب وأعمق تاريخياً؟

كيف يصبح عدو الوهابية عميلاً لأعداء الإسلام من (يهود ونصارى حسب قولهم) ولا ينظرون إلى تلك الصلة الحميمة بين أولئك الأعداء وآل سعود، وحلفاء آل سعود كملك الأردن ورئيس مصر؟

كيف قبلوا أن يبرروا قمع حماس وحصار غزة، في حين أن البديل بالنسبة لهم شخص مثل محمود عباس كان إلى الأمل القريب ينعتونه الوهابيون بأنه (ماسوني، بهائي، علماني، كافر)؟

يتحدث الوهابيون عن فساد في هذه الجهة وتلك، ولكنهم لا ينطقون ببنت شفة عن الفساد المحلي، فساد الدولة وفساد الأمراء.

ويعيب الوهابيون على العالم دينهم، وروايتهم الدينية، ولا ينظرون إلى منتجعهم التكفيري.

وكل قيادات الكون فاسدة وغير شرعية، اللهم إلا قيادة آل سعود.. لماذا؟ وبماذا يختلف هؤلاء عن حكام أية دولة خليجية؟ إنهم أكثر فساداً من أي قيادة عربية.. لا توجد طبقة حاكمة فاسدة مثل الطبقة الحاكمة في السعودية، فكيف يراموا الوهابيون أنها أصلح القيادات؟

يستطيع الوهابيون أن ينتقدوا أية مسؤول، لكنهم لا يقربون من أي أمير، إذ ما أن يذكر أحدهم إلا ودعوا له بطول العمر، وعدوا محاسنه وصفاته، وخدماته للإسلام!

بالمختصر المفيد...

الوهابيون يرون ما نرى ويراه العالم. لم يعد بينهم وبين المعلومة حجاب. إن ما يسمعون في داخل المملكة ومن المواطنين أنفسهم يكفي مبرراً لأن يشهروا السلاح الذي شهروه على من لم يقيم بمعتشراً ما قام به آل سعود.

كل الحكاية أن الوهابيين لا يحتكمون إلى معايير دينية في جبههم وبغضهم، في ولائهم وعدائهم. إنهم لا يحتكمون إلى معايير علمية ولا تنقصهم المعلومات ولكنهم حين يدافعون عن آل سعود فإنما يدافعون عن مصالحهم الخاصة الضيقة. لهذا أصبحت الوهابية رديفاً للإستبداد، رداءً يغطي به كل فاسد ومنحرف وعميل.

هذه هي الحقيقة، وعلى الوهابيين أن يبرروا صمتهم عن آل سعود، وأن لا يستنزلوا الآيات والأحاديث على كل الناس عدا آل سعود. وعليهم أن لا يتأثروا بالبراهين التي تبرر جبنهم وخونهم وتقديهم لمصالحهم على ما يزعمون أنه دينهم. ففساد آل سعود لا يمكن أن تطفيه كل أردية الظهر والعفاف الوهابية.

لا يعقل أن لا يرى الوهابيون، ما يراه غيرهم من المواطنين، من فساد آل سعود، في مسلكتهم الشخصي والسياسي.

قبل عصر القنوات الفضائية والإنترنت، كنّا نعتقد أن رجال المؤسسة الدينية الرسمية الوهابية، جاهلون بما يفعله آل سعود، وكما اعتقد - خطأ - جهيمان حين كتب بأن آل سعود يضللون المفتي، ولا يختارون إلا الأعمى حتى لا يرى (مخازيهم)، وأن آل سعود حين يلتقون بالمفتي وغيره من المشايخ يكثر من العطور التقليدية، ويقبلون ناصية المفتي، وينادونه بـ (شيخنا) وغير ذلك، حتى لا يفكر في المساوي التي سمعوها عنهم، كما يقول جهيمان.

كما اعتقد جهيمان خطأ بأن أكثر المشايخ مذهبين، وبعضهم لا يرى ما يجري، فإن الحكم على هؤلاء اليوم أسهل من الأمل، فهم يرون ويسمعون ومع ذلك يشرعنون الفساد والظلم، ويدافعون عن آل سعود مهما عظمت جرائمهم.

كنّا نعتقد بأن ما ينشر عن آل سعود في الخارج لا يصل إلى الوهابيين. لم يروا صور فهد وهو يسكر، ولم يروه وهو يلبس الصليب على شاشة التلفزيون! الرسمي، ولم يسمعو عن سرقات الأمراء وخساراتهم الملايين على طاولات القمار. لم يسمعو عن تعدياتهم على أموال الناس وأعراضهم، لم يقرأوا ما تقشع منه الأبدان من أفعالهم، ولا من سياساتهم. لم يعرفوا حجم ارتباط آل سعود بالغرب، ولا تفريطهم بثروات النفط، ولا بالرشاوى التي يقدمونها، ولم يسمعو يوماً عن القوات الغربية المربطة في السعودية، ولم يصدقوا ما يذاع وينشر عن سياساتهم التي يندى لها الجبين تجاه العديد من القضايا العربية والإسلامية.

هذا التبرير كان يمكن أن يصدق جزئياً قبل عصر الإنترنت والفضائيات وانفتاح العالم على بعضه.

اليوم كيف لا يرى الوهابيون ما يفعله آل سعود؟

كيف يرون العود في عين الآخر، ولا يرون الجذع في عين آل سعود؟

كيف يرون حزب الله عميلاً لإسرائيل، وحماس عميلة لإيران، في حين لا يقرأون عن العلاقات التي نسجها بندر مع أولمرت؟

كيف ينترون آيات التمجيد لآل سعود الذين قدموا مبادرة فهد في فاس، ومبادرة عبدالله التي تطبع العلاقة مع إسرائيل، ويرون في سوريا دولة تفرط بالحقوق العربية؟

كيف يرون الطائفية في العراق وإيران ولبنان، ولا يرونها في ديارهم؟

كيف اكتشفوا علاقات إيران باليهود والصليبيين الأميركيين للإضرار بالمسلمين، ولم يكتشفوها في علاقة آل سعود

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء فضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقيٌ مخترنٌ في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطقية، لكنه لا يلقى حقيقةً أن المريض بالتطرف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموم الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشتر عن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد شيخان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسرى بعضهم أن مسجد القبلتين بضفاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها إلّا: حدة المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أع القرى وما جاورها قد أصابهم فرح وذعر كما أصابهم نياً فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن عوي مآلتي الحسنى، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم الجديدين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، ويتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرانها، لا تتمتع بقطاع الحرمين الشريفين وإدارتهما، والثذان من خلاتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودية ودعوتها الدينية المتطرفة بزخم غير صادي لم يتألى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني، وكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة..

فالتفط ومنطقه قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المعالي فيه بالقوة الذي يبدية متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية سياسية منسجمة في منطقة نجد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- استراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





أزياء حجازية: (الوشاح) قطعة جلد عريضة ترصع
بالجواهر، تشده المرأة بين عاتقها وكشحتها.